

الشُّورَى فِي الْأَمَارَاتِ

د. مُحَمَّدُ بْنُ مُسَلَّمِ بْنِ حَمَّ الْعَامِرِيِّ

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م

الرقم الدولي:

ISBN 978-9948-20-296-7

تمت الموافقة على الطباعة من المجلس الوطني للإعلام

الرقم: 2013/719



الشورى في الإمارات





سنة
١٩٥٩
م



تمهيد

ثمة علاقة وثيقة بين الشورى والتنمية، فبدون التنمية تبقى الديمقراطية بلا معنى، وكما أنّ الديمقراطية توفر الإطار المحفز للتنمية المستدامة، كذلك فإنّ التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديمقراطية، فتقدم مسيرة التنمية من شأنه أن يؤدي إلى توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وترسيخ التجربة الديمقراطية، في الوقت الذي لا غنى فيه للتنمية عن هذا الاستقرار، وبدونه يتعذر تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

كما أن مفهوم التنمية مكمل لموضوع الحرية. ومن ثمار التنمية تحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام الكرامة الإنسانية. والحرية والمساواة هي من القيم العليا التي تصبو الديمقراطية للوصول إليها، وتشكل القواعد التي يقوم

عليها جوهرها، وقد سبق الإسلام الديمقراطية بتقرير هذه القواعد، فجعل الشورى من أهم أسباب صلاح المجتمع، ومن أهم أسس الحضارة، فهي طريق التنمية الحضارية، إذ يقود الاستقرار السياسي الذي يحتاج الشورى كركيزة من ركائزه إلى التنمية الحضارية في الأمة.

تمثل الشورى قيمة استراتيجية ثابتة، وتوجيهاً ربانياً، والطريق إلى تحقيقها اجتهاد بشري مفتوح، وتشكل الديمقراطية نهجاً لتحقيق مبدأ الشورى، فيما تظل الشورى هي روح الديمقراطية، فالديمقراطية في الحقيقة هي آلية تهدف في الأساس إلى الوصول لتطبيق صحيح للشورى، ولذلك هي في تغير وتطور مستمر حسب اختلاف الظروف، وتطور مستوى المجتمع، وقضايا الحياة، لذا فهي لا تُفرض من الخارج، كما أنها لا تُصدر ولا تُستورد، بل لا بد وأن تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات.

وفي هذا الإطار، فإن لكل دولة ترغب في تعزيز المشاركة السياسية أو تتجه نحو أي من مراحل الانتقال إلى الديمقراطية أن تطور صيغا مؤسسية وإجرائية لنظام يجسد القيم العليا للشورى من ناحية، ويتوافق مع ظروفها

وخصوصياتها الاجتماعية والحضارية والثقافية من ناحية أخرى، مما يجعل صيغ وأشكال النظم الديمقراطية متعددة، وتختلف من دولة إلى أخرى سواء من الناحية المؤسسية أو الإجرائية.

ولأن مبدأ الشورى في شرع الله يناسب الخلق في كل زمان ومكان، ووفق الظروف والاحتياجات القائمة لكل مجتمع، فقد استفادت القيادة في الإمارات من هذه المرونة والتسهيل الرباني، فاتبعت وسائل حافظت على الشورى نهجا موصولا للحكم في تاريخ الإمارات، يتسم بينائه المتين القائم على مكونات المجتمع ومقوماته التاريخية والحضارية، ابتداء من مجتمع القبيلة في الصحارى والواحات والسواحل، وانتهاء بالمجتمع المتحضر في مدن فاقت عصريتها الكثير من مدن الديمقراطيات العريقة في العالم، كما يتسم النهج بمواكبته متطلبات كل مرحلة، ونجاحه في تحقيقها، مما ميّز هذا النهج التطبيقي للشورى في العصر الحديث، وألبسه ثوبا إماراتيا بحتا، وجعله تجربة نموذجية جديدة في مفهوم الديمقراطية، فصار محط أنظار العالم، ومثار اهتمام الدارسين والباحثين، وموضوع العديد من المعنيين والمختصين في ندوات ومؤتمرات احتضنتها مؤسسات علمية وأكاديمية، ومراكز بحثية، في مدن عدة توزعت، عبر عقود،

على دول مختلفة.

لقد التزمت القيادة في الإمارات في حكمها بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وفهمت بوعي عميق ما في الإسلام من سماحة ويسر ومواءمة لحياة البشر في كل عصر، فشكل ذلك مقومات نجاحها في النهج العملي للشورى، وسارت بنموذجها الخاص في الحكم متدرجة في آلياتها بما يحافظ على التزامها برضى الخالق تعالى، وبما يكفل رعاية مصالح مواطنيها بأمانة، وتحقيق الخير لهم، وتعميق الثقة بها.

وقد أرست القيادة عبر تاريخها الطويل دعائم راسخة لإشراك المواطنين في برامج العمل الوطني، تكريساً لإيمانها بأهمية اضطلاع شعبها بالمسؤولية، ومشاركته في تعزيز المسيرة السياسية، وتعاضده لغرس قيم التعاون والتضامن بين أبناء الوطن، والتكامل بين مؤسساته، وبسط قيم العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص، مما جعل الشورى في الإمارات نهجاً للحكم الرشيد.

وقد أراحت القيادة مواطنها عناء النضال من أجل توفير حياة حرة كريمة، فوفرتها له كاملة غير منقوصة قبل أن يطلبها، وكانت ترى ببصيرتها أن الدولة لا بد وأن تواكب

يوماً احتياجات التنمية السياسية، كي يأخذ المواطن دوره في تعزيز مجتمعه المدني من تفاعله مع مبادئ الاستدامة في سياسات الدولة التي باتت تشملها محاور استراتيجيتها «رؤية الإمارات ٢٠٢١» الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات، و«الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي ٢٠٣٠»، فاستشرفت القيادة مبكراً متطلبات ذلك، ووضعت استراتيجية تخدم تلك المرحلة، كي يأتي التطور السياسي في أوانه، وفي الموعد الذي يكون تنفيذه أضحى أساساً للتنمية السياسية، وضرورة لاكتمال مقومات التنمية الشاملة، حيث لا تزال تلك المرحلة هي من مراحل المستقبل القادم، الأمر الذي جعلت فيه القيادة المرحلة الحالية مرحلة تهيئة واستعداد لمرحلة تمكين تقود بدورها إلى إحداث تطور في وسائل المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي، حيث تكون المشاركة الشعبية حينها قد أصبحت من ضرورات ذلك التطور.

وفي هذا الكتاب عرض تحليلي للتجربة الإماراتية في الالتزام بالشورى نهجاً للحكم وأسلوباً للحياة منذ القدم، وفيه إبراز للخصوصية التي تعاملت بها القيادة في الإمارات بحكمتها ونقاء بصيرتها، مع الشورى بمرونتها وشموليتها، وتوظيف هذا النهج توظيفاً سليماً ودقيقاً، فتح العقول

والأفئدة لمواطنيها، فخلق تآلفاً وتلاحماً وطنياً عزّ نظيره، دعم ركائز حكمها، وأنجأها من الكثير من الأزمات التي هزت دول العالم. وحمّت القيادة هذا النهج، وطورت تطبيقاته بما ناسب كل المراحل، وكان آخرها مرحلة التمكين التي تعيشها البلاد حالياً.

يضم الكتاب ثلاثة فصول، يعرض الفصل الأول الشورى في الإمارات منذ القدم إلى ما قبل قيام الاتحاد، ويعالج مفهومي الشورى والديمقراطية لغةً واصطلاحاً، وإشكالية العلاقة بينهما، ماراً بمسيرة تطبيق الشورى في العصور الإسلامية المختلفة، ووصولاً إلى فهم طبيعة العلاقة بين الشورى والديمقراطية، وتوظيف الثانية في خدمة الأولى.

كما يتعرض الفصل إلى تطور مسيرة الشورى في تاريخ الإمارات، ويركز على المراحل التي ميزت تاريخ الحكم في المنطقة عن سواها، خصوصاً مرحلة آل نهيان التي برزت فيها فترة حكم الشيخ زايد الكبير، حيث وُحد بين قبائل إمارات الساحل العماني ونال مكانة سامية في منطقة ساحل الخليج العربي، وكذلك فترة الشيخ زايد بن سلطان الذي أسس حكمه لقيام دولة الاتحاد، وفتح الآفاق الواسعة لمشاركة الناس في تطوير مستقبلهم.

وأما الفصل الثاني فيبين مسيرة كل من المجلسين الاستشاريين في أبوظبي والشارقة، والأهمية التي شكلها قيام كل منهما، والأدوار والصلاحيات المنوطة بهما، وآليات العمل واللجان، وأهم الإنجازات التي تحققت في مسيرتهما، وما شكله كل من المجلسين من خطوات متقدمة ومراحل متطورة في التزام القيادة الرشيدة في تأصيل مبدأ الشورى نهجاً في الحكم، ووعياً وسلوكاً بين أفراد المجتمع.

وفي الفصل الثالث والأخير، دراسة وتحليل لأهم عناصر مسيرة التجربة الديمقراطية الفريدة، وآفاق المستقبل فيها، ويبدأ الفصل بأهم مضامين الدستور الذي قامت عليه الدولة، وأهم المراحل التي مر بها تطوره، ويعرض لأهم مؤسسات النظام السياسي التي أسس لها الدستور، وصولاً إلى رابع هذه المؤسسات، المجلس الوطني الاتحادي، حيث يبين الفصل شروط تشكيله وانعقاده، وأجهزته ولجانه، واختصاصاته، ويتعمق الفصل بالدرس والتحليل لأعمال المجلس وأدائه في أدواره التشريعية والرقابية، كما يسهب في عرض ممارسة المجلس لاختصاصه السياسي وقيامه بما هو منوط به في الدبلوماسية البرلمانية.

وكي يسهل فهم هذا الدور فإن الفصل يعرض لشرح واف حول

مفهوم الدبلوماسية البرلمانية، وكذلك يعرض أهم مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية للدولة، والتي ينطلق المجلس منها في دبلوماسيته البرلمانية إلى دعمها داخلياً وخارجياً، لدى مختلف الملتقيات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والعالمية.

ويتناول الفصل كذلك التحولات المفصلية في مسيرة المجلس الوطني الاتحادي منذ تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) مقاليد الحكم عام ٢٠٠٤، والتي ارتكزت في مجملها على برنامج وطني يجسد فكر سموه القائم على تعزيز مبدأ الشورى في ظل توسيع صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه من أداء دوره.

ولتوضيح أهمية برنامج التطوير الوطني ومرحلة التمكين، يمهد الفصل بشرح مفهوم التمكين وتطور ظهوره، ويتتبع وجوده عربياً وإسلامياً، كما يدرس الفصل الانتخابات التي شهدها المجلس لنصف أعضائه في كل من عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١.

ونختم الكتاب بإجمال أهم العوامل التي رأينا أنها هيأت للنجاح الذي تحقق في زمن قياسي، وساعدت على بلوغ التميز

الشورى في الإمارات

فيه، بحيث صار للإمارات تجربة تستحق الدرس ونموذجاً يحتذى به، وغداً لها خصوصيتها التي عززتها القيادة الرشيدة بجدها وبإخلاصها، وبصدق عطائها، وبرؤيتها الحكيمة في عمليات النهوض والتطور والمشاركة السياسية.

وما التوفيق إلا من عند الله.



سنة
١٩٩٩
١٩





الفصل الأول
الشورى إرث ثقافي

الشورى في الامارات



تشكل الشورى إرثاً حضارياً في تاريخ العرب والمسلمين، وهي تمتد بجذورها في التاريخ العربي إلى أيام الجاهلية، فقد عرف العرب الشورى قبل الإسلام، فكما كان لكل قبيلة شيخها، كان لها كذلك مجلسها الذي يتم التشاور فيه حول مختلف المسائل المتعلقة بمجتمع القبيلة. وعندما أتى الإسلام بقيمه ومبادئه الحنيفة، شرع الله نظام الشورى في كتابه العزيز وفي سنة نبيه الكريم، وجعلها من ركائز الإسلام ومن أركان نظامه السياسي حين أرسى قواعد نظام الحكم فيه، صونا لحقوق الإنسان المسلم وغير المسلم، وإحفاقا للحرية والعدالة والمساواة، وقد طبّقها النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدون من بعده، وشكلت سمة من سمات النظام في مختلف عصور الدولة الإسلامية، حيث تفرد الإسلام بهذا المبدأ الأصيل، وأقره سلوكاً عاماً في المجتمع، وأسلوباً في إدارة الشؤون العامة، وأضحت الشورى من أهم أسباب صلاح المجتمع، ومن أبرز أسس الحضارة الإسلامية الإنسانية.

وبعد الاستعمار الأوروبي، تعطلت الشورى في حياة الأمة فخلقت النخب الفكرية عصراً للنهضة الفكرية العربية التي صار من أولوياتها مكافحة الاستبداد ومحاربة الاستعمار، والخروج من دائرة التخلف التي لفتت الأمة، وظهر مصطلح الديمقراطية الذي طغى على مصطلح الشورى وصار أكثر

شيوعاً منه، واحتل مكانة في جدال مفكري العصر، واستمر لدى مفكري العصر الحالي ومصليحيه، وتباينت آراؤهم بين مقرب ومبعد للعلاقة بين المصطلحين، حتى غدت هذه العلاقة إشكالية رئيسة لها مكانتها الحية في الفكر الإسلامي المعاصر، مستفيدين في ذلك من المرونة التي تتميز الشورى بها في التطبيق؛ إذ أعطى الإسلام مساحة واسعة في ذلك، فشرع المبدأ العام، ورسم القاعدة الثابتة في الشورى، ولم يلزم الناس بصورة محددة أو بكيفية معينة، بل ترك سبيل تنفيذها وشكلها ومداها ليقرررها الناس بما فيه مصلحتهم، وبما يناسبهم في كل زمان ومكان.

ولأن الشورى من مستلزمات الفطرة، ومن سنن استقرار الشعوب والمجتمعات الإنسانية، فقد عرف أهل الإمارات الشورى منذ القدم، وطبقوا مبادئها بأشكال ناسبت بنية مجتمعاتهم القبلية، ومارسوها نهجاً أصيلاً في العلاقة بين الحاكم والمواطنين، فكان مجلس الحاكم يشهد تبادل الرأي والمشورة حول مشاكل المواطنين وهمومهم وتلبية متطلباتهم، وعاش الناس طوال حياتهم، وفي أغلب مراحل التاريخ في الإمارات، في حوار مفتوح بين الحاكم وشعبه، وكانت مجالس الشيوخ والحكام مفتوحة لكل أبناء الشعب وأطيافه يستمع فيها الحاكم إلى الجميع بحكمة وصبر، أخذاً من النموذج

الشورى الإسلامي أصالته وإنسانيته، متوخيا من تطبيقه العدل والمساواة، وصلاح المجتمع.

وشكّل البعد الإنساني ثمرة من ثمار الشورى، وميزة من ميزات الحكم في الإمارات، ولازم هذا البعد الحكام منذ القدم، فنمت الإمارات بالأفكار الإنسانية السامية لحكامها، إلى جانب الرؤية الثاقبة لقياداتها وزعاماتها، فخلق نظام الحكم لنفسه نموذجاً خاصاً يستمد خصوصيته من الواقع التاريخي والبشري والديني والاجتماعي الذي يتشكل منه المجتمع، ويرتكز على فهمه الصحيح للدين وعلى مفهومي الحاكم القدوة، والشراكة الإنسانية، وقد تجلّى كل ذلك في أكمل صورته في حكم آل نهيان، لا سيما في عهد الشيخين زايد بن خليفة آل نهيان، وزايد بن سلطان آل نهيان الذي سما نموذج الحكم الشورى في عهده فيبلغ الذروة.

فقد تربى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان منذ الطفولة على الشورى التي أحاطت به في مجلس والده، ومع والدته، ولدى أسرته الحاكمة، وبين القبائل التي كانت تحيط بحياته، وشبّ متأثراً بالقرآن الكريم الذي حفظ معظمه، والسيرة النبوية التي هزت روحه خصال صاحبها عليه السلام. ومنذ تسلم أول مسؤولياته في مدينة العين عكس ما شبّ عليه وتأثر به في أسلوب حكمه الذي انبثق عن مبادئ الشورى، تلك المبادئ

التي مثلت إرثاً حضارياً امتد منذ مجيء الإسلام، وتمكنت جذورها المحلية الأولى في تاريخ الإمارات.

لقد عكس الشيخ زايد بن سلطان في حكمه نهجاً فريداً، استقوى فيه بالشورى على المشاكل والصعاب التي واجهت بداية مسؤولياته ممثلاً للحاكم في مدينة العين، فانتصر بها، وبعزائم من شاورهم من مواطنيه، وبتضافر جهود جميع من شكلوا مجتمعه آنذاك، واستمر نهجه الفريد في حكمه لأبوظبي، التي لم تكن تخلو من مشاكل صعبة تحيط بأهلها، حيث أثبت براعة في الارتكاز إلى مبادئ الشورى وقيمها، جاعلاً الإنسان غايته ووسيلته، فاقترب من مواطنيه، محافظاً على مظاهر التقارب والتواصل المباشر، وفتح لهم مجالسه مستمعاً وموجهاً، ومستشيراً ومستشاراً، وحاكماً وناصحاً، فخلق حالة من الانسجام الكامل بينه وبين شعبه، ورسخ مبدأ المشاركة في صنع القرار لتغدو جزءاً من تقاليد الإمارات وأعرافها. لقد حكم الشيخ زايد فعَدَل فأمِن، أسعد شعبه فأرضى ربه، مطمئناً إلى أن منطلقه في الحكم ظل نابعاً من قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^(١).

وفي هذا الفصل سوف نعرض إلى كل ما أوجزنا سالفاً، وسنبداً بتفصيل مفهومي الشورى والديمقراطية لغة واصطلاحاً، وإلى إشكالية العلاقة بينهما، مروراً بمسيرة

تطبيق الشورى في العصور الإسلامية المختلفة، ووصولاً إلى فهم طبيعة العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، وكيف يمكن للنموذج الشوري الإسلامي أن يستفيد من الديمقراطية الغربية المؤسساتية، دون أن يؤثر ذلك على أصالته ونقائه ومرتكزاته النابعة من الشريعة الإسلامية.

كما سنعرض إلى تطور مسيرة الشورى في تاريخ الإمارات، وكيف لازم تطبيقها، وفقاً لحاجة العصر وخصوصية الظروف، كل مستويات الحكم، ورافق مختلف الحكام والزعماء الذين حكموا فوق أرض الإمارات، مركزين على فترات الحكم البارزة التي ميزت تاريخ الحكم عن غيره من الفترات، مبرزين في ذلك حكم آل نهيان، وبخاصة فترة حكم الشيخ زايد الكبير الذي وحد بين قبائل إمارات الساحل العماني ونال مكانة سامية على ساحل الخليج العربي، وفترة حكم الشيخ زايد بن سلطان الذي أسس حكمه لقيام دولة الاتحاد، وفتح الآفاق الواسعة لمشاركة الناس الحكم في تطوير مستقبلهم.

مفهوم الشورى (لغة واصطلاحاً):

الشورى لغة

الشورى: المشورة، والمشاورة: استخراج الرأي، يقال: شاورته في الأمر، استشرته، وطلبت منه المشورة^(٢).

وشار العسل: استخرجه واجتناه من مواضعه، وشار الدابة: عرضها للبيع^(٣). كأنه من الشور، وهو عرض الشيء وإظهاره^(٤).

أصل كلمة الشورى في اللغة يطلق على معنيين أساسيين، وهما: إظهار شيءٍ وعرضه، واستخراج شيءٍ وأخذه^(٥). فالشورى لغة هي الإظهار، والاستخراج.

الشورى اصطلاحاً

أما في الاصطلاح فللشورى عدة تعريفات، منها أنها:

«الاجتماع على الأمر، ليستشير كل واحد منهم صاحبه، ويستخرج ما عنده»^(٦).

«قاصد عمل يطلب ممن يظن فيه صواب الرأي والتدبير، أن يشير عليه بما يراه في حصول الفائدة المرجوة من عمله»^(٧).

«استخراج الرأي، بمراجعة البعض إلى البعض»^(٨).

«استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل إلى أقرب الأمور للحق»^(٩).

«استطلاع رأي الأمة، أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها»^(١٠).

وتتفق التعريفات على أن الشورى قائمة على تبادل الآراء، للتوصل إلى الرأي الأصوب. فهي عملية استخراج للرأي، أي رأي كان في جميع الأمور المتعلقة بمصالح الأمة. وتعني طلب الرأي من أهله، وإجالة النظر فيه، وصولاً إلى الرأي الموافق للصواب^(١١).

وعليه فالمعنى الاصطلاحي للشورى هو استخراج الرأي من أهل الرأي ومراجعة بعضهم بعض وذلك بعرض الأمر على من عندهم القدرة على بيان الرأي ويرتجى منهم الوصول إلى الصواب.

الشورى في الكتاب والسنة :

وردت كلمة الشورى في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع:

أولها: في خطاب موجه لولي الأمر، وفيها الامتتان. وثانيها: في خطاب موجه للأمم الإسلامية، وفيها الثناء. وثالثها: في أمر اجتماعي، وفيها الإرشاد.

١. قال الله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾^(١٢).

٢. قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾^(١٣).

٣. قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾^(١٤).

كما وردت في السنة مباشرة ومضمنة، كما في الحديث التالي :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»^(١٥).

الشورى في الإسلام

أتى الإسلام الحنيف دين اعتدال وحق وعدل، وأرسى قواعد نظام الحكم بما يصون حقوق الإنسان، ويحقق الحرية والعدالة والمساواة، فشرع الله نظام الشورى في كتابه وعلى لسان رسوله (صلى الله عليه وسلم)، وطبقها النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدون من بعده، وظلت تلازم، بدرجات متفاوتة، الدولة الإسلامية في مختلف عصورها. والشورى متعددة الجوانب، تكاد تستوعب جوانب الحياة كلها؛ سواء كانت الحياة العامة التي يمارسها المجتمع المسلم في كل مناحيها، أو الشورى الخاصة التي تعدُّ أساساً من أسس النظام السياسي في الإسلام. وهي تستند على عدد من القيم التي تعد بمثابة الأسس والضوابط التي تضبطها؛ مثل العدل، والحرية، والجماعية، والشرعية، والأخلاقية.

وللشورى أهميتها في الحياة الإسلامية، لذا سمي الله تعالى سورة في القرآن الكريم باسم الشورى، ومدح أهل الشورى في معرض حديثه عن فرائض كلية في الإسلام، ليدل على عظيم شأنها ومكانتها، فكل جماعة ترغب في إصلاح شأنها وتقدم بلادها تحتاج الشورى؛ لأنها من أهم أسباب صلاح المجتمع، ومن أهم أسس الحضارة الإسلامية الإنسانية، وتشتد حاجة الأمة إلى الشورى حرصاً على استمرار حضارتها، واضطراد تقدمها، فالشورى طريق التنمية الحضارية، إذ يقود الاستقرار

الشورى في الإمارة

السياسي إلى التنمية الحضارية في الأمة، والاستقرار السياسي يحتاج الشورى كونها ركيزة من ركائزه، ونرى في ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) يقرر أن الشورى من جملة أسباب صلاح الأرض وإقامة العمران^(١٦)، ويستشهد في ذلك بقول النبي (صلى الله عليه وسلم): «إِذَا كَانَ أَمْرًاؤُكُمْ خِيَارُكُمْ، وَأَغْنِيَاؤُكُمْ سُمَحَاؤُكُمْ، وَأُمُورُكُمْ شُورَى بَيْنَكُمْ، فَظَهَرَ الْأَرْضِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ بَطْنِهَا»^(١٧).

وتعد الشورى مطلب الأمم الواعية المستنيرة، لأنها تدرك أهميتها، فمن أهمية الشورى في حياة الأمة أن تطبيق نظامها يطلع القيادة على طموحات الشعب وآماله، ويبين لها مواطن القوة والضعف لديه، كما أنه يعمل على نسج عوامل الألفة والمحبة بين الأمة وقادتها، فيوثق العلاقة بين القيادة والمجتمع، فالمجتمع الذي تسود فيه الثقة والألفة بين القيادة والمجتمع هو مجتمع سليم من الصراع، بعيد عن الانقسام والتمزق^(١٨). واستشارة الحاكم لشعبه يقربه منه، فتزداد بذلك ثقة الشعب ومحبتة له، وهذا أحد مقاصد الشورى، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(١٩). فمن أجل أن تتحقق الألفة بين

الشورى في الأزمات

الحاكم وبين مواطنيه، ويزداد مواطنوه حباً له، وتتعمق ثقتهم به، ينبغي أن يكون بهم رحيماً، ولا يكن عليهم فظاً غليظاً، وأن يشاورهم في أمورهم ومصالحهم^(٢٠).

وكان من هدي النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يستشير أصحابه استطلاعاً لما عندهم، وجساً لنبضهم، ومن ذلك أنه في غزوة الأحزاب استشار زعيمى الأنصار: سعد بن عباد وسعد بن معاذ في إعطاء قبيلة غطفان ثلث ثمار المدينة لترجع عن قتال المدينة^(٢١)، و شاور (صلى الله عليه وسلم) أصحابه في غيرها من المواقف، فقد شاور في غزوة الخندق، وفي غزوة بدر، وفي أسارى بدر، وفي غزوة أحد، وكان يأخذ بالرأى السديد من أي شخص كان. وفي ذلك يقول أبو هريرة رضي الله عنه: «ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٢٢).

يشهد تاريخنا العربي على وجود الشورى لدى المجتمعات العربية منذ قرون، فقد عرف العرب الشورى قبل الإسلام. وكان لكل قبيلة من القبائل التي تشكل المجتمع الجاهلي رأس، وشيوخ، ومجلس يتم التشاور فيه. ويظهر أنه كان لكل قبيلة ناديها التي تعقد فيه اجتماعاتها الخاصة لحل مشاكلها، ولاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون القبيلة^(٢٣). وكانت قريش تتألف من عشرة بطون، يرأسها أبرز العائلات في كل بطن



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله أثناء متابعته إحدى الفعاليات
وعلى يساره الشيخ سالم بن حم العامري

(كبني هاشم، وبني مخزوم، وبني أمة، وغيرهم)، ويمثل كل بطن رئيس، وتجمعهم دار الندوة في مكة، حيث كانت تمثل المجلس الذي يتشاور فيه زعماء قريش لحل المشاكل الداخلية والخارجية، والأمور التجارية والمشاكل الاجتماعية، ويتوازعون الاختصاصات بينهم. فإذا أبرم أمر في دار الندوة، فلا داعي لأن يوافق كل أفراد القبيلة عليه^(٢٤). ولم

يكن يدخل الدار للمشورة إلا من بلغ أربعين سنة^(٢٥).

وأما في العهد الإسلامي^(٢٦) فقد صار مبدأ الشورى من أساسيات العقيدة الإسلامية، وركنا من أركان ممارستها. ففي العهد النبوي جاءت النصوص من الكتاب والسنة تؤكد مشروعية الشورى، وعمل النبي (صلى الله عليه وسلم) على تكريس الشورى في حياة المجتمع المسلم، وكان من أهداف ممارستها في هذا العهد تدريب الصحابة رضوان الله عليهم على إصدار الرأي بحضرة النبي (صلى الله عليه وسلم) وبين يديه، لتكون الشورى منهجاً لهم للحكم، ونظاماً إسلامياً يصبغ الحياة كلها.

وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) يستشير الصحابة، وقد اتخذ هيئة استشارية من كبارهم. وقد يتحول أهل الشورى إلى مجلسٍ منتخب، كما فعل (صلى الله عليه وسلم) في بيعة العقبة الثانية، إذ ترك أمر انتخاب النقباء للمسلمين أنفسهم، حين قال للأَنْصار: «اختاروا لي منكم اثني عشر ليكونوا على قومهم بما فيهم»^(٢٧).

وفي عهد الخلفاء الراشدين سارت الشورى على ما كانت عليه في العهد النبوي، فنجد أنّ الخلافة لم تستقر لواحد من الخلفاء الأربعة إلا عن طريق الشورى، التي تجسدت في بيعة

عامّة الناس أو أكثريتهم، وكانت أهلية الشورى تتمثل في كبار الصحابة ممن عرفوا بالفقه والخبرة والحصافة.

أما في عهد الدولة الأموية فعلى الرغم من التحول في طريقة تعيين الخليفة من الشورى إلى الحكم الوراثي إلا أن بني أمية كانوا ملتزمين بالشورى في شؤون الحكم، ومن الفوارق الهامة بين الشورى في عهد الراشدين والشورى في هذا العهد اختلاف في المستشارين، حيث عوّل بنو أمية في الشورى على أهل الشام، وعلى بعض الصحابة الذين نزلوا الشام^(٢٨). وفي العهد العباسي: كانت الشورى من الأسس التي قامت عليها الدولة العباسية، فكانوا يشاورون الوزراء والكتاب والعلماء، ولم يستغن خليفة عن مشاورة أهل الرأي والاختصاص، وبرز التزام العباسيين بالشورى في ناحيتين جديدتين لم تكونا في عهد الأمويين وهما: اتخاذ الوزراء وتقريب العلماء، أما الوزراء فكانوا في منزلة المستشارين، وأما العلماء فقد حرصوا على تقريبيهم والاستعانة بهم^(٢٩).

وفي عهد المماليك لا يُعدم وجود أثر للشورى في نظم دولة سلاطين المماليك، ومن مظاهر الشورى في هذا العصر مشاورة سلاطين المماليك للقضاة والفقهاء فيما يتعلق بالأمور الشرعية^(٣٠). ورغم التفاوت والضعف، بل والتعطيل أحيانا، الذي شاب الدولة الإسلامية من بعد العصر الراشدي في

التزامها بالشورى، إلا أن تعطيل الشورى في تاريخها بقي محصوراً في مجال السياسة والحكم، أما في مجال التشريع والفقہ فقد بقي علماء المسلمين ومجتهدوهم يمارسون الشورى بحرية كاملة^(٣١).

وظلت الشورى تجد من يناهز بإحيائها في العصور الحديثة، إذ انبرى بعض العلماء والمفكرين العرب يتحركون في سبيل الإصلاح ومقاومة الاستبداد، وكان بعض هؤلاء المصلحين في البداية متأثرين بما رأوه وسمعوه عن النظام الديمقراطي المطبق في أوروبا، غير أن هؤلاء لم يتفردوا لوحدهم في الساحة، وتتابع دعوات المصلحين في العصر الحديث، وظلت مستمرة حتى اليوم.

لا تقوم الموازنة والمفاضلة بين الشورى والديمقراطية على نهج قياسي صحيح، إذ تفتقد للمماثلة التي تعتبر شرطاً لأي مقابلة بين موضوعين، ورغم التشابه النسبي بين الأمرين، فإن الشورى والديمقراطية لا يتنافسان على الأرض نفسها في جبهة الفكر، ثم أنهما ليسا بدائل لبعضهما البعض، وقد شكلت مثل هذه المفاضلة مسألة كثر الخوض فيها، والخلاف حولها، والحكم فيها. فالبعض يضع الشورى الإسلامية في مقابلة الديمقراطية، سواء بالتسوية التامة بينهما، أو بالتناقض الكامل بينهما، وهذا الموقف ليس بالصحيح إسلامياً، فليس

هناك تطابق بينهما بإطلاق، ولا تناقض بينهما بإطلاق، وإنما هناك تمايز بين الشورى وبين الديمقراطية، يكشف مساحة الاتفاق ومساحة الاختلاف بينهما، ولهذا التمايز صلة وثيقة بنظرة كل من الحضارتين - الإسلامية والغربية- للكون، ولحدود نطاق عمل وتدير الذات الإلهية، وحدود تدير الإنسان، ومكانته في الكون، وللعلاقة بين الإنسان وبين الله^(٣٢) . وحتى نتبين حقيقة ما نذهب إليه لا بد من الوقوف على مفهوم الديمقراطية بعد أن سبق ووقفنا على مفهوم الشورى.

الديمقراطية (Democracy) كلمة معربة عن اللغة اليونانية، وأصل الكلمة فيها مكونة من لفظين: الأول (ديمو - Demos) ويعني الشعب، والثاني (كراتوس - Kratos) ويعني السلطة أي سلطة الشعب^(٣٣) . وهي في الاصطلاح: (حكومة الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب)^(٣٤) .

وقد اتسع مفهوم الديمقراطية في العصر الحديث، وتبنتها أنظمة حكم متباينة، وصار لها تعريفات كثيرة بحسب الزاوية التي ينظر إليها، ولا يزال تعريف الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن للديمقراطية بأنها: « حكم الشعب بالشعب وللشعب» هو الأكثر شيوعاً^(٣٥) .

ظهرت إشكالية في استعمال مصطلح الديمقراطية منذ أن عرفت مجتمعاتنا العربية والإسلامية هذا المصطلح، وما زال كثيرون يعتبرون أن الديمقراطية هي الشورى، وأن الشورى هي الديمقراطية، ويستعملون كلا المصطلحين مرادفاً للآخر دون التوقف عند حقيقة كل من المصطلحين ومرتكزاته الفكرية، فعلى الرغم من أن مصطلح الديمقراطية أكثر شيوعاً واستعمالاً في العصر الحالي من مصطلح الشورى، غير أن الاختلاف ظل جلياً في الآراء ووجهات النظر في الفكر الإسلامي المعاصر فيما يتعلق بالعلاقة بين الشورى والديمقراطية، ابتداء من مفكري النهضة العربية، وانتهاء بالمفكرين المعاصرين، وتعددت وتنوعت كتابات الباحثين والمفكرين في الموقف من الديمقراطية المعاصرة، والمتتبع لهذه الكتابات يرى ثمة ثلاثة اتجاهات متباينة؛ فمن الباحثين والمفكرين من لا يرى بأساً في استعمال مصطلح الديمقراطية بدلاً عن مصطلح الشورى أو مرادفاً له، ومنهم من يرى محاذير فكرية في استعمال المصطلح تحتم علينا استبعاده تماماً، وثمة من رأى أوجه وفاق وأوجه اختلاف بينهما تقود إلى إمكانية التجانس بين الشورى والديمقراطية في أوجه عدة.

ومع استمرار هذه الإشكالية، تعددت الدراسات والبحوث



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان في مقر المجلس الاستشاري الوطني

العلمية، ففي دراسة علمية مستفيضة حول الشورى والديمقراطية وأوجه الوفاق والاختلاف بينهما بعنوان «الشورى والديمقراطية.. وفاق أم خلاف؟»^(٣٦)، أثبت الباحث فيها وجود تميز لنظام الشورى على النظام الديمقراطي في كثير من الجوانب أبرزها انبثاق نظام الشورى من العقيدة والأخلاق، وتميزه بطبيعة اجتماعية تربية، وخضوع الشورى

لشريعة الإسلامية.

وثمة اختلاف في قيام الديمقراطية على فصل الدين عن الدولة، فالديمقراطية نظامٌ علماني، بينما الشورى مرتبط بتطبيق الشريعة الإسلامية. والاختلاف كذلك قائم في تقرير الحريات، فالديمقراطية تفتح المجال للحريات من غير ضوابط، بينما الإسلام يضع ضوابط للحرية، ويجعلها في إطار العبودية لله تعالى واتباع شرعه.

ورغم أن الباحث يقر أن نظام الشورى يتميز على الديمقراطية بعدة مزايا، أهمها أنه أعم وأشمل، وأوسع نطاقاً، وأعمق جذوراً، وأقوى فاعلية، إلا أنه يرى في دراسته أن هناك إمكانية للتجانس والتكامل بين الشورى والديمقراطية، وليس هناك ما يمنع أن تستفيد الشورى من آليات الديمقراطية، مثل آلية الانتخاب.

وفي دراسة مفاهيمية بعنوان «إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر»^(٢٧) تسلط الأضواء على الديمقراطية والشورى، وطبيعة العلاقة فيما بينهما، والجسور والمحطات المشتركة التي تجمعهما على مستوى النظريات والمفاهيم العامة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، توصل الباحثان فيها إلى أن التعرض للديمقراطية

والشورى كمفهومين نظريين يقبع وراءهما فلسفتان مختلفتان ومغايرتان لا يعني أبداً أنهما مفهومان متوازيان لا يلتقيان أو لا يتقاطعان. فرغم الاختلافات والفوارق الواضحة بين الشورى والديمقراطية إلا أن هناك قواسم مشتركة بينهما ونقاط التقاء، لدرجة تجعل إمكانية تطوير نموذج سياسي جامع لخصائص وسمات كلا النموذجين أمراً ممكناً ووارداً جداً، خاصة في هذا الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولات سريعة واعتمادية متبادلة في مختلف الشؤون.

وإذا كانت مفردات الديمقراطية ومضامينها تعني التعددية والتسامح السياسي والحريات العامة وفصل السلطات، فإن الشورى كنموذج سياسي إسلامي تعني مما تعنيه في كينونتها وفي جوهرها التسامح السياسي مع العالم الخارجي.

وفي الجانب الفلسفي والمفاهيمي، تؤكد الدراسة أن الشورى والديموقراطية تقفان على النقيض، وتبين أن الديمقراطية تستمد جذورها وأطروحاتها من مبادئ علمانية وضعية ودينيوية، وضعها بشر لهم امتيازاتهم ولهم إخفاقاتهم، بحيث أنهم يصيبون ويخطئون، أما الشورى فهي فلسفة إلهية المصدر، ربانية الغاية والهدف، تستمد مبادئها من القرآن الكريم والسنة النبوية وما قام عليهما من اجتهادات لعلماء المسلمين في الشأن السياسي والحياتي العام.

وتخلص الدراسة إلى أنه رغم هذه الفوارق والاختلافات إلا أن إمكانية التواصل والتجاذب والتناغم بين المفهومين واردة وممكنة، خاصة على صعيد الآليات. وترى الدراسة أن الحساسية الإسلامية تجاه الديمقراطية يمكن أن تكون مخففة، وفي حدها الأدنى إذا تم الابتعاد عن الديمقراطية كفلسفة ونمط حياة.

ومهما يكن من مقارنات ومقاربات حيال كل من الشورى والديمقراطية، والتعمق في تحليل كل منهما، من حيث منابعا الفلسفية والفكرية، ومنطلقاتها العقدية، وأساليبها وآلياتها وضماناتها، ومهما كثرت محاولات المباحة أو التقريب بينهما، يبقى لكل منهما خصوصيته، وثمة مساحة اختلاف بينية ستبقى قائمة، وفي الوقت نفسه ستبقى ثمة صلات بينهما؛ فلن تنقطع العلاقة بين الاثنتين، طالما أن الشورى قيمة استراتيجية ثابتة، وتوجيه رباني، والطريق إلى تحقيقها اجتهاد بشري مفتوح، فقد تكون الديمقراطية نهجا لتحقيق مبدأ الشورى، فيما ستظل الشورى هي روح الديمقراطية. فالإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفاصيل لاجتهاد المسلمين وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوال المسلمين.

فليست الشورى مجرد شعار يرفع، أو نظرية سياسية تطرح، أو قاعدة دستورية للحكم تُسن، بل هي مبدأ إنساني وأخلاقي واجتماعي، يتربى أفراد المجتمع عليه، وينطبع في سلوكهم، فالتشاور خلق وسلوك وتربية، وأول درجاته التنصح، وبذل الرأي والخبرة للغير، لذا فالشورى قاعدة تربوية اجتماعية، وممارسة حقيقية في جميع الشؤون الفردية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، ومنهجية قائمة على تربية أخلاقية وقابلية نفسية، كي تحقق للمجتمع أسباب الاستقرار، ومقومات التناصر في نطاق الدولة أو الجماعة أو الأسرة. إنها تتميز على الديمقراطية بعدة مزايا، أهمها أنها أعم وأشمل، وأوسع نطاقاً، وأعمق جذوراً، وأقوى فاعلية.

وفي الشورى من الاتساع والمرونة ما يوجب أن تستوعب أهم قواعد تطبيق النظم الديمقراطية عملاً في النطاق السياسي، مع احتفاظها بطابعها الاجتماعي، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يعتمد أسلوباً واحداً في الشورى، كما أنه لم يردد أي نص قرآني أو حديث نبوي يبين كيفية ممارسة الشورى والالتزام بهذه الكيفية، ورفض غيرها^(٣٨).

عرف شعب الإمارات الشورى باعتبارها من أساسيات العقيدة الإسلامية، ومارسها كنهج أصيل للعلاقة بين الحاكم وشعبه منذ عقود طويلة سبقت قيام الاتحاد، حيث

شكل مجلس الحاكم أحد الأماكن التي يتم فيها تبادل الرأي والمشورة حول مختلف الأمور والمسائل، للاستماع إلى مشاكل المواطنين وهمومهم وتلبية متطلباتهم، فغدت جذور هذا النهج التاريخية مفروسة في طبيعة المجتمع، الذي يعد مجتمعاً قبلياً، تقوم علاقاته على أساس الشورى والديمقراطية الفطرية بين مجموعة القبائل وعلاقاتها بشيوخها ورؤسائها، وهى علاقات فطرية وطبيعية تقوم على أساس من تبادل الرأي، والتسليم برأي الأغلبية، حتى وإن تعارضت مع رأي رئيسها أو شيخها، وذلك بالخضوع لمجموعة من الشروط والضوابط الفطرية، يلتزم بها الأفراد تجاه بعضهم البعض وتجاه بعضهم وشيخ القبيلة.

واستمراراً للممارسات التقليدية المتأصلة في ديمقراطية الصحراء القائمة على الشورى والإجماع، لم يفضل حكام الإمارات عن أهمية مجلس الشورى في البنية القبلية التقليدية، ففيها يتفاعل الحكام مع شعبهم بروح أبوية. فالسلطة التي كان يمارسها شيوخ آل نهيان على القبائل المنتمية إليهم لم تكن سلطة استبدادية أو تعسفية، إذ على الرغم من أن الشيخ الأعلى كانت له السلطة العليا، إلا أنه كان لكل قبيلة شيخها الذي يمارس الحكم وفق أسلوبه القبلي، وإن كان يدين في الوقت نفسه بالولاء للشيخ الكبير، كما كانت تتم

مناقشة القضايا الكبيرة بانعقاد مجلس كبار الشيوخ، ويضم هذا المجلس كبار رجال القبائل، وفيه تتخذ القرارات وتوضع الحلول للقضايا موضوع البحث^(٣٩).

كان التمرس بحياة البادية، وعدم الاحتجاب عن الشعب، ومشاركتهم أنماط حياتهم، هي المرتكزات الحقيقية في بناء الشخصية^(٤٠). لذا فإن الحكام، إلى جانب مجالسهم المفتوحة للتواصل والتشاور مع أبناء شعبهم، كانوا يحافظون على القيام بزيارة أفراد شعبهم في أماكن تواجد قبائله المختلفة، وشكلت هذه الزيارات الدورية جزءاً مهماً وحيوياً من عملية إدارة القبائل ضمن التقاليد السياسية السارية في المنطقة. وتبعاً لهذه التقاليد كان الشيخ زايد بن سلطان يقوم بما كان البريطانيون يدعونه «الجولات الشاملة»^(٤١). مواصلاً بذلك ما جرى عليه من سبقه من الحكام.

يصف عبد الغني عبد العزيز إبراهيم الديمقراطية التي رافقت شيوخ آل نهيان، والشورى التي لازمت نهج حكمهم، من خلال إيجازه لذلك النهج في عهد الشيخ زايد، حيث يبين أنه في مجتمعهم حافظت فيه حياة البداوة على عراقة العنصر العربي وتقاليد الأصيل، لم يفقد الشيخ في ذلك المجتمع البسيط مكانته الموروثة المتمثلة بقوته الأبوية في الرئاسة والإدارة، وكان قراره ديمقراطياً يعبر عن الإرادة

الكلية للقبيلة؛ فأبواب مجلس الشيخ الذي يتصدره الكبار مشرعة لكل امرأة وطفل، ومال الشيخ - على الرغم من أنه ملكية خاصة له - كان متاحاً لكل معدم في القبيلة، بل لكل عابر سبيل^(٤٢).

وكما كانت قيم البداوة العربية الأصيلة تأخذ دورها في ممارسات الحكم عند الشيوخ والحكام، فإن علوم الدين بما تشكله من ركيزة للشورى كانت تحتل المرتبة الأعلى في مجلس الحاكم، فأسس القيادة في البادية، لا تقتضي أن يكون شيخ القبيلة فقيهاً في علوم الدين، بقدر ما تقتضي أن يكون حكيماً، والشيخ الحكيم يستعين بأهل الفقه، والمطاوعة، وكبار السن ليشاورهم في ما يتعلق بالقبيلة من شؤون إدارية وقانونية تخضع للأعراف، أو تتفق معها، أو لا تتعارض مع حدود الشرع، ويذكر أنه لم يخل مجلس شيخ محنك وواع من فقيه أو عدة فقهاء يشاورهم في الأمر، ويستنير بأرائهم، وله بعد ذلك إصدار حكمه^(٤٣).

ولأن أبوظبي كانت «تعرف مبدأ الشورى منذ مئات السنين»^(٤٤). فقد سار الشيخ زايد بن سلطان (طيب الله ثراه) على تقاليد الآباء والأجداد، ويفيد بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا أبوظبي في أوائل القرن التاسع عشر أن شيوخ آل نهيان كانوا يعيشون في الحضر قيم البادية،

ويتمسكون بأعرافها، وكانوا يأخذون بمبدأ الشورى، فلا يبرمون أمراً إلا بعد التشاور مع كبار السن ومع ذوي الشأن في القبيلة، حيث اعتاد حكام أبوظبي أن يجمعوا حولهم شيوخ القبائل، وأصحاب المعرفة والدراية على شكل مجلس أو هيئة يستشيرونهم في الأمور المهمة^(٤٥).

ومن قبل الشيخ زايد كان لوالده الشيخ سلطان بن خليفة مجلسه ومستشاروه الذين بدأ الشيخ زايد تعلم أبجديات السياسة والشورى بينهم. وكان جده الشيخ زايد الكبير، الذي لعب دوراً بارزاً في حياة أبوظبي القبلية والسياسية والمشیخات المجاورة، استقطب حوله مجموعة من شيوخ القبائل الذين اشتهروا بالرأي والإخلاص، من أمثال: محمد بن حم العامري، وأحمد بن هلال الظاهري، محمد بن شيبان الياسي، سالم بن فارس الياسي، محمد بن سالمين المنصوري، سلطان بن محمد بن سرور الظاهري، وغيرهم^(٤٦).

والتزاماً بمبدأ الشورى الذي درج على تطبيقه حكام آل نهيان، فقد ظل تحديد اسم حاكمهم يخضع للمبدأ نفسه، إذ يجتمع عدد من أعيان ووجهاء بني ياس الذين يمثلون مجلس القوم ويجمعوا على الحاكم القادم، وهذا ما حصل مع الشيخ زايد بن خليفة في العام ١٨٥٥ حين أجمعت قبيلة بني ياس على أن يكون حاكماً على إمارة أبوظبي خلفاً لابن عمه سعيد



صورة تجمع الشيخ زايد بن خليفة وأسرته آل نهيان وشيوخ القبائل

بن طحنون، حيث اجتمع عدد من وجهاء بني ياس وأعيان قبائل إمارة أبوظبي وقرروا إرسال وفد منهم إلى الشيخ زايد بن خليفة ليكون حاكماً على إمارة أبوظبي. وعقب وفاته (رحمه الله) عام ١٩٠٩م تم الأمر نفسه في اختيار خليفته، حيث اجتمع أبناؤه وأعيان العائلة الحاكمة واختاروا ابنه الأكبر الشيخ خليفة بن زايد جرياً على العادة المتبعة، ولما بين أنه غير راغب في الحكم، وفضل الإقامة في واحة العين بعيداً عن الحكم والقيادة، تم اختيار أخيه الشيخ طحنون حاكماً لأبوظبي.

أمضى الشيخ زايد بن خليفة الملقب بـ (زايد الكبير) جل وقته مع البدو، يتعلم منهم كيفية معالجة القضايا القبلية، ويتشرب بالمثل والشيم العربية الأصيلة، فاشتد عوده وامتاز

بين أقرانه، وتمتع منذ توليه الحكم بقدرة تنظيمية عالية مكنته من إدارة مناطق مشيخة أبوظبي المختلفة التي تضمنت جزيرة أبوظبي (العاصمة السياسية)، والظفرة (المقاطعة الغربية)، والعين (المقاطعة الشرقية)، وجزيرة دلم (مركز تجارة اللؤلؤ)، بطريقة سلسلة ومحكمة، والإشراف عليها بنفسه، من خلال مجموعة من معاونين والولاة والقضاة الذين تم تعيينهم لضبط الأحوال، وتدعيم السلطة الإدارية، وتنظيم المسائل الاقتصادية، وتسيير أمور السكان، وقد ساعده بعض أبنائه وأقربائه، فقد أشرك أخاه ذياب بن خليفة في إدارة الحكم، وكان يستشيريه في كثير من الأحيان، ويُسند إليه إدارة بعض أمور المشيخة، ويوكل إليه جميع مسؤولياته أثناء غيابه عن أبوظبي، كما كان الشيخ زايد بن خليفة ينيب عن نفسه في إدارة شؤون جزيرة دلم والجزر المجاورة لها، أميراً يقوم بحل النزاعات في موسم استخراج اللؤلؤ، ويتبع الأمير عادة بعض الرجال يساعده في جباية أموال الزكاة^(٤٧).

لقد فاق الشيخ زايد بن خليفة جميع أسلافه من الحكام، ونال مكانة سامية على ساحل الخليج العربي، فوحد بين قبائل إمارات الساحل العماني، وصنع أمجاداً لبني ياس، وهابه العرب المجاورون له، ونشدوا وده، حتى قال عنه الغربيون « إنه

يعمل بإرادة الله، لأن الإيمان هو مصدر قوته»^(٤٨)، واستطاع - بحكم علاقاته القوية مع الحكام والقبائل في المشيخات المجاورة - تحقيق إنجاز غير مسبوق بلجوثه إلى مشاوره بقية الشيوخ عند الحاجة إلى اتخاذ قرارات مهمة، أو حل مشكلة كبيرة في المنطقة، وذلك بالتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية والعادات البدوية. وكانت المرة الأولى التي اجتمع فيها حكام ساحل الخليج في تاريخهم في عام ١٩٠٥ عندما دعاهم الشيخ زايد بن خليفة إلى اجتماع في أبوظبي من أجل حل أحد المنازعات الإقليمية الخطيرة، وتوج ذلك الاجتماع بالنجاح بوجه عام، لكنه لم يتكرر إلا بعد قرابة نصف قرن من ذلك التاريخ»^(٤٩). وكما كان ذلك الاجتماع عاملاً رائداً في دعم الاستقرار الذي كانت تحتاجه تلك الفترة، خاصة أنه لم يكن متبعاً من قبل، فإنه شكل أولى بذار الاتحاد، وفتحة المحطات التاريخية في مسيرة الاتحاد.

وفي علاقاته مع حكام المشيخات المجاورة، استحق الشيخ زايد بن خليفة الاحترام نفسه الذي تلقاه من رجال قبائله، فكان وضعه ومنزلته العالية تفرضان نفسيهما على الأحكام والقرارات التي تصدر عنه في أوقاتها، كما كان يحافظ على الالتقاء مع أصحاب الرأي والمشورة، فكلما وقع أمر مؤثر، بادر إلى دعوة الشيوخ والأعيان والوجهاء لتبادل



صورة الشيخ زايد بن خليفة في مجلسه

الرأي والتباحث، في مجالس جادة أخذت طابع المؤتمرات السياسية، فقد كان يحبذ تسوية الخلافات الكبرى في مجلس مع الشيوخ الآخرين، متماشيا في ذلك مع المبادئ والقيم العربية والإسلامية.

مارس الشيخ زايد بن خليفة الشورى بأرقى صورها، ووصف مجلسه بأنه ملتقى عام، فتحت أبوابه للجميع، يلتقي فيه بشيوخ القبائل لمناقشة أمورهم، وحل مشاكلهم، والتباحث حول قضايا المجتمع وأحوال البلاد، وكان اهتمامه برعاياه واضحا من خلال محاولاته الدؤوبة لحل خلافاتهم.

وشكل كرم ضيافة الشيخ زايد مضرب الأمثال في التقاليد العربية، حيث كان الطعام يقدم في منزله لأي غريب أو ضيف يصل إلى أبوظبي حتى في أثناء غيابه عنها، وظل العلماء دوما محل ترحيب في مجلسه، حيث أحسن وفادتهم وشجع رسالتهم، فقد كان مجلسه ملتقى للشعراء والتجار، وغيرهم من الوجهاء. وقد وصفه السير بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي كانت فترته معاصرة لفترة حكم زايد بن خليفة، إذ يقول في تقريره الخاص بزيارته السنوية الثانية لمنطقة ساحل الإمارات عام ١٩٠٢: «لقد عرف أنه رجل ذو صداقات كثيرة، واستمد قوته من أصوله، وكان يتمتع بعاطفة طبيعية تجاه المعوزين والمضطهدين»^(٥٠).

لقد حرص الشيخ زايد بن خليفة على معالجة النزاعات، وتسوية التوترات التي كانت تقع بين القبائل، بالطرق السلمية والحوار، أو من خلال التعويضات المالية، وبذل مساعيه الحثيثة للقضاء على أسباب الفتن، ونأى بقومه عن الحروب ما استطاع إلى ذلك سبيلا، والأهم من كل ذلك إقامة السلام بين الفرقاء. وقد نقل الرحالة الألماني بورخارت في أثناء زيارته أبوظبي ولقائه به عام ١٩٠٤ الصورة الإيجابية لحكمه، إذ يقول: «إن الحكومة كانت تتصف بالأبوية، وإن أرواح شعب أبوظبي وممتلكاته كانت مؤمنة بدرجة لا تقارن



بالأوضاع في مناطق أخرى»، كما كتب عنه السير كوكس حيث يصف سعيه إلى تحقيق السلام بالقول: «إن نفوذ الشيخ زايد بن خليفة قوي على طول الساحل المتصالح، وقد أمتد نفوذه في ثبات لصالح السلام العام»^(٥١).

وكان مجلس العائلة الحاكمة يشكل واحدا من مصادر المشورة للحاكم في كثير من الأمور، فرغم أن أوامر السلطة تصدر كلها من الحاكم من الناحية النظرية، وتتجمع لديه في نهاية المطاف كل القرارات المتعلقة بسياسة الحكم، فإن حكام آل نهيان ابتعدوا عن أن يكونوا حكاما مطلقين، وكان حكمهم يستنير بأراء وجهاء وأعيان قبيلتهم أو أسرته

الحاكمة؛ فالشيخ زايد بن سلطان كانت سياسته على الدوام قائمة على المشاورة، وأسلوبه هذا يعبر عن فطنته السياسية، وبعد نظره، لأنه يريد أن يحافظ على مبادئ الشورى والتوافق بوصفها القاعدة الجوهرية لإدارة دفة حكمه^(٥٢).

كان شيوخ آل نهيان قد اعتادوا أن يستمعوا إلى المتحدث باهتمام، وشكلت هذه العادة سمة من سمات سلوكهم في مجال العلاقات الأبوية المفتوحة على مكارم الأخلاق والعطاء والعدل، وفي مجال التشاور مع من حولهم من المستشارين. وهو ما سار عليه الشيخ زايد بن خليفة وعمِّقه بحيث لفت انتباه الرحالة الألماني بورخارت حين كان حاضراً في مجلسه، وكان سلوك زايد مع شعبه جيداً، يتحدث إليهم بلطف، وبكلمات رقيقة، وفي الشؤون الإدارية كان زايد بن خليفة يستشير أخاه الشيخ ذياب الذي كان يقوم بمهمة نائب الحاكم أثناء غيابه^(٥٣).

يعد المجلس ظاهرة قديمة في شبه الجزيرة العربية، حيث تنوعت المجالس ما بين المجالس الشعبية التي يجتمع فيها كبير المجلس مع من يصطفيهم من الناس للتسامر والحديث في شؤون الدنيا وأمور الدين، والمجالس الشورية التي ترتبط بالحكام وشيوخ القبائل، فتزودهم بالنصح والمشورة، مروراً بالمجالس العامة التي كانت تشكل لتنظيم أمور حياة الناس

في مجتمعاتهم، فتخدم الأهالي في حياتهم، وتساند الحكام في إدارة شؤون المواطنين.

ولعبت بعض المجالس الشعبية دوراً بارزاً في الحياة الفكرية والاقتصادية للمنطقة، باعتبار أن المجالس كانت آنذاك من أكثر وسائل الاتصال التي كانت تتيح للناس الالتقاء والتباحث، وتوفر لهم فرص عقد الصفقات التجارية، وتعزز لدى صغارهم قيم التنشئة الاجتماعية، وتمثل للمعنيين منهم منتديات للفكر والعلم والأدب.

شكلت التقاليد العربية الكريمة والأصالة المتوارثة، بما فيها من قيم ومثل، البيئة التي أحاطت بالشيخ زايد بن سلطان منذ رأت عيناه النور، ففي رحاب قصر الحصن الذي أمضى فيه طفولته^(٥٤)، تأثر الشيخ زايد بن سلطان كثيراً بما شبّت عليه ذاكرته منذ الطفولة من مآثر الآباء والأجداد، وسير أهله من الشيوخ والحكام الغنية بالإنجازات على مختلف الصُّعد، والمشهود لها بنشر الأمن والعدل، وبالكرم والبساطة، وحب الناس، ونصرة الضعيف، وكانت ذاكرته تثري كل يوم بوحدة من الروايات المُمجّدة لصفات جده زايد الكبير وأفعاله التي يتغنى بها جميع من حوله. ويصف الغربيون صاحبها بالشخصية الأسطورية^(٥٥). ومنذئذ كان ما تسمعه أذناه يشكل البذرة التي احتضنها الفؤاد، قبل العقل والنفس، لدى

ذاك الطفل الذي مع نموه كانت تنمو البذرة بداخله فتعكس سمات جده الفذة، وربما يكون ذلك التأثير قد أسعد الأعيان والكبار الذين أسموه زائداً تيمناً بجده حين لاحظوا أنه بالفعل يشبه جده في سماته وأفعاله، ويورد الشيخ سالم بن مسلم بن حم العامري في كتابه «رحلتي مع زايد: حديث الذاكرة» بعضاً من ملاحظات وأشعار عمه محمد بن حم العامري، الذي عاصر العهدين؛ عهد الشيخ زايد الكبير، وعهد الشيخ زايد، حول الشبه الذي كان يتبدى واضحاً بين الحفيد وجده، ويذكر بن حم بعضاً مما قاله عمه في الشيخ زايد، حين بدت على الفتى علامات الزعامة المبكرة، وهو يافع لم يتجاوز بعد الخامسة عشرة من عمره، إذ يقول:

هَزْرِي عَلَى زَايِدٍ يَشَابُهُ جَدُّهُ

رَغِيبٌ لِي سَدُّ الْعَرَبِ مَا سَدَّهُ

يَسْلَمُ زَبِينَةُ وَالطَّلِيبُ يَرُدُّهُ

وَاللِّي مَعْاصِي يَبْشُرُهُ بِأَشَدِّهِ

وَزَايِدٌ عَلَيْهِمُ بِالْكَرَمِ وَالْمَدَّةِ^(٥٦)

كانت الشورى قاسماً مشتركاً لدى كل المصادر التي تداخلت في التنشئة الاجتماعية عند الشيخ زايد، وتشابكت في رعاية

نمو شخصيته. ويحدد عوض العرشاني^(٥٧) شخصيات مهمة لعبت دوراً بارزاً في حياة الشيخ زايد، وشكلت شخصيته، وتركت بصماتها العميقة على طبيعة تفكيره، وعلى أنماط سلوكه، وعلى أسلوب خطاه، وكانت هذه الشخصيات تمثل القدوة التي اقتدى بها زايد، والأسوة التي تأسى بها، وأهم هذه الشخصيات: شخصية الرسول محمد عليه الصلاة والسلام نبي هذه الأمة، هذه الشخصية البشرية العظيمة التي تعرّف عليها، وأعجب بها وانجذب نحوها، محاولاً الاستفادة من مثلها وقيمها وهداياها، والاقتراء بها والسير على نهجها وخطاها. يقول العرشاني في ذلك في كتابه (حياة زايد.. الفارس الذي قهر الصحراء)^(٥٨) : «كانت المناسبة، ميلاد الرسول (صلى الله عليه وسلم)، والمكان مسجد مدينة العين، والزمان عام ١٩٣٤ عندما وقف على المنبر عالم جليل يأتي المدينة لأول مرة يردد آية كريمة من القرآن الكريم، ويقف عند معانيها شارحاً ومفسراً ومحدثاً ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(٥٩).

واستمع زايد بكل حواسه - مع الحاضرين - إلى هذا العالم الجليل وهو يعدد مناقب الرسول (صلى الله عليه وسلم) وجهاده من أجل دعوة الحق والإيمان، ومقاومة الشرك والإلحاد والضلال، رسول للهدى وبشير الرحمة

للخلق أجمعين. ظل زايد يردد آية القرآن الكريم التي ردها الشيخ كثيرا في معرض الحديث عن مناقب الرسول الكريم ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾^(٦٠)، وانطبعت هذه الآية في ذهنه انطباعاً عميقاً، ورافقت مسيرة حياته وأطوارها، وجعلت من الرسول صلوات الله وسلامه عليه، الأسوة الحسنة الأولى التي تأسى بها زايد في كل مراحل عمره، وأمدته بوسع الحكمة وأهلته لتحقيق أجل الأعمال وأفضلها.

وأما الشخصية الثانية فهي إمه الفاضلة (الشيخة سلامة)، حيث كان لها دور بارز في تكوين شخصية زايد، وهي التي احتفظت، حتى النهاية، بمكانة مؤثرة وبارزة في مجالس أسرتها^(٦١). ولم يتوان أبناؤها قط عن استشارتها، فهي سيدة ملئت حياتها بالكفاح، وبالتحمل والصبر والتقشف والمعاناة، كان لها دور مهم في صياغة فلسفة أبنائها ومبادئهم في الحياة بدروس وحكم في فضائل السلوك الإيماني، فتابرت على تعزيز الإيمان بالله في نفوسهم، وتوجيههم نحو فعل الخير وعمل كل ما يرضي الله، وجهدت لتربية أبنائها على القيم النبيلة والمثل العليا وحب الآخرين، كما زرعت في نفوسهم النخوة والشهامة والكرامة وقول الحق وحب الحرية^(٦٢).

لقد تعددت المؤثرات الهامة في شخصية الشيخ زايد



وتنوعت، بما أكسبه مهارات حياتية ثرية، وصفات أصيلة، هيأت له أن يتبوأ ما كان يعتمل بداخله من مراتب المجد، فلم تقتصر المؤثرات على أمجاد الأجداد، أو دور الأم، أو مجلس الوالد، بل شملت دور القبيلة كذلك، لا سيما كبار السن فيها، فكثيراً ما كان سموه يجلس عندهم ليسمع سيرة الأولين وأخبارهم، ويتعلم منهم القيم وأعراف المجتمع والمعارف الشعبية، ويتعلم كذلك فن الدبلوماسية القبلية التي أتقنها في وقت مبكر من حياته، وهي التي تعني في جوهرها التواصل

الديمقراطي بين الحاكم وشعبه في بيئة حرة ومنفتحة، وقد حافظ على توطيد علاقته بمثل هؤلاء طيلة مسيرة حياته، حيث كان يرى فيهم رمز الأصالة، ومصدر المشورة، ومن خبراتهم ومعارفهم كان ينمي لديه علوم الحياة.

وعندما كان ممثلاً للحاكم في مدينة العين، ظل يقضي وقته في مجالسة الأكبرين سنًا، أو شيوخ القبائل الكبيرة التي تقطن القسم التابع لأبوظبي من واحة البريمي، يتبادل معهم الحديث عن القبائل وفروعها، وعن أسماء زعماء كل منها، وعن تفاصيل مختلفة حول أسرهم وأخبارهم. وواظب إبان حكمه على هذا التقليد الذي يمثل جزءاً مهماً وحيوياً من عملية إدارة القبائل، عبر زيارته الدورية إلى أماكن القبائل المختلفة. وقد أكسبه التصاقه بالقبائل احترام القبائل وإعجابهم به، إذ ينقل حمدي تمام ما كتبه المؤلف البريطاني العقيد بوستيد في كتاب له، حيث يقول: «إن زايد رجل مرموق يحيطه البدو بالاحترام والاهتمام، إنه لطيف الكلام دائماً مع الجميع، سخي جداً بماله»^(٦٣).

إن القيم والمبادئ الإسلامية الحنيفة، والمثل العليا التي شبَّ عليها الشيخ زايد في مجلس والده، وكنف والدته، وبين مجتمعات البداوة، تجلت وتبلورت في شخصيته الفذة بعد أن صار ممثلاً للحاكم في مدينة العين، فمنذ اللحظة الأولى

لتوليهِ المنصب، بدأ تطبيق مبدأ التشاور مع أبناء شعبه^(٦٤). فعلى الرغم من المشاكل الكثيرة التي واجهته في تحسين أحوال الناس، وإنعاش الحياة في المنطقة الشرقية، إلا أنه تغلب على تلك المشاكل بالحكمة والتشاور مع مواطنيه، وظل عشرين عاماً يشارك الناس في زراعة البساتين وريها، وحفر الآبار والأفلاج وتطويرها، وإنشاء المباني، وكان يجسد - في آن معاً القوة والعظمة، والبساطة والتواضع، مع مواطنيه الذين كان يشاركونهم مشاركة كاملة في معيشتهم، وفي بساطتهم، كرجل ديموقراطي لا يعرف الغطرسة أو التكبر. وصنع خلال سنوات حكمه هذه في مدينة العين شخصية القائد الوطني، إلى جانب شخصية شيخ القبيلة المؤهل لتحمل مسؤوليات القيادة الضرورية.

لقد جعله تواضعه مع أبناء قومه، ومشاركته حياتهم ببساطتها ووضوح عيشها، ومشاورته لهم في تسيير أمورهم يتبواً، بسرعة فائقة، مكانة في قلوب الناس الذين راحوا يحملونه على أكف محبتهم وولائهم إلى سدة الزعامة. وهذا ما لاحظته المؤلف النقيب البريطاني أنطوني شبرد - قائد كشافة عمان في مدينة العين - وأورده في كتابه «مغامرة في الجزيرة العربية» لينقل ما خرج به من انطباعات بعد أن كان يلتقي الشيخ زايد أسبوعياً، إذ يقول: «كان رجلاً يحظى



بإعجاب وولاء البدو الذين يعيشون في الصحراء المحيطة
بواحة البريمي، وكان بلا شك أقوى شخصية في الدول
المتصالحة، لقد كان واحداً من العظماء القلة الذين التفت
بهم^(٦٥).

يتحدث أغلب الرحالة الأوائل الذين عرفوا الشيخ زايد عن
قرب عن تواضعه الذي كان يتجلى واضحاً في مناحي سلوكه
المختلفة، وفي مشاوره مع من حوله، والتصاقه بهمومهم،
وسعيه لإسعادهم، كما يتحدثون عن علاقته الخاصة والمميزة
مع مواطنيه، ومشاركته لهم في أفراحهم وأتراحهم. ولا تخلو
كتب الرحالة من مديح له بما يقوله الآخرون، والاهتمام

بشؤون الناس، وتغليب مصلحتهم على كل ما عداها، ويضيف بعضهم صفات جمّة، ويسهبون في وصف ما يمتلكه من الفضائل والخصال الحميدة، ومساعدة المحتاج، وإنصاف المظلوم، والوقوف الى جانب الضعيف، والحنو على الأطفال، والرأفة على كبار السن، وتقديرهم وتوقيرهم، واعتبارهم رمزاً للكفاح الصعب في مواجهة شظف العيش وقسوة الطبيعة.

لم تكن ندرة المياه وقلة الإمكانيات حجر عثرة أمام تطوير الشيخ زايد لمدينة العين، فقد أصدر قراراً يقضي بإعادة النظر في ملكية المياه، وجعلها على ندرتها متوفرة للجميع، بالإضافة إلى تسخيرها لزيادة الرقعة الزراعية؛ فلجأ إلى إلغاء تجارة الماء، وبدأ بحفر الأفلاج، وأعلن تنازله عن الحقوق المتوارثة لأسرة آل نهيان في السقاية، وأباحها للجميع دون مقابل، ليبدأ مسيرته التنموية التطويرية على أرض مدينة العين.

فمنذ تولى الشيخ زايد مسؤولية ممثل الحاكم في مدينة العين، واجهته مشاكل كثيرة كانت تراكمت في حياة الأهالي الاقتصادية والاجتماعية، فالتصق بمواطنيه يستمع إليهم ويحاورهم ويشاورهم، وي طرح أمامهم خطته الإصلاحية التي لاقت قبولا وترحيبا، وحظيت بالمساندة والدعم، فشرع

بخطوات الإصلاح بالاهتمام بالزراعة؛ وبدأ باستصلاح أراض زراعية جديدة، وبناء الأفلاج، وإنشاء القنوات التي كانت تصل الماء من الأفلاج إلى الأرض الزراعية، وتطهير تلك الأفلاج والقنوات التي كانت قد تعطلت بسبب الحروب التي كانت قد دارت بين القبائل في فترات سابقة، وأدت إلى هجرتهم، وإهمالهم للزراعة. وقد قام معه بهذا العمل الكبير جماعة من قبيلة العوامر^(٦٦).

لقد قرر الشيخ زايد أن يطبق نهجه الشورى في فلسفة الحكم، واضعاً نصب عينيه تحقيق هدف نبيل من شأنه أن يخدم الوطن وأبناءه، فيصهر عمليتي بناء الإنسان والعمران في مسارين متوازيين^(٦٧)، لذلك وضع خطة دقيقة لتطوير نظام الري والسقاية في مدينة العين تعتمد على إصلاح الأفلاج القديمة، وحفر أفلاج جديدة لتوسيع شبكة الري والسقاية في زراعة الأرض، وتوضح رؤيته في تطبيق مبدأ الشورى حين عرض خطته على مواطنيه، كما عرض عليهم فكرة تحرير مياه الري والسقاية، وإلغاء قوانين تجارتها التي كانت سائدة آنذاك، وأدرك الناس صدق نيته الطموحة لتحقيق إصلاح زراعي وانتعاش اقتصادي، واقتنعوا بقراره الحكيم الذي يشكل بداية للانطلاق نحو تطبيق نظام اجتماعي واقتصادي جديد يرتكز على قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية.

إن خطوات الشيخ زايد في موضوع الأفلاج وتحرير تجارة المياه مثلت حينها التجربة العملية الكبرى في تطبيق مبدأ الشورى، وكانت المجالس التي فتح أبوابها للجميع هي الحاضن الحقيقي لإنجاح تلك التجربة، فقد اتسمت مجالس زايد بأنها مسرح للديمقراطية الحقة التي تعطي كل ذي حق حقه في التعبير عما يريد، والظفر بما يريد؛ فكان مجلس زايد في مدينة العين بيت الجميع، ولم يكن لصاحب البيت إلا أن يعامل أسرته بالرحمة والبذل والعطاء والسماحة والإحسان، وكل ما يمكن له أن يعكس شخصية أب حكيم في تصريف شؤون أبنائه مباشرة بلا حجاب مادي أو معنوي^(٦٨).

كانت قيم الشورى من عدالة وحرية ومساواة واحترام للآخر هي السمات التي سعى الشيخ زايد أن يجعلها الروح الحقيقية لهذه المجالس، وقد وصف موريس مجلس زايد في مدينة العين بـ «الملتقى الديمقراطي»، حيث كان يقصده الجميع، فيقول موجزا وصفه: «هم جماعة من الأخوة يعالجون أمورهم، حتى الرسمية منها، بأسلوب غير رسمي»^(٦٩). فكان جوهر دبلوماسية الشيخ زايد في العلاقة بين الحاكم وشعبه يكمن في تنمية تفاهم متبادل، يدعمه الحوار والنقاش، وكان نهجه يتمثل بالابتعاد عن المباشرة والغلاظة، والاعتماد على التواصل اللين الذي يحقق النتائج المأمولة، ولا يخدش الصداقة^(٧٠). وبالرغم من أنه كان

مسؤول قومه، فلم يمنعه تعدد الأعباء وجسامة المسؤوليات من أن يجلس معظم وقته مع مواطنيه في مدينة العين، ويشاركهم في معيشتهم في تواضع جمّ، لا تفصل بينه وبين محدثيه أية فوارق اجتماعية أو سياسية.

وظلت صورة الشجرة الشوكية التي التقى نيسيجر الشيخ زايد تحتها، على الرمل أمام حصنه، محفورة في ذاكرة الكثيرين، لأن ظلال تلك الشجرة ظلت تشكل المجلس المفضل للشيخ زايد في تلك الفترة، ولطالما سجلت سيراً من بساطة حياة وتواضع الزعيم الذي كثيرا ما كان يؤم مجلسه أهل الصحراء، حيث يأتي أحدهم ويتوسط المجلس واضعاً يديه على عصاه، ومنادياً بأريحية وبصوت عالٍ: حياك الله يا زايد. ويذكر نيسيجر هنا أن الشيخ زايد ومجلسه من الحضور كانوا يقفون كلما أهلّ عليهم وافد لحيونه. وكان زايد يلتقي في مجلسه الرواشد والعوامر والمناصير وبني ياس والقبائل الأخرى التي تقف من أطراف السعودية وعمان^(٧١).

لم تقتصر مجالس زايد وتحريره عن أحوال الناس على رحلاته الرسمية و«بروزه» أمام قلعته لكل من يسعى إليه فقط؛ بل كان في رحلات قنصه يتفقد أحوال مواطنيه ويلبي حاجاتهم، وكثيراً ما كان ينجز في تلك الرحلات أعماله الرسمية بشكل غير رسمي؛ فتراه يناقش شؤون الإدارة



المغفور له الشيخ زايد في جلسة تشاورية مع مجموعة من ضيوف الدولة
والشيخ سالم بن حم العامري الثاني يمينه

والحكم مع الشيوخ وغيرهم ممن كانوا يرافقه فيها، وكان يفعل الأمر نفسه في المناسبات الاجتماعية التي كان يوظفها لاستضافة الشيوخ والبارزين للتداول في ما يخص شؤون السياسة والإدارة بشكل غير رسمي، وفي جو ودي^(٧٢).

لم يكن الشيخ زايد حاكماً تقليدياً، بل كان يعتمد على الاستشارة والرأي الآخر، تحريماً للصواب وتوخياً للعدل، وهذه إحدى فضائله التي اتسم بها على امتداد حكمه، واتساع سلطاته، فلم ينفرد بإصدار الحكم، بل كان له

مجلس من أصحاب الحل والعقد، فإذا ما جاءت مشكلة تعمق فيها، ثم شاور، ثم أصدر الحكم، وكتب المؤرخون أنه لم يخرج متخصصان من مجلس الشيخ زايد إلا وهما راضيان بالحكم. ويذكر عبد الفنى إبراهيم أن عدل زايد كان يتفق مع أحكام الشريعة، حيث كان الشيخ زايد دوماً يصدر حكمه بعد استشارة كبار السن من العشيرة والجلساء، ويورد أن زايد - حال إقامته مسؤولاً عن قرى العين - كان له قاضٍ مقيم يستشيريه فيما يشكل عليه، قبل أن يصدر حكمه الذي يتحمل مسؤولية عدالته^(٧٣). وهذا يتفق مع ما ذهب إلى ذكره موريس من أنه كان لزايد قاضٍ يساعده في شؤون القضاء، وكان له مَزَكٌ يساعده في الأمر وفق الضوابط المعلومة^(٧٤).

ويشهد مارتن بكماستر - المسؤول البريطاني في أبوظبي الذي رافق الشيخ زايد مدة شهرين كاملين في رحلة في مناطق الحدود- لزايد بتحقيق العدل، إلى جانب شهادته له ببساطة السلوك، وبالتواضع، وبالتوازن الشخصية، وبأنه لم يعتره الغرور، بل كان واقعياً نأى بنفسه عن إثارة الأحقاد وزرع الأوهام؛ فحصد المصداقية والود والاحترام من سائر الذين التقاهم، ويستشهد بكماستر بما ورد عند لورنس تي أي، في كتابه «أعمدة الحكمة» من ميزات شيوخ العرب وزعمائهم، ليقارب ذلك مع شخصية زايد؛ فيذكر أن الرجل لا يكون

زعيماً للعرب، إذا لم يأكل مما يأكلون، ويلبس مما يلبسون، ويقاسمهم ضروب حياتهم^(٧٥).

أما المؤرخ كلارنس مان الذي أنجز عام ١٩٦٤ دراسة واسعة عن أبوظبي، بعد زيارة طويلة لها، وتنبأ بأن الشيخ زايد سيكون الحاكم المنتظر لإمارة أبوظبي كلها، فقال عن التصاق الشيخ زايد بمواطنيه، وعدله معهم: «إن البدو ليحترمونه، وقد كرس الشيخ زايد بن سلطان المال القليل الذي توافر لديه للقيام بإصلاحاته في منطقة البريمي، ويرجع إليه فضل بسط نفوذ أبوظبي على البادية، ويرشحه كل هذا، إلى جانب عدالته وروحه الإصلاحية وقدرته السياسية، إلى أن يكون رجل البلاد المنتظر في إمارة أبوظبي»^(٧٦).

ويصف تيسيجر في لقاءه مع الشيخ زايد عندما كان في مدينة العين، تواضع زايد وعدله وديمقراطيته العملية في الحكم بقوله: « زايد رب أسرة كبيرة، يجلس دائماً للإنصات لمشاكل الناس، ويحلها، فيخرج المتخاصمون من عنده بهدوء، وكلهم رضا من أحكامه التي تتميز بالذكاء والحكمة، والعدل»^(٧٧).

لم تضعف علاقة الشيخ زايد بالشورى بعدما انتقل إلى أبوظبي حاكماً جديداً للمدينة التي تمثل العاصمة السياسية



صورة قديمة لمدينة أبوظبي

للإمارة، بل أراد لتطبيق الشورى أن يتقدم خطوات إلى الأمام تتناسب ومستوى الحكم الذي غدا في سدته، ويتناسب مع المسؤوليات الجسيمة التي عليه تحملها في مواجهة صعاب لا تقل عن الصعاب التي واجهته بداية تسلمه حكم مدينة العين، وإن اختلفت هذه الصعاب بطبيعتها عن تلك. فمنذ اللحظة الأولى لتوليه مقاليد الحكم، دأب على إرساء قواعد الإدارة الحكومية وتنظيمها على أسس عصرية، وكان يدرك

أن عليه في الفترة بعد عام ١٩٦٦ أن يبنى مجتمعاً جديداً للأجيال القادمة، وليس لسنوات محدودة مقبلة^(٧٨). ومنذ ذلك التاريخ، وفي موقع المسؤولية، ومن التزامه بمبدأ الشورى نهجا في الحكم، حدد الشيخ زايد نظرته إلى حقيقة المشاركة الشعبية، فبادر إلى تكوين مجلس للتخطيط في الإمارة. وشرح الشيخ زايد الهدف الحقيقي من تأسيس هذا المجلس في مؤتمر صحفي بالقول: «نريد أن ندفع الناس إلى المشاركة في تحمل المسؤولية، والمساعدة على إدارة شؤون الدولة، ومجلس التخطيط هذا منتدى فعال يستطيع الناس به المساهمة في تطوير بلدهم».

وركز الشيخ زايد على أهمية النقاش والحوار في عملية اتخاذ القرار، معتبرا ذلك أكثر الحلول قابلية للتطبيق، لذلك كان يحث شعبه على التعبير عن آرائه بصراحة، وكان يوصي قائلاً: « يجب علينا أن نناقش تلك الآراء ونختار منها الرأي الذي نجمع عليه ونسير وفقه. تلك هي الديمقراطية الحقيقية»، فقد رغب من شعبه أن يشارك في المسؤوليات ويساعد على إدارة الدولة، إذ كان هدف مجلس التخطيط الذي أسسه أن يكون ملتقى فعّالاً يشارك الشعب به في تنمية أرضه. فقد كان أسلوب زايد الخاص في الحكم يعتمد على التشاور، والتوسط، والتفاعل، وعلى كافة المستويات المتعلقة

بالشؤون الداخلية، أو المرتبطة مع القوى الخارجية^(٧٩).

ظل الشيخ زايد يؤمن بإزالة أية حواجز بين الحاكم وشعبه، فكان يتبع دائماً سياسة الصراحة الكاملة والباب المفتوح في اجتماعاته بالمسؤولين، وفي لقاءاته مع المواطنين، وذلك استمراراً لنهجه في تطبيق مبدأ الشورى، وجرياً على ما سار عليه آباؤه وأجداده^(٨٠). فلم يفضل حكام الإمارات يوماً عن أهمية مجلس الشورى في البنية القبلية التقليدية، المجلس الذي يتفاعل فيه الحكام مع شعبهم بروح أبوية. وظل الشيخ زايد حريصاً على تذكير شعبه بأن مجلس التخطيط لم يكن بدعة في مجتمعهم، ولا جديداً عليه، لأن أبوظبي كانت تعرف مبدأ الشورى منذ مئات السنين^(٨١). وقد اعتاد حكام أبوظبي أن يجمعوا حولهم شيوخ القبائل وأصحاب المعرفة والدراية على شكل مجلس أو هيئة يستشيرونهم في الأمور المهمة^(٨٢).

بسط الشيخ زايد هذا الفكر الفلسفي للبعد الإنساني لديه بقوله: « لا يمكن لأي إنسان أن يعيش منعزلاً عن الآخرين. فكما أن الإنسان يحتاج إلى عائلته وأقاربه، فهو بالقدر ذاته في حاجة إلى التعاون والصداقة مع مناطق أخرى قريبة كانت أم بعيدة. لقد خلق الله الناس ليعيشوا مع بعضهم، بغض النظر عن مركزهم في الحياة. والبرهان على ذلك أن أكبر دولة في الأرض تحتاج إلى أصغر دولة؛ وكثيراً ما تكون

البلدان الصغيرة ذات مميزات حسنة لا تتوفر لدى البلدان الكبرى، كالنفط»^(٨٣).

لقد كان للنظرة الإنسانية عند سموه التي انبثقت من إرثه الثقافي انعكاساتها على أحاديث سموه، حيث بدا واضحاً فيها التركيز على أن الإنسان هو الأساس، وهو الثروة الحقيقية في الحياة، وأن سعادة هذا الإنسان والعمل على رفاهيته ينبغي أن تكون الهدف الرئيسي للحكم، وكان يعتبر العالم أسرة إنسانية؛ فكما وضع إنسان الإمارات نصب عينيه، وسعى جاهداً لسعادته، ولتطوير موارد الدولة، وتسخير إمكانياتها لأجل خدمته، فهو لم يهمل الإنسان في كل مكان، فقد سخر فكره وجهده وماله لنصرة المظلومين والمقهورين والمحتاجين في كل مكان، سواء أكان ذلك في الوطن العربي، أم في العالم الإسلامي، أو خارج دائرة العروبة والإسلام. ومن أهم ما يسترعي الانتباه، أن تلك النظرة الإنسانية انبثقت عند سموه من منطلق عقدي ديني لا يعرف التراجع.

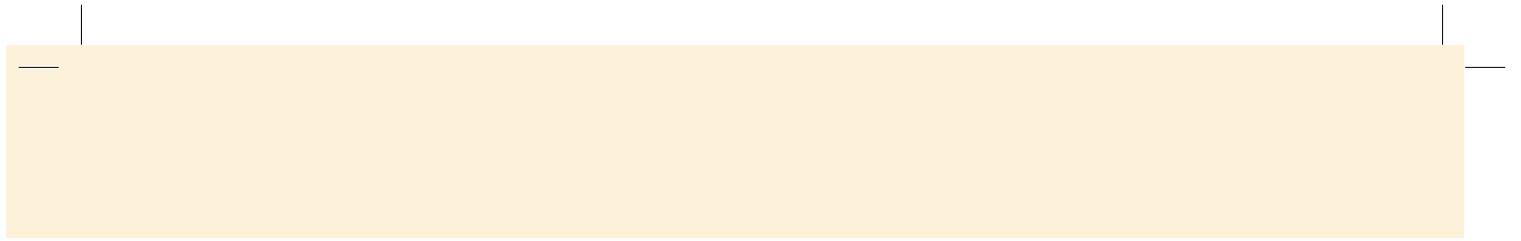




سنة ١٤٤١
١٩٢٠



الفصل الثاني
**المجالس الاستشارية
في الإمارات**



يرتكز نهج الشورى في ممارسته لدى قيادة البلاد على الإيمان الراسخ بالعبقيرة الإسلامية وقيمها السمحاء، انطلاقاً مما أمر به المولى عز وجل عباده بالشورى، وقد جسّد الشيخ زايد هذا الإيمان وأصل هذا النهج في تاريخ الإمارات، وهو يلخص هذا الإيمان بالقول: «إن حكم الشورى هو من عند الله، ومن لم يطع الله فهو خاسر»⁽¹⁾، كما مثلت المعاشة الدقيقة الموصولة لواقع المجتمع من خلال الحرص الأكيد على الالتقاء بالمواطنين في مختلف أنحاء البلاد والاستماع إلى آرائهم ومتطلباتهم دعامة متينة، وسندا قويا اتكأ عليه الحاكم في الإمارات لتوظيف الشورى بما يتواءم وخصوصية مجتمعه، ومراحل تطوره واستحقاقاتها، ونوعية الوسائل والأدوات التي تحقق السعادة والرفاه لشعبه، والحياة الحرة الكريمة المصانة بدولة القانون والمؤسسات.

وحيث أن مصالح المواطنين تطورت تدريجياً، فقد تدرجت القيادة في تطوير آلياتها استجابة لذلك، وقامت بإنشاء الهيئات والمجالس الاستشارية التي تعضد حكمها، وتعينها في تسيير الدفة نحو بر الأمان، وقد أعانتها في أحلك الظروف وأشدّها صعوبة، إذ يقول الشيخ زايد حيال ذلك التطور: «إن ثقتنا بأبنائنا هي التي شجعتنا على تشكيل المجالس النيابية وذلك استناداً إلى ما عرفناه عن إخلاصهم وحبهم لهذا الوطن،

وإن الحاكم حين يكون مطمئنا وواثقا يوكل إلى أبنائه وإخوانه المسؤولين مساعدته في الوصول إلى ما هو أفضل للوطن». ويقول سموه في حديث صحافي: «نسير بخطوات حكيمة إلى ما نصبو إليه.. ولا نسير بخطوات متعجلة وغير صائبة. نسير بخطوات حكيمة تضمن لنا المصلحة التي يرضاها الجميع، ونحن نؤمن بإخلاص أبناء الإمارات العربية المتحدة ولا نريد أن نصل إلى أشياء نأسف عليها فيما بعد».^(٢)

وكان من أبرز المجالس الاستشارية وأقدمها المجلس الاستشاري الوطني الذي تم تأسيسه، إلى جانب الجهاز الحكومي في أبوظبي، ليعين حاكم البلاد والمجلس التنفيذي على إدارة الشؤون العامة في الإمارة، وليعمل على الحفاظ على مبدأ الشورى في نظام الإدارة الحديثة للإمارة.

ثم كان المجلس الاستشاري في الشارقة الذي أنشئ مع نهايات القرن الماضي، لغايات تتشابه كثيرا مع غايات مثيله الذي سبقه في أبوظبي، حيث يلتقى المجلسان عند رؤى القيادة في الإمارات ومساعدتها نحو توطيد أركان نهج الشورى في المجتمع الإماراتي، وتأصيلها في نفوس الإماراتيين ووعيهم وسلوكهم، لما يوفره هذا النهج للمجتمع من استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، وللإنسان من كرامة ورفاه.

وسنعرض في هذا الفصل إلى كل من المجلسين الاستشاريين في أبوظبي والشارقة، مبينين مخاض التأسيس، والأهمية التي شكلها قيام كل منهما، والأهداف المتوخاة، والأدوار والصلاحيات المنوطة بهما، وآليات العمل واللجان، وأهم الإنجازات التي تحققت في مسيرتهما، موضحين ما شكله كل من المجلسين من خطوات متقدمة ومراحل متطورة في التزام القيادة الرشيدة في تأصيل مبدأ الشورى نهجا في الحكم، ووعيا وسلوكا بين أفراد المجتمع، وذلك سعيا وراء فتح الآفاق بحكمة وعناية نحو المزيد من المشاركة السياسية التي بدأت ملامح خصوصيتها وتميزها تتضح يوما بعد يوم، ضمن خطط وبرامج مدروسة تشكل استراتيجية عمل وطني لدى القيادة.

تأسس المجلس الاستشاري الوطني في شهر يوليو من عام ١٩٧١، فمع بداية مسيرة النهضة والتقدم في إمارة أبوظبي التي انطلقت مع تسلم الشيخ زايد مقاليد الحكم في الإمارة في السادس من أغسطس آب عام ١٩٦٦ أدرك الشيخ زايد بقراءته الصحيحة لواقع الأمور ومجريات الأحداث واتجاهاتها، وبفهمه العميق لواقع البلاد ومكوناتها وتطلعاتها، وبنظرة الطموحة إلى مستقبل أبنائها وتطلعاته البعيدة إلى مسيرة تقدمها، إلى جانب إيمانه الراسخ بالعتيدة الإسلامية، أن هناك حاجة إلى إعادة بناء مقومات الحكم، وتشبيد الهياكل الأساسية لإدارة



صورة أول مجلس استشاري وطني في أبوظبي

الشؤون العامة بما يتناسب والمرحلة الجديدة.

وبالفعل، فقد أعيد تنظيم الشؤون العامة في أبوظبي بما يتناسب وواقع المرحلة التي كان من متطلباتها التوسع في الانفتاح على مشاركة المواطنين في تسيير أمور البلاد بما يفيد من آرائهم وخبراتهم وتطلعاتهم ورؤاهم المستقبلية، وبما يعكس إيمان الحاكم بمبدأ الشورى الذي مثل لديه نهج الأمن والسلامة، والسبيل الأنجح في مواجهة الصعاب، فبعد إنشاء مجلس تخطيط أبوظبي لدفع الناس إلى المشاركة في

تحمل المسؤولية، والمساعدة على إدارة شؤون الدولة، كما عبر عن ذلك الشيخ زايد حينها معتبرا المجلس منتدى فعال يستطيع الناس به المساهمة في تطوير بلدهم، كانت تطلعات الحاكم ورؤاه تقود إلى إنشاء مجلس استشاري، لإيجاد التوازن بين السلطات العامة للبلاد التي كبر حجم المسؤوليات فيها، ولتحقيق مشاركة المواطنين بشكل أوسع من ذي قبل في إدارة شؤون البلاد العامة.^(٢)

ففي يوم الأول من شهر يوليو عام ١٩٧١م أصدر الشيخ زايد القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧١م بإنشاء المجلس الاستشاري لإمارة أبوظبي، كأول مجلس نيابي، وجاء في بيان التأسيس أن قانون المجلس الاستشاري يهدف إلى مشاركة أهل البلاد وأعيانها ومساعدة صاحب السمو الحاكم في إدارة شؤون البلاد وتقرير سياستها.

واستكمالاً لتأسيس المجلس صدر يوم الثالث من شهر أكتوبر عام ١٩٧١ المرسوم الأميري بتشكيل المجلس من خمسين عضواً من المواطنين ذوي الرأي والمكانة في إمارة أبوظبي وعلى النحو التالي:

١- السيد / عبد الله بن أحمد بن محمد الظاهري

٢- السيد / خادم بن محمد الرميثي

- ٣- السيد / محمد بن زهرة الخيلي
- ٤- السيد / محمد بن بطي القبيسي
- ٥- السيد / سلطان بن حامد القبيسي
- ٦- الشيخ / بطي بن حامد القبيسي
- ٧- الشيخ / محمد بن مرشد الحميري
- ٨- السيد / أحمد بن محمد بن خليفة السويدي
- ٩- السيد / محمد بن عبد الله القمزي
- ١٠- السيد / محمد بن صالح بن عزيز المنذري
- ١١- السيد / راشد بن خادم بن حليمان الشعري
- ١٢- السيد / أحمد بن محمد بن بندوق القمزي
- ١٣- السيد / أحمد بن محمد بن جبارة المري
- ١٤- الشيخ / سلطان بن سرور الظاهري
- ١٥- السيد / أحمد بن سلطان بن غنوم الهاملي
- ١٦- السيد / محمد بن جابر بن راشد الهاملي
- ١٧- السيد / مانع بن عبد الله المهيري

- ١٨- السيد / جبارة بن حسن بن جبارة المري
١٩- مطرب بن حاضر المهيري
٢٠- محمد بن الفندي المزروعي
٢١- الشيخ / سالم بن مسلم بن حم العامري
٢٢- السيد / عانم بن هميلة المزروعي
٢٣- السيد / عبد الله بن أحمد بن خلف
٢٤- السيد / عبد الله بن سلطان بن راشد الرميثي
٢٥- السيد / محمد بن عبد الله الصايغ
٢٦- حاجي بن عبد الله بن حسين
٢٧- فلاح بن جابر الحبابي
٢٨- الشيخ / سالم بن ركاض العامري
٢٩- السيد / سعيد بن عبد الرحمن الناصري
٣٠- السيد / راشد بن عبد الله النيادي
٣١- خليفة بن سعيد بن هويدي القتبي
٣٢- سيف بن معضد المشغوني

- ٣٣- سيف بن سعيد السبوسي
- ٣٤- نصيب بن أحمد الحميري
- ٣٥- الشيخ / سعيد بن مبارك الرحمي
- ٣٦- السيد / أحمد بن محمد المسعود المحيربي
- ٣٧- السيد / أحمد بن حاضر المريخي
- ٣٨- أحمد بن محمد آل فهيم
- ٣٩- الشيخ / ناصر بن سعيد بن سويد المنصوري
- ٤٠- السيد / علي بن عبد الله الزعابي
- ٤١- السيد / حسن بن رحمة الزعابي
- ٤٢- السيد / صقر بن حمدان الفلاحي
- ٤٣- الشيخ / سلطان بن قران المنذري
- ٤٤- السيد / فرج بن علي بن حمودة الظاهري
- ٤٥- السيد / محمد بن عبد الله بن بروك
- ٤٦- السيد / هامل بن خادم الغيث
- ٤٧- السيد / راشد بن عويضة

٤٨ - الشيخ / زيتون بن محمد بن زيتون الشعري

٤٩ - السيد / محمد بن مكتوم الشريفي

٥٠ - السيد / سعيد بن عيسى الخيلي

لقد جسد المجلس الاستشاري الوطني لبنة أساسية في بناء الديمقراطية التي كانت القيادة تجدُّ في قيامها بخصوصيتها الإماراتية، وبمنطلقاتها الإسلامية، وفقا لكتاب الله وسنة رسوله، لتغدو منهجا يقود المجتمع نحو السعادة والفلاح، قبل أن تصبح نموذجا للآخرين، وهذا ما كان يصبو إلى تأصيله الشيخ زايد في نظرتة الاستراتيجية في مجال الشورى، كي يجعل منها ديمقراطية خاصة في عصر الديمقراطيات المتميزة، تنمو وتتطور باستمراريتها وترسيخها في وعي أبناء الوطن سواء على مستوى النظرية أو مستوى التطبيق، فقد أدرك بأن كونها تجربة بشرية، فهي تحتاج دائما إلى وعي ورعاية، كي تغدو كفيلة بنقل المسؤوليات الوطنية بسلام من جيل إلى جيل.

وقد كانت لدى الشيخ زايد ثقة كبيرة بأبناء شعبه الذين تميزوا بأصالتهم المتوارثة جيلا بعد جيل، وكان لديه اليقين بقدرتهم على استيعاب هذا النموذج وتطبيقه كي يصبح سلوكا تلقائيا في حياتهم اليومية. وقد لخص هذه النظرة الاستراتيجية وهذه الثقة بقوله: «إننا بدأنا الديمقراطية والعدالة، فأنشأنا

أول مجلس استشاري حديث في تاريخ البلاد، وأعتقد أن من يبدأ بشيء وجب عليه أن يتمه، وقد نجحنا في ذلك كثيرا، لأننا اعتمدنا على أبناء وإخوة لنا، وهؤلاء الأبناء والإخوة لم نجد منهم إلا الأمانة والإخلاص والوفاء والأخوة، مما يساعدنا على إعطاء المزيد من المسؤوليات، وتسليمهم جزءا من مسؤوليات الدولة، ليشاركوا في تسيير الأمور في هذا الوطن الغالي»^(٤).

لم تكن رؤى حكام الإمارات تختلف يوما حيال مستقبل الوطن، أو حيال عطاء أبناء الوطن وانتمائهم وأمانتهم وإخلاصهم، وكانت قناعتهم مشتركة في أن الديمقراطية حين تعني الحرية، فهي تعني في الوقت نفسه المسؤولية، والحرية والمسؤولية هما جناحا العدالة وكفتا ميزانها، كما كان إيمانهم مشتركا كذلك في أن العدالة والحرية والمساواة هي من قيم الشورى النابعة من جوهر الإسلام، المتأصلة في التراث الإسلامي العريق وفي التقاليد والأخلاق العربية، وأنها تمثل نهجا تلح ضرورته على كل أبناء الوطن أن يعوه ويعيشوه ويطوروه، وقد كانت هذه الرؤى هي الدافع الذي به تأسس المجلس الاستشاري الوطني في أبوظبي، وبه أيضا أتى لاحقا تأسيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، ولا شك أن به أيضا تشكلت كل حلقات استمرار المشاركة السياسية وتطورها، وبدت صورة هذه المشاركة أكثر وضوحا وأعمق رسوخا بقيام المجالس الاستشارية التي تعمل

جنباً الى جنب مع المجالس التنفيذية وباقي المؤسسات والهيئات والدوائر الحكومية، خدمة للصالح العام، وتحقيقاً للأهداف المرجوة منها.

ففي السادس من ديسمبر كانون أول من عام ١٩٩٩ أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، ليكون عوناً للحاكم، و مساعداً للجهات الحكومية، وخدمة للصالح العام بإبداء الرأي و المشورة في كل ما يهم المجتمع، دعماً لمقوماته الأساسية وقيمه الأصيلة.

ولأهمية الأهداف المتوخاة من إصدار ذلك القانون وما تضمنه من تنظيم وأحكام، وبياناً وتفصيلاً لما أجمله ذلك القانون، فقد أصدر صاحب السمو الحاكم المرسوم الأميري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩ بشأن اللائحة الداخلية للمجلس، لتكون دليلاً لممارسة المهام والاختصاصات العديدة التي نص عليها قانون إنشاء المجلس الاستشاري.

لقد أتى إنشاء المجلس انسجاماً مع الإرث الذي تحوّل، منذ القدم، لدى حكام الشارقة وأهلها، وفي مجتمعها مجتمع الشورى والتشاور، وهو لا شك خطوة متقدمة في مساعي



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أثناء إحدى رحلات القنص - باكستان
ويظهر على يمينه الشيخ سالم بن حم العامري

الحاكم تدفع بممارسة الشورى، وتؤسس لفكرها في الثقافة السياسية المعاصرة للبلد، حيث جسد إنشاء المجلس، إلى جانب ما اقتضته المصلحة العامة، إيمان الحاكم بحتمية التعاون والتضامن بين أبناء الوطن والتكامل بين مؤسساته، ودعمًا للإنجازات التي حققتها الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وترسيخاً لمبدأ العدل والشورى.

يتشكل المجلس الاستشاري من اثنين وأربعين عضواً من ذوي

الرأي و الكفاءة والخبرة فى شتى المجالات، يُعينهم الحاكم ويقبل استقالاتهم بمرسوم أميري، ومدينة الشارقة هي مقرّ المجلس، ويعقد المجلس جلساته فيها ما لم ينص مرسوم دعوته للانعقاد في مكان آخر. وللمجلس دور انعقاد سنوي لا تقل مدته عن ثمانية أشهر تبدأ في شهر أكتوبر من كل عام، حيث يعقد المجلس جلسة عادية على الأقل كل أسبوعين، ويجوز دعوة المجلس للانعقاد في دور غير عادي إذا دعت الحاجة لذلك، وتتم الدعوة بمرسوم أميري.

وللمجلس لجانته الدائمة التي تضم لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات، ولجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية، ولجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة، ولجنة شؤون الأسرة.

لقد تحدد الهدف الرئيس من إنشاء المجلس الاستشاري في أن يكون عوناً للحاكم، ومساعداً للجهات الحكومية، وخدمة للصالح العام، مما ركز رؤية المجلس وأهدافه حول دفع عجلة التطور والرخاء، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، تحقيقاً لرؤية سمو الحاكم في توفير الرفاه والحياة الكريمة للمواطنين.

وعلى ذلك، فقد تولى المجلس العديد من المهام والمسؤوليات

التي من أهمها إبداء الرأي فيما يعرضه عليه الحاكم مما له علاقة بالسياسات العامة وغيرها، وتقديم المقترحات المناسبة حول ذلك، ومراجعة مشروعات القوانين المحالة إليه من المجلس التنفيذي، ومناقشة أي من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون البلاد، والنظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة الخاصة بالدوائر الحكومية المختلفة.

كما أن من أهداف المجلس تنمية الموارد الطبيعية والبيئية والمحافظة عليها، واقتراح سبل تطوير وتحسين الأداء فيها، وله طلب أي بيانات أو دراسات أو تقارير أو اقتراحات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الجهات الحكومية لبحثها وإبداء الرأي حولها، إضافة إلى فحص العرائض والشكاوي وقبول الاقتراحات التي ترد جميعها إلى المجلس الذي له أن يطلب من الجهات الحكومية المعنية كل ما يلزم لاستيفاء عناصر البحث فيها.

وقد ساعدت الصلاحيات الواسعة التي أعطاها الحاكم للمجلس في أن يكون المجلس شريكاً فاعلاً في اتخاذ القرار؛ فوضع المشرع لمنظومة المجلس لوائح حددت الأدوار، والاختصاصات، والصلاحيات، واللجان العاملة فيه، كما حددت مسار أدائها بحيث تغطي مختلف مؤسسات الشارقة، وتحقق الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة كافة، وتحقق كذلك المشاركة في

صنع القرار، وتتيح مناقشة مشروعات القوانين المختلفة قبل إصدارها من سمو الحاكم، وعرضها على المجلس لمناقشتها من جوانبها المختلفة مع الحكومة وجهات الاختصاص، ومن ثم رفع نتيجة المناقشة من توصيات أو تعديلات على المواد، أو إلغاء بعضها، أو إضافة واستحداث غيرها. علماً بأن جميع تقارير المجلس، وتوصياته، ترفع مباشرة إلى سمو الحاكم، بما يعطي دعماً وقوة لقرارات المجلس كسلطة برلمانية استشارية ممثلة عن مواطني الإمارة في صناعة القرار.

كما أعطى المشرع للمجلس صلاحيات أخرى، وردت ضمن قانون إنشائه، تتضمن المشاركة، والاعتراض على الأنظمة ومشروعات القوانين، واستدعاء مسؤولي الجهات المختلفة، لمناقشة سياساتها، وزيارة المؤسسات والدوائر العاملة، والاستقصاء عن سير العمل فيها، إلى جانب فتح المجلس المجال أمام تلقي الشكاوي عبر وسائل الاتصال العصرية، حيث تختص لجنة الشؤون القانونية والتشريعية في المجلس بمتابعة جوانب الشكاوي التي ترد، ورفعها إلى الجهات المختصة، ومتابعة الردود، والتواصل المباشر مع صاحب العلاقة.

وتتبعاً للأمانة العامة للمجلس أدواراً هامة في دعم المجلس ومساندته في تحقيق الأهداف التي يعمل على تحقيقها، وفي مساندة كافة أعضاء المجلس، وتعزيز أدوارهم وجهودهم

الوطنية، وهي تسعى إلى أن تواكب، وفق أبعديات العمل المتقدمة، ممارسة ما أنيط بها من مهام ترفد مختلف جهود المجلس الهادفة إلى النهوض بمسيرة التنمية في كافة المجالات.

في ظل الدعم الذي يحظى به المجلس الاستشاري من سمو الحاكم، فإنه شهد نشاطا كبيرا وتعاوننا وثيقا وتنسيقا شاملا مع مختلف الجهات الحكومية، المحلية منها والاتحادية، العاملة في إمارة الشارقة، كما ساهم المجلس طيلة السنوات السابقة في دراسة كافة القوانين التي عرضت عليه، وبادر الأعضاء باقتراح وتعديل ودراسة العديد من القوانين السارية. ولمس المجلس استجابات عديدة لتنفيذ توجيهات وتوصيات أعضائه. كما واصل دراسة الموضوعات والشؤون العامة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وفي مقدمتها توفير الخدمات لأبناء الإمارة، وضمان استمراريتها، حيث قام المجلس بدوره الرقابي المنوط به خير قيام، الأمر الذي أسهم بفاعلية في تطوير العمل الحكومي، والارتقاء بالخدمات، وتبسيط الاستفادة منها.

وعبر قيامه بدوره في مسؤولية التعاون مع المجلس التنفيذي ودوائر وهيئات حكومة الشارقة والجهات الاتحادية العاملة في الإمارة لتحقيق طموحات المواطنين وتطلعاتهم، استطاع المجلس أن يقفز طويلا في تكاتف الجهود، وتضافر الطاقات، والتكامل والتعاون بين جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في الإمارة،

بحيث غدت العلاقات قائمة على التعاون التام لتعزيز النهضة الحضارية في إمارة الشارقة، وتحقيق التنمية الشاملة من أجل توفير حياة واستقرار أفضل، ومكانة أرفع، والسعي لإعداد المواطن الصالح، وتمكينه من المشاركة الفاعلة في التخطيط لحاضره ومستقبله.

وسعياً من المجلس إلى توسيع المشاركة الشعبية في تحمل المسؤولية والتعرف الدقيق على احتياجات المواطنين وقضاياهم، اهتم المجلس كثيرا بإعادة فكرة مجالس الأحياء من خلال تخصيص الأعضاء، كل في منطقتة، مجالس للقاء أبناء أحيائهم، والوقوف على مشكلاتهم ومطالبهم، إلى جانب ما يقوم به أعضاء المجلس من زيارات مجتمعية مختلفة، على مستوى مناطق الإمارة ككل، لتعميق أواصر التواصل والترابط. وكانت فكرة إنشاء دائرة الضواحي والقرى، ومنحها الصلاحيات واحدة من أفكار صاحب السمو حاكم الشارقة في تأصيل هذا المبدأ لتحقيق التواصل الدائم والتفاعل الأكيد مع المواطنين بمختلف شرائحهم وأماكن سكنهم.

وفضلاً عن دور المجلس في ترسيخ مبدأ المشاركة الحقيقية لفئات المجتمع المختلفة مع الحكومة في عمليات التطوير والبناء، فقد شكل المجلس مناخاً صحياً وبيئة محفزة لتأصيل الفكر البرلماني لدى الأعضاء كنخبة من نخب الإمارة، حيث تجلّى ذلك

بما ارتقى إليه مستوى أدائهم ومهاراتهم البرلمانية، وبما تأصل لديهم من أسس العمل البرلماني ومتطلباته، فانعكس ذلك على حجم ونوع مشاركاتهم في الزيارات، وفي مناقشاتهم، وتقديمهم الأسئلة والأخذ بمبادرات الطرح المدروس، والشامل، بما أضفى بعداً إيجابياً على عمل المجلس، وأتاح للتجربة البرلمانية في تأصيل الفكر البرلماني لدى جميع أعضاء المجلس، أن تفتح لهم الآفاق لأدوار فاعلة في المرحلة المقبلة، سواء في الأداء البرلماني المحلي، أو في المشاركة البرلمانية على مستوى المجلس الوطني.

لا ريب أن تأسيس المجلس الاستشاري في الشارقة مثل إضافة نوعية في مسيرة الشورى في الإمارات، فكما عدَّ بداية مرحلة جديدة ونوعية في ممارسة الشورى والعمل العام في إمارة الشارقة، كان مبادرة متقدمة ترجمت واحدة من رؤى حكام الإمارات في تأصيل الشورى لدى أبناء الإمارات، فقد رغب صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، في أن يكون المجلس شريكاً فاعلاً في صنع القرار قبل تنفيذه، ويكون له الرقابة البرلمانية عليه بعد تطبيقه من دون حدود أو ضوابط، وبذلك أرسى سموه مبادئ الشورى، والديمقراطية، والتفاعل الإيجابي بين القيادة والشعب في إمارة الشارقة، وأضاف لبنة أخرى في بناء الديمقراطية الإماراتية الخاصة.

الشورى في الامارات





سنة
١٩٩٩
١٩





الفصل الثالث
التمكين والمشاركة
السياسية

الشورى في الامارات



كثير الحديث عن ضرورة الإصلاح وتبني الديمقراطية في الوطن العربي، دون وضع الأسس المنهجية والأخذ في الحسبان اختلاف كل مجتمع، وعدم مناسبة كل وسائل التغيير للمجتمع الواحد، ومراعاة احتياج التغيير إلى نوع من الرشد.

وفي ضوء كل ما كتب عن تلك الحركات وعن أسباب نجاحها أو فشلها، وتحليل ظروفها الموضوعية، نجد أن الباحثين في معظمهم، إن لم يكن جميعهم، أكدوا ضرورة ترشيد المشاركة السياسية، من خلال تهيئة المجتمع العربي، وإنضاج العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أكد الباحثون على أن التجارب السياسية المماثلة، وعلى الرغم من إمكانية الاستفادة منها، فإنها لا تُقتبس حرفياً ما دامت المجتمعات متباينة في شروط تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويصعب أن تستورد تطبيقات سياسية من خارجها، وإنما ينبغي أن ينبع التطور الحقيقي والناجح، وبالدرجة الأولى من داخلها.⁽¹⁾

لقد قامت ثورات ما أطلق عليه «الربيع العربي» من أجل إحقاق ما وصفه القائلون بها بالعدالة الاجتماعية، هذه العدالة التي تفتقدها بعض المجتمعات العربية في القرن الحادي والعشرين، فيما أدركها الإماراتيون منذ أن تولى المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبوظبي عام ١٩٦٦،

أي قبل حوالي نصف قرن، حيث كانت فلسفته (طيب الله ثراه) تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية من رفاه وتوفير فرص عمل وحكم عادل رشيد واهتمام بالمواطن من دون تمييز، إذ كان مدركاً أن الأمن والاستقرار للوطن والمواطن لن يتحقق من دون تحقق قواعد العدالة، فبنى دولة وأسس أمة وخلق ولاء لوطن، ووحد شعباً، وجمع شمل كيانات صغيرة، لولا وجودها اليوم في هذا الكيان الموحد لربما لم يعرفها العالم، أو ربما تلاشت وذابت، الأمر الذي أهله أن يحتل مكانة مميزة في قلوب شعبه وفي سجل القادة العظام الذين غيروا في مجتمعاتهم وفي وجه التاريخ أيضاً، بينما ظلت بعض المجتمعات العربية الأخرى تشهد الانقلابات السياسية والفكرية.

أسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) في ذلك نظرية سياسية ومدرسة فكرية فريدة لا زال العالم ينظر إليها بإعجاب وحيرة، فهي مدرسة أصبح العرب في وقتنا الحالي بأشد الحاجة إليها، خاصة بعد أن أثبتت ثورات الربيع العربي مدى صدق الحس الذي تمتع به المغفور له الشيخ زايد، وطبقه منهجاً للحكم قبل عقود، فقد تلخصت فلسفته وسياسته في وضع كافة الموارد لخلق وطن يحتضن المواطن، ومواطن يشعر بالانتماء لوطن، وهذه المعادلة هي ما قامت على أساسها فلسفة الربيع بعد عقود من وضعه (طيب الله ثراه) لفلسفته.

لقد اعتمد القائد على العلاقة التعاونية بين الحاكم والمواطنين وبنائها التعاوني كأساس للتنمية، فعمل على تلبية مطالب المواطنين واحتياجاتهم، والعدل في توزيع العوائد كدعامة أساسية للأمن، وإرساء ثقافة السلام كأساس للوحدة والتماسك الاجتماعي، وذلك لقناعة سموه بالمفهوم الاجتماعي للأمن الذي يتجاوز حدود الأمن بمفهومه المادي والعسكري. كما شملت رعايته الكريمة وعدالته المقيمين على أرض الدولة من جميع الجاليات، بما وفرتة السياسات العامة في الدولة من مساواة أمام القانون، ومن فرص متاحة للعمل والعيش الكريم، واحترام الاختلاف والتنوع الثقافي، فكانت تلك السياسات أساساً للأمن والاستقرار الذي يعد شرطاً أساسياً لإحداث التنمية وحماية منجزاتها.

واستمرت تلك السياسات عنواناً للحكم في هذا البلد، وبقيت الشورى هي الركيزة التي تنطلق من جذوتها كل تلك السياسات. ونهج الشورى لدى قيادة البلاد يرتكز في ممارسته على الإيمان الراسخ بالعبقيرة الإسلامية وقيمها السمحاء، ويستند إلى ما أكسبته شرعة الله لهذا النهج من مرونة مواءمته لكل زمان ومكان، ووفق الظروف المعاشة والاحتياجات القائمة لكل مجتمع، وقد أصل الشيخ زايد (طيب الله ثراه) هذا النهج في تاريخ الإمارات، ليس فقط بحرصه الكبير على الالتقاء بالمواطنين



المغفور له الشيخ زايد يتابع سباق الهجن العربية وعلى يمينه الشيخ سالم بن حم
العامري، بني ياس - ١٩٨٠/٤/٢٥

في مختلف أنحاء البلاد والاستماع إلى آرائهم ومتطلباتهم، والتشاور في كل ما يفضي إلى تلبية الحاجات والاستجابة إلى التطلعات، وإنما أيضا بإنشاء الهيئات والمجالس الاستشارية التي تتطلبها تطورات أنظمة الإدارة في الحكم، فجاء المجلس الاستشاري الوطني في أبوظبي عام ١٩٧١ ليعضد حكمه للإمارة، ومع انطلاق تجربة الاتحاد الفريدة عام ١٩٧٢ نمت الحاجة إلى مجلس وطني يعينه ويعين الحكومة على خدمة شعب الدولة الوليدة، فتأسس المجلس الوطني الاتحادي، وبعد دخول القرن

الحادي والعشرين بما حمله معه من متغيرات، انعكست على المنطقة لتشهد تحولات وإصلاحات خلقت دافعا لدى القيادة الحكيمة بالعمل على تمكين المجلس الوطني الاتحادي ليقوم بدوره في التعبير عن هموم المواطنين والدفاع عن مصالح الدولة أمام الفعاليات البرلمانية الدولية، وذلك عبر اتخاذ سلسلة من الخطوات العملية، كان أهمها الانتقال من مرحلة التعيين إلى مرحلة الانتخابات لأعضاء المجلس، بهدف تدعيم المجلس وتوفير الظروف المناسبة لأدائه لمهامه الرقابية والتشريعية على أكمل وجه.

ويؤكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) أن القرارات المصيرية تحتاج التريث والدرس والتقييم لتخدم المجتمع وتنسجم مع خصوصيته وطبيعته، لأن الأمر فيها لا يحتمل التعثر، مستشهدا بفلسفة والده (طيب الله ثراه) في هذا النهج، حيث يقول سموه: «كانت فلسفة الوالد الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه الله) تقوم على التريث وعدم فرض صيغ قد لا تتوفر أمامها معطيات كافية للنجاح، وكان يرحمه الله يردد: «إن ما هو غير مقبول اليوم قد يكون مقبولا غدا»، ولذلك لا يوجد ما يستدعي التسرع الذي قد يؤدي للتعثر.. إننا في دولة الإمارات على قناعة تامة بأن التحول عندما يكون جوهرياً وهيكلياً ومرتبطاً بمصير



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان أثناء حضوره الأمسية الشعرية لمجلس الشعراء سنة ١٩٨٧ م، والشيخ سالم بن حم العامري الثالث على يساره

أمة ومستقبل دولة، فهو لا يحتمل التسرع أو حرق المراحل ولا بد أن يجري- مثلما هي سمة الحياة- مدروساً ومتدرجاً ومنسجماً مع طبيعة المجتمع وخصوصيته واتجاهاته وطموحاته للمستقبل وواقع تركيبته السكانية.. من هنا فإن التدرج في الانتخابات كان استمراراً لتلك الفلسفة وبهدف تهيئة البيئة واستكمال الأسس القانونية اللازمة لإجراء انتخابات شاملة ومباشرة.. كما أن التدرج فعل إيجابي يمكن المجتمع بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية وأفراده من الخبراء وقادة الرأي من إخضاع

التجربة- أثناء سيرها- إلى تقييم مستمر ينتهي بتبني ما هو مرغوب ومطلوب من التعديلات والإضافات.»^(٢)

إنه التدرج النابع من خصوصية الواقع، المنبثق عن تجربة وحدوية أكدت نجاحها، وغدت نموذجا فريداً، كما يؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، إذ يقول في سر هذا النجاح والتجذر والتألق: «نجح لأنه نموذج وطني إماراتي بامتياز لم يستورد نموذجا سابقاً.. كان اتحادنا ابن واقعنا يشبهه ويحمل جيناته، لقد امتزجت روح الاتحاد مع حسابات العقل فكان النجاح.. إن قدرة نموذجا الإماراتي على تحقيق التكيف بين خصوصياتنا الاجتماعية والثقافية ومواكبة العصر ومنجزاته هي التي عصمتنا من الجمود وحممتنا من القفز في المجهول، وهي التي مكنتنا من مواجهة التحديات وتحقيق النهضة وإرساء قواعد الامن والاستقرار.. استلهم نموذجا الإماراتي ومازال واقعنا بكل أوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبكل ما يتفاعل فيه من قيم وأعراف وعادات وتقاليد تنهل من معين ديننا الحنيف وتراثنا العربي الأصيل، وأرسى هذا النموذج قواعد وآليات تحقيق التوافق والانسجام بين واقعنا المتحرك والمتطور ومتطلبات النهضة والتقدم، وهي القواعد التي باتت منهجاً ثابتاً نسير عليه ونتمسك به ضابطاً

للتغيير والتطوير والتحديث في مسار يعزز التنمية ويحث على الإنجاز ويراكم الايجابيات ويضمن الأمن والاستقرار، ويفتح أوسع الأبواب أمام أبناء الإمارات للتمتع بثمار التنمية وتحقيق الذات والمشاركة الفعالة في كل ميادين العمل الوطني.^(٣)

وفي هذا الفصل، سنعرض لأهم عناصر هذه التجربة الفريدة، وسندرس بعضها، ونحلل أخرى، كي نصل إلى ما يضيف، مهما قل حجم الإضافة، إلى المسيرة الناجحة، مستجيبين إلى رائد المسيرة، وراعي مرحلة التمكين صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، حين قال واصفاً جوهر مرحلة التمكين: «إنها ليست مرحلة انتقالية محكومة بزمان، وإنما هي مرحلة تأسيسية ستتطور بالتدرج في خطوات انتقالية تتأثر بنتائج الممارسة نفسها، وما يتفق عليه الناس ويتبنونه من خطوات تالية.. فإطلاق التجربة وإن جاء بمبادرة منا، إلا أن الجدول الزمني للانتقال من مرحلة إلى أخرى سيكون ترجمة أمينة ومحصلة لما سينتهي إليه الرأي العام من أفكار وتوصيات.. وهذا هو جوهر مرحلة التمكين أي أن يقتصر دور الحكومة على تهيئة البيئة المبدعة اللازمة لتعزيز دور المواطن وزيادة فاعليته.^(٤)

يعرض الفصل أهم مضامين الدستور الذي قامت عليه الدولة، موجزاً أهم المراحل التي مر بها تطور هذا الدستور، ومبيناً أهم

مؤسسات النظام السياسي التي أسس لها الدستور، وصولاً إلى رابع هذه المؤسسات، المجلس الوطني الاتحادي، حيث يعرض الفصل إلى شروط تشكيله وانعقاده، وإلى أجهزته ولجانه، والرؤساء الذي تعاقبوا على رئاسته، واختصاصاته، ويعرض الفصل بالدرس والتحليل أعمال المجلس وأداءه في أدواره التشريعية والرقابية، كما يسهب في عرض ممارسة المجلس لاختصاصه السياسي وقيامه بما هو منوط به في الدبلوماسية البرلمانية، وكيفية فهم هذا الدور فإن الفصل يعرض لشرح واف حول مفهوم الدبلوماسية البرلمانية، وكذلك يعرض أهم مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية للدولة، والتي يسعى المجلس إلى دعمها داخلياً وخارجياً، ويعمل على حمل رؤية القيادة حول مختلف التطورات والقضايا العربية والإسلامية والدولية، إلى مختلف المنتقيات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والعالمية، وتقديمها للعالم كنتاج لرؤية سديدة تستند إلى الحكمة والواقعية والوفاء للمبادئ العربية والإسلامية والإنسانية الأصيلة.

ويتناول الفصل التحولات المفصلية في مسيرة المجلس الوطني الاتحادي منذ تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) مقاليد الحكم عام ٢٠٠٤، والتي ارتكزت في مجملها على برنامج وطني يجسد فكر

سموه القائم على تعزيز مبدأ الشورى في ظل توسيع صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه من أداء دوره، ويمهد الفصل لفهم ذلك بشرح مفهوم التمكين وتطور ظهوره، ويتتبع وجوده عربياً وإسلامياً، وبعدها يعرض الفصل إلى الانتخابات التي شهدها المجلس لنصف أعضائه في كل من عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، لنستشرف بعد ذلك الآفاق التي يمكن لها أن تسهم في المستقبل المنشود حيال ثقافة التعددية التي قال عنها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله): «نحن في نهاية المطاف نعمل على إشاعة ثقافة قائمة على التعددية في وجهات النظر وقبول الرأي الآخر»^(٥)

سجل الثامن عشر من شهر يونيو في عام ١٩٧١ بداية الحياة الدستورية في الإمارات، مع صدور أول دستور يعلن في تاريخ الإمارات السياسي، وبمجرد إعلان الدستور والعمل به رسمياً منذ الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ بدأت الإمارات تخطو خطوات إيجابية نحو إقامة نظام دستوري متكامل الأركان.^(٦) إذ لم يكن نظام الحكم في الإمارات من قبل يستند إلى وثائق مكتوبة، كما لم تعرف الإمارات قبله أية هيئات تشريعية. حيث كانت قبل ذلك التاريخ ترتبط مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات الخاصة بتباينت تسميتها وخصائصها من فترة إلى أخرى، وكانت تلك المعاهدات تتيح لبريطانيا أن تتولى بموجبها

إدارة شؤون الإمارات الخارجية، في حين كانت الشؤون الداخلية من اختصاص كل حاكم،^(٧) من حكام إمارات الساحل التي جمعها مجلس الإمارات المتصالحة كأول محاولة وحدوية، وكان يتكون من ممثل أو اثنين من كل إمارة من إمارات كل من أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة، ومهمته الرئيسة تنفيذ قرارات أعضاء المجلس.^(٨)

ومر تاريخ ولادة الدستور في دولة الإمارات بمراحل تاريخية عديدة كانت مواكبة في بداياتها بمحاولات المشاريع الوحدوية التي ربطت بين إمارات ساحل عمان وقطر والبحرين،^(٩) وكان صدور البيان المشترك الموقع عليه من قبل كل من المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي والمغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي في الثامن عشر من فبراير عام ١٩٦٨ لإقامة اتفاقية الاتحاد الثنائي بين الإماراتين تحت علم واحد، قد مثل أول خطوة لولادة دستور الإمارات^(١٠). حيث تضمنت الاتفاقية في أحكامها بنوداً تشريعية وتنظيمية مهدت لتشكيل ملامح دستور الدولة فيما بعد، إذ رغم أن هذه الاتفاقية تمت بالأساس لتصفية مشاكل الحدود بين الإماراتين الجارتين، ولم يكن مخطط لها إقامة أي نوع من أنواع الوحدة، إلا أنها حملت في باطنها بذور الوحدة ليس بين الإماراتين الجارتين فقط وإنما أيضاً بين جميع إمارات الساحل^(١١).

فبعد أقل من أسبوع من إبرامها وقعت اتفاقية الاتحاد التساعي بين الإمارات، والتي شكلت التطور الثاني في مسيرة الحياة الدستورية لدولة الإمارات. حيث وقعت هذه الاتفاقية حين اجتمع حكام إمارات الخليج في دبي بناء على الدعوة الموجهة لهم من قبل حاكمي أبوظبي ودبي لمناقشة موضوع إقامة اتحاد تساعي فيما بينهم، وبعد سلسلة من الاجتماعات صدر البيان المشترك في السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ وهو يحمل في طياته مضمون اتفاقية الاتحاد التساعي وفقاً لميثاق الجامعة العربية ومبادئ الأمم المتحدة.^(١٢)

كان وضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد من أهم القرارات التي احتوتها اتفاقية دبي، حيث مثل ذلك الميثاق التطور الدستوري الآخر الذي كانت ترنو إليه أبصار القائمين على وضع اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، تلك الاتفاقية التي تغيرت نظرة الحكام الموقعين عليها حول الميثاق المطلوب إعداده، ليحول الحديث حول مصطلح دستور بدل كلمة ميثاق^(١٣)، وذلك نظراً للتحول في القنوات السياسية لدى الحكام، إذ عادةً ما تطلق المواثيق على المعاهدات الدولية كميثاق الأمم المتحدة، فيكون للدول الأعضاء حرية التنصل في أي وقت من الالتزام بينود المعاهدة، كما تعتبر المواثيق من طبيعة الاتحادات الكونفدرالية، حيث تحتفظ فيها الدول الأعضاء

بأكبر قدر من الاستقلالية في الشؤون الداخلية والخارجية، بينما كانت النية لدى الإمارات التسع تميل إلى إقامة اتحاد أعمق من الاتحاد الكونفدرالي، الأمر الذي بدأت معه الأنظار تتجه إلى الاتحاد الفيدرالي، وهو الاتحاد الذي يتنازل فيه الأعضاء المكونون له عن اختصاصاتهم الخارجية وعن قسط كبير من صلاحياتهم الداخلية التي يحددها الدستور لصالح الحكومة المركزية الاتحادية.^(١٤)

وبعد أن تم انسحاب كل من البحرين وقطر من الاتحاد التساعي، شهدت مسيرة تطور الدستور مرحلة جديدة وحاسمة، حيث اتجهت الجهود في منتصف عام ١٩٧١ إلى إقامة اتحاد سباعي يضم إمارات ساحل عمان السبع، فتوصل الحكام بعد اجتماع مجلس الإمارات المتصالحة في دبي في العاشر من يوليو عام ١٩٧١ إلى اتفاق لتكوين اتحاد جديد بين إماراتهم، على أن يكون الاتحاد برئاسة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.^(١٥) وفي مدينة دبي نفسها، وفي يوم الثامن عشر من ذات الشهر تم التوقيع على الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة ومن قبل جميع حكام الإمارات الأعضاء في دولة الاتحاد.^(١٦)

لقد وُضع الدستور الإماراتي بطريقة ذات طبيعة خاصة

تتماشى مع نظام الدولة الفدرالي الذي أحاطت بولادته ظروف سياسية حددت إلى حد كبير الخصائص العامة للدستور. فاقتضت الظروف إعداد دستور يتفق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الجديدة، ولمدة مؤقتة ولفترة انتقالية، تكون مدتها خمس سنوات، يعاد بعدها تقييم الدستور، وإعداد دستور جديد في ضوء معطيات التجربة، بإيجابياتها وسلبياتها، حيث كان إصدار دستور مؤقت في ظروف تلك الحقبة السياسية عام ١٩٧١، أمراً متسماً بالحكمة، ذلك أن قيام الاتحاد بين الإمارات كان تجربة وليدة، تتعلق بها قلوب الجميع وتتمنى نجاحها، بعد فشل تجارب وحدوية عربية أخرى سابقة، كما أن إصدار دستور لتنظيم شؤون الدولة الاتحادية الجديدة اعتُبر تطوراً بالغ الأهمية في التاريخ السياسي الحديث للمنطقة، الأمر الذي زاد من الحرص على نجاح هذا التطور الجديد والخشية عليه من أسباب الفشل، فكان ينبغي الأخذ به بخطى معتدلة، ومراحل متدرجة، حتى يتاح له الاستمرار والنجاح.^(١٧) كما أنه لا ينكر أن هذه الصفة المؤقتة للدستور كانت المخرج الوحيد أمام الحكام عندما تعذر عليهم الاتفاق على بعض الموضوعات الأساسية التي يتعين أن يضمها الدستور الدائم، وريثما يتم تجاوز هذه الخلافات وإعلان قيام دولة الإمارات تم الاتفاق على جعل الدستور مؤقتاً حتى يتم النظر فيه لاحقاً وتحويله إلى دستور دائم.^(١٨)

ولحرص المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على الديمقراطية الحقة المأمولة في الدولة الناشئة فقد أضاف بعداً أهم في تأجيل العمل بدستور دائم، بيّنه في كلمة سموه التي افتتح بها جلسة المجلس الوطني الاتحادي التي عقدت في الثامن عشر من نوفمبر عام ١٩٧٥، حيث قال: «لم يشأ المجلس الأعلى أن ينفرد بإعداد مشروع الدستور الدائم للدولة، بل رغبة منه في تهيئة شعب الإمارات العربية المتحدة للحياة الدستورية الحرة الكريمة، والسير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان، فقد ارتأى أن يشرك معه في إعداد مشروع الدستور عناصر مستتيرة من شعب الإتحاد في صورة لجنة تأسيسية». وبناءً على أمر سموه تم في العام التالي تشكيل لجنة تأسيسية من ٢٨ عضواً بهدف دراسة الدستور المؤقت وتحويله إلى دستور دائم؛ وأعدت اللجنة بالفعل مسودة المشروع الدائم، وقامت برفعه إلى رئيس الإتحاد لعرضه على المجلس الأعلى، ولكن قراراً من المجلس الأعلى صدر فجأةً بتمديد الدستور المؤقت لمدة أخرى تستغرق كذلك خمس سنوات.^(١٩)

وبعد ذلك، وقبل أن تنتهي فترة التمديد، شهد الدستور المؤقت أكثر من محاولة لتحويله إلى دستور دائم، فبعد أن كان من المفترض أن تنتهي مدة العمل بالدستور المؤقت في الأول من ديسمبر عام ١٩٨١ استبق المجلس الوطني هذا التاريخ

بعام، وذلك أثناء انعقاد آخر دورة له في الفترة الدستورية الثانية، وطالب يوم السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٨٠ بضرورة الإعداد لدستور جديد ودائم للاتحاد.^(٢٠) غير أن ردة الفعل جاءت على غير ما أراد المجلس الوطني حيث أصدر المجلس الأعلى مشروع التعديل الدستوري، والذي ينص على تمديد الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المادة (١٤٤) من الدستور المؤقت وذلك لمدة خمس سنوات أخرى تبدأ من ١٣-٣-١٩٨١.^(٢١)

وسبق تلك المحاولة محاولة أخرى، حيث كان الدستور أحد أهم البنود الرئيسية التي صاغتها المذكرة المشتركة بين المجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء على أثر الاجتماع التاريخي المشترك الذي جمع المجلسين معا في جلسة مشتركة في الثالث عشر من مارس عام ١٩٧٩، إذ طالبت المذكرة بضرورة تعديل الدستور وتحويله إلى دائم، وقد تم رفع المذكرة إلى المجلس الأعلى للنظر فيها.

وكان أهم ما جاء حول ضرورة تعديل الدستور في هذه المذكرة نص البيان التالي: «لا تلجأ الدول عادة إلى أسلوب الدساتير المؤقتة، إلا في مرحلة مؤقتة من مراحل التحول السياسي، أو في فترة حرجة من فترات الإضطراب السياسي. ولهذا فإن ظاهرة الدساتير المؤقتة هي ظاهرة غير صحية، لأنها تتم عن

حالة من الترقب، أو عدم الاستقرار السياسي. ولقد أعدت دولتنا دستورها المؤقت، ليكون تجربة لتنظيم حركتها في بداية عهد الاتحاد، وتحدد لسريان هذا الدستور المؤقت مدة خمس سنوات. وعندما شارفت هذه المدة على نهايتها، أصدر المجلس الأعلى للاتحاد قراراً بتشكيل لجنة تأسيسية، تتولى إعداد مشروع الدستور الدائم، وأنجزت اللجنة مهمتها، ورفعت المشروع الذي انتهت إليه إلى المجلس الأعلى. غير أن المجلس الأعلى حفظ المشروع، وقرر تمديد العمل بالدستور المؤقت لمدة خمس سنوات أخرى. والآن ونحن نعبّر السنة الثامنة من عمر الاتحاد والدستور المؤقت، خضنا آفاق التجربة، ووضحت أماننا معالم الطريق. وحين تقدمت خطى المسيرة، عجز الدستور المؤقت عن ملاحقتها، والتوافق مع حركتها وتكشفت تناقضاته مع متطلبات التطور، فأخذ يصد جهود التكامل، ويقف عقبة أمام محاولات التوحيد، ولم يعد يتفق مع كل هذه الأوضاع أن تظل البلاد محكومة بهذا الدستور المؤقت، الذي وضع في ظروف تغيرت مفاهيمها وحساباتها، وصار قيداً يكبل أقدام التطوير، ويشدها إلى الوراء. إن المرحلة الراهنة باتت تستوجب البدء فوراً في إعداد دستور دائم، والعمل به لتلبية الأمان الوطني والوفاء بطموحاتها نحو تعميق الاتحاد والتقدم به على طريق الوحدة، وبسط سيادته الداخلية، وتقوية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما يكفل لها الاضطلاع بمسؤولياتها

الوطنية والمضي قدماً للنهوض بالبلاد، على مدارج القوة والعزة والتقدم».^(٢٢)

يعتبر دستور الإمارات دستوراً مدوناً، إذ صدرت أحكامه في صورة نصوص تشريعية جمعتها وثيقة دستورية،^(٢٣) وهو في ذلك يختلف عن الدستور العرفي، وهذا ما اقتضته ظروف ولادة دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها دولة اتحادية حديثة الاستقلال، مكونة من أكثر من إمارة، تستوجب طبيعتها وجود دستور مكتوب، يقوم على تنظيم العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية أو الفيدرالية وما بين الإمارات الأعضاء فيها. فوجود دستور مدون لا شك أنه ينظم العلاقات بين الإمارات المكونة لهذا الاتحاد، إذ من الصعب التصور أن يكون دستور دولة اتحادية دستوراً غير مكتوب،^(٢٤) كما أن إصدار الدستور مدوناً، كان حدثاً هاماً في تاريخ الإمارات الأعضاء، إذ إن التدوين بطبيعته يسارع بالخطى نحو الأخذ بالنظم الدستورية المعاصرة، وهو كذلك يساعد على تنمية الوعي السياسي بين المواطنين.^(٢٥)

يمر تعديل الدستور بمراحل متعددة حيث يتم اقتراح التعديل من المجلس الأعلى للاتحاد على أن القوانين العادية يتم اقتراح تعديلها من مجلس الوزراء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مشروع التعديل عندما يعرض على المجلس الوطني يقتضي أغلبية خاصة غير الأغلبية العادية التي يقتضيها تعديل التشريع

العادي، حيث يتطلب أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وبعد أن يقره المجلس الوطني بهذه الأغلبية يرفع الأمر من جديد إلى المجلس الأعلى للاتحاد للموافقة عليه حتى يصبح التعديل نافذاً. كما أن الدستور حدد أن تغييره يتطلب أن يكون بسبب مصلحة اتحادية عليا، وفي هذا تشديد في عملية التعديل.^(٢٦) رغم أنه، من خلال التجارب العملية، تبين أن هذه الشروط الصعبة التي وضعت لإصدار التعديل في الدستور لم تقف عائقاً في وجه التعديل، بل كانت هناك الكثير من التعديلات الدستورية التي شهدها دستور دولة الإمارات وذلك في الأعوام: ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨١، ١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٦، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩.^(٢٧)

وظل الأمر يتكرر حيال الاستمرار بالعمل بالدستور المؤقت لسنوات وفترات متتالية، حيث كان يتم تجديد مدة الدستور المؤقت لمدة خمس سنوات بعد انتهاء كل فترة انتقالية، وقام المجلس الأعلى في التعديلين الأول والثاني بعرض مشاريع التمديد على المجلس الوطني للأخذ برأيه، تطبيقاً للمادتين (١٤٤) و(١٤٥) من الدستور المؤقت، فيما أصدر المجلس الأعلى القرار مباشرة منه بتمديد الدستور خمس سنوات أخرى في التمديدين الثالث والرابع، وذلك دون الرجوع إلى المجلس الوطني، حتى أتى عام ١٩٩٦ فحدث التعديل المهم، إذ وافق المجلس الأعلى للاتحاد في الثاني من ديسمبر على

إلغاء كلمة المؤقت من دستور دولة الإمارات أينما وجدت، ليصبح بذلك دستور الإمارات دستوراً دائماً، وتم تحديد مدينة أبوظبي على أنها العاصمة الدائمة للاتحاد بعد أن كانت العاصمة المؤقتة.^(٢٨)

ويتبنى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة أحدث الاتجاهات الدستورية وأكثرها تقدماً في تنظيمه للحقوق والحريات، وفي بيانه لها ونصه على ضرورة احترامها. وهو يتكون من (١٥٢) مادة موزعة على عشرة أبواب حددت القواعد الأساسية للتنظيم السياسي والدستوري للدولة، إذ أوضحت الغاية الأساسية من قيام الاتحاد ومقوماته وأهدافه على الصعيدين المحلي والدولي، كما بينت الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد، وأكدت على الحريات والحقوق والواجبات العامة، وبينت السلطات الاتحادية ونظم إصدار التشريعات الاتحادية، وأوضحت الجهات المختصة بها، كما عالجت الشؤون المالية للاتحاد، والأحكام الخاصة بالقوات المسلحة وقوات الأمن، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه.

كما يبين الدستور أن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، وتربطه به روابط الدين الإسلامي، واللغة العربية والتاريخ الواحد، والمصير المشترك. وشعبه جزء لا يتجزأ من الأمة

العربية والإسلامية، ودينه الإسلام، الذي هو المصدر الأساسي للتشريع، واللغة الرسمية في الدوائر والمعاملات الحكومية هي اللغة العربية.

وينص الدستور على المساواة والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وأن الأسرة هي أساس المجتمع، وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وأن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم، وتنظم قوانين المساعدات العامة هذه الأمور. ويؤكد الدستور كذلك أهمية التعليم وإلزاميته في المرحلة الابتدائية، ومجانيته في كافة مراحلها. كما يؤكد أن جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي. ويكفل الدستور الحرية الشخصية للجميع، وأنه لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة.

ويشدد دستور الدولة على استقلالية القضاء، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمانهم. ويحدد الدستور بوضوح نطاق وحدود صلاحيات المؤسسات الاتحادية، وكذلك مدى ارتباطها

وتفاعلها مع الحكومات المحلية في الإمارات السبع. وبموجب المادتين (١٢٠) و(١٢١) من الدستور فإن الحكومة الاتحادية هي المسؤولة عن الشؤون الخارجية والأمنية والدفاعية والمالية والضرائب والعملية والبريد وخدمات الهاتف، وغيرها من خدمات الاتصالات، فضلاً عن التعليم والصحة العامة والجنسية والهجرة.

ويبين الدستور أن العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمؤسسات المحلية تبقى في طور التغيير والتطور دائماً، ويجوز لحكام الإمارات التنازل عن بعض اختصاصاتهم لصالح المؤسسات الاتحادية، ففي منتصف السبعينيات من القرن الماضي مثلاً قرر حكام الإمارات توحيد القوات المسلحة، كما قررت إمارة أبوظبي عام ١٩٧١ أن تتخلى عن عضويتها في منظمة الدول المصدرة للنفط ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط لصالح عضوية دولة الإمارات في المنظمتين.

ويمثل الدستور الإماراتي إنجازاً حضارياً هاماً في مسيرة الدولة الزاخرة بالإنجازات، وقد شهد بعض التعديلات على عدد من مواده بما يتناسب ومرحلة التمكين التي يقودها صاحب السمو رئيس الدولة (حفظه الله)، ولا تتوقف المساعي للعمل على تفسيره وتطبيقه والعمل به، وإذا اقتضت الحاجة استحداث ما يتطلب إلغاءً أو تعديلاً أو إضافةً، بما ينسجم مع

التحولات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والتطورات الإقليمية والدولية، ويؤكد ذلك قول سموه: «إننا فخورون بهذا الدستور، ونعتبره من الإنجازات الحضارية الهامة لمرحلة التأسيس، وسنعمل على أن ينصب الجهد خلال المرحلة الجديدة على تفسيره وتطبيقه والعمل به، وإذا اقتضت الحاجة فسنعمل - وفقاً للإجراءات الدستورية - على استحداث ما يتطلب إلغاءً أو تعديلاً أو إضافة.»^(٢٩)

دولة الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، يتألف النظام السياسي فيها من مجموعة من المؤسسات الاتحادية، يقع في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد، ثم رئيس الاتحاد، ومجلس الوزراء، والمجلس الوطني الاتحادي، إضافة إلى القضاء الاتحادي.

أولاً: المجلس الأعلى للاتحاد:

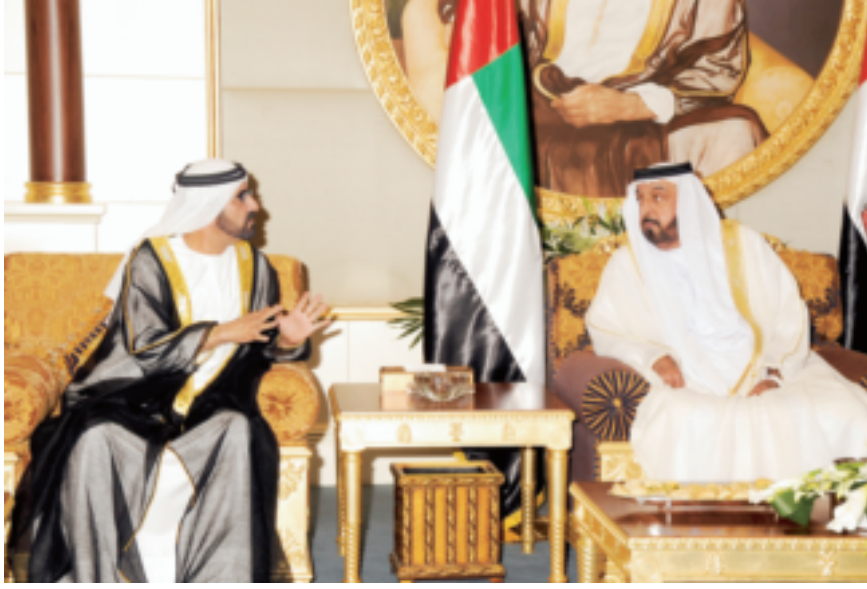
ويمثل السلطة العليا في الدولة، ويتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع الذين يحتفظون بكل السلطات المهمة. ويتولى رسم السياسة العامة للدولة، والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات، وانتخاب رئيس الاتحاد ونائبه، والمصادقة على القوانين الاتحادية قبل



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة

إصدارها، والتصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية،
والموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد، وقضاة
المحكمة الاتحادية العليا. وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من
بين أعضائه رئيس الاتحاد ونائبه.

وتولى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئاسة
المجلس حتى وفاته (طيب الله ثراه) في الثاني من نوفمبر عام
٢٠٠٤. وقد انتخب المجلس الأعلى للاتحاد، بالإجماع، صاحب
السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حاكم أبوظبي رئيساً
للدولة.



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، رئيس المجلس الأعلى للاتحاد
ونائبه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

ويجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقيات إدارية محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة، بشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً، وإذ ارفض المجلس الموافقة على تلك الاتفاقيات فيرفع الأمر إلى المحكمة الاتحادية للبت في الأمر. ومن اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد إعلان الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد، وإعلان الأحكام العرفية بموجب مرسوم يصدر بمصادقة المجلس الأعلى للاتحاد وموافقة مجلس الوزراء الاتحادي، ويبلغ هذا

المرسوم إلى المجلس الوطني الاتحادي في أول اجتماع له، كما أن من اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد تعيين رئيس مجلس الوزراء وقبول استقالته وإعفاؤه من منصبه بناءً على اقتراح رئيس المجلس الأعلى، ومن اختصاصاته أيضاً حل المجلس الوطني، كما يتولى المجلس الأعلى للاتحاد تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا، وقبول استقالاتهم.

ويتكون المجلس الأعلى للاتحاد حالياً من أصحاب السمو حكام الإمارات على النحو الآتي:

- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حاكم إمارة أبوظبي.
- صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.
- صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة.
- صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة رأس الخيمة.
- صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الفجيرة.



المجلس الأعلى للاتحاد

- صاحب السمو الشيخ سعود بن راشد المعلا عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة أم القيوين.
 - صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة عجمان.
- وينوب عن أصحاب السمو الحكام أولياء العهود أو نواب الحكام.

ثانياً: رئيس الاتحاد ونائبه:

حدد الدستور مدة ولاية الرئيس ونائبه بخمس سنوات

ميلادية، ويجوز إعادة انتخاب كل منهما للمنصب ذاته، وقد أعطى الدستور والنظام الداخلي للمجلس الأعلى والعديد من القوانين الاتحادية لرئيس الاتحاد ونائبه العديد من الصلاحيات والاختصاصات التشريعية والتنفيذية.

ثالثاً: مجلس الوزراء:

ويعد بمثابة السلطة التنفيذية في الدولة، وله اختصاصات تشريعية وسياسية وتنفيذية وإدارية، فهو يختص بتصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء. ولا يمانع الدستور أن يتولى أحد أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد رئاسة الوزارة الاتحادية. وقد نصت المادة (٦٠) من الدستور على اعتبار مجلس الوزراء هيئة تنفيذية للاتحاد، وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد والمجلس الأعلى.

وانتخب المجلس الأعلى للاتحاد في اجتماعه برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في الخامس من يناير عام ٢٠٠٦، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي نائباً لرئيس الدولة ورئيساً لمجلس الوزراء.

يضع مجلس الوزراء مشروعات القوانين والتشريعات

الاتحادية للدولة، ثم يرفعها إلى المجلس الوطني الاتحادي الذي يحيلها إلى اللجنة المختصة. وإذا أدخلت اللجنة المختصة تعديلات على المشروع المقترح، يحال المشروع المعدل إلى اللجنة القانونية والتشريعية للمشورة ولصيغة بنوده قبل مناقشته في جلسة المجلس، وفي النهاية يرفع مشروع القانون إلى رئيس الاتحاد.

وتوكل المادتان (١٩٠) و(١٢١) من الدستور المسؤولية للحكومة الاتحادية في مجالات الشؤون الخارجية، والأمن والدفاع، ومسائل الجنسية والهجرة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعملة الوطنية، وخدمات البريد والهاتف والاتصالات الأخرى، وضبط حركة الطيران، والترخيص للطائرات، وعدد من الموضوعات المنصوص عليها تحديداً، والتي تشمل العلاقة بين العمال وأرباب العمل، والأعمال المصرفية، وتحديد المياه الإقليمية، وتسليم المجرمين إلى حكوماتهم.

كما تنص المادة (١١٦) على أن «تمارس كل إمارة جميع السلطات التي لا يوكلها هذا الدستور للاتحاد». وتشدد المادة (١٢٢) أيضاً على أن «تتفرد كل إمارة بكل ما لا تتفرد به السلطات الاتحادية، وفقاً لما نصت عليه المادتان السابقتان». ويتكون مجلس الوزراء الحالي من:



- صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وزير الدفاع.
- الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية.
- سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً لشؤون الرئاسة.
- سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزيراً للمالية.
- سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزيراً للخارجية.

- معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزيراً للثقافة والشباب وتنمية المجتمع.
- معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
- معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة للتنمية والتعاون الدولي.
- معالي محمد بن عبدالله القرقاوي وزيراً لشؤون مجلس الوزراء.
- معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزيراً للاقتصاد.
- معالي مريم بنت محمد الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية.
- معالي حسين بن إبراهيم الحمادي وزيراً للتربية والتعليم.
- معالي عبدالرحمن بن محمد العويس وزيراً للصحة.
- معالي صقر بن غباش سعيد غباش وزيراً للعمل.
- معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة

للشؤون الخارجية وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.

- معالي سلطان بن سعيد البادي وزيراً للعدل.
- معالي الدكتور راشد أحمد بن فهد وزيراً للبيئة والمياه.
- معالي سهيل بن محمد فرج فارس المزروعى وزيراً للطاقة.
- معالي الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي وزيراً للأشغال العامة.
- معالي عبيد بن حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية.
- معالي الدكتورة ميثاء بنت سالم الشامسي وزيرة دولة.
- معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة دولة.
- معالي الدكتور سلطان بن أحمد سلطان الجابر وزير دولة.
- معالي عبدالله بن محمد غباش وزير دولة

رابعاً: المجلس الوطني الاتحادي:

ويمثل السلطة التشريعية في الدولة، ويتشكل من أربعين عضواً بواقع ثمانية مقاعد لكل من إمارتي أبوظبي ودبي، وستة مقاعد لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، وأربعة مقاعد لكل من إمارات عجمان وأم القيوين والفجيرة. ويتم انتخاب نصف أعضاء المجلس من قبل هيئات انتخابية، يتم ترشيح أعضائها من قبل الحكام في مختلف إمارات الدولة، بينما يتم تعيين النصف الآخر من قبل الحكام أنفسهم، وقد تم اعتماد هذه الآلية وتطبيقها عام ٢٠٠٦، منذ بداية تطبيق المرحلة الأولى من برنامج التمكين السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، وقد تلتها المرحلة الثانية بزيادة الهيئة الانتخابية لتصل إلى ما يزيد على (١٢٩) ألف ناخب وذلك وفقاً لقرار صاحب السمو رئيس الدولة رقم (٢) لسنة ٢٠١١، حيث سجل القرار خطوة متقدمة للدور التمثيلي والنيابي للمجلس الوطني. ويتحمل المجلس مسؤولية استشارية بشكل أساسي، ويعطيه الدستور حق التشريع والإشراف على تنفيذ التشريعات، كما يحق له الاعتراض على القوانين دون الأحقية في إيقافها. وسيتم في هذا الفصل التطرق للمجلس الوطني الاتحادي بإسهاب.

ويتكون المجلس الوطني الاتحادي من:

- معالي محمد أحمد محمد المر (رئيس المجلس الوطني الاتحادي)
- سعادة أحمد عبدالله علي الأعماش الطنجي
- سعادة أحمد عبدالملك محمد أهلي
- سعادة أحمد عبيد محمد المنصوري
- سعادة أحمد علي مفتاح صالح الزعابي
- سعادة أحمد محمد راشد الجروان الشامسي
- سعادة أحمد محمد رحمة الشامسي
- سعادة أحمد محمد سهيل بالحظم العامري
- سعادة حمد أحمد سلطان الرحومي المهيري
- سعادة حميد محمد علي بن سالم آل علي
- سعادة خليفة ناصر محمد بالهول السويدي
- سعادة د. أمل عبدالله جمعة كرم القبيسي
- سعادة د. شيخة علي سالم العويس
- سعادة د. شيخة عيسى غانم عيسى العري

- سعادة سعيد ناصر محمد عبيد الخاطري
- سعادة سلطان جمعة علي سلطان الشامسي
- سعادة سلطان راشد سعيد الظاهري
- سعادة سلطان سيف سلطان سعيد السماحي
- سعادة عائشة أحمد محمد اليماحي
- سعادة عبدالعزيز عبدالله سالم جاسم الزعابي
- سعادة عبيد حسن حميد بن ركاض آل علي
- سعادة عفراء راشد عيد البسطي
- سعادة علي جاسم أحمد جاسم
- سعادة علي عيسى خلفان الشاقوش النعيمي
- سعادة غريب أحمد غريب هويشل الصريدي
- سعادة فيصل عبدالله أحمد عبدالله الطنيجي
- سعادة محمد بطي سالم موسى القبيسي
- سعادة محمد سعيد محمد عبدالله الرقباني
- سعادة مروان أحمد علي بن غليظة المهيري



أصحاب السمو حكام الإمارات مع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي

- سعادة د. عبدالرحيم عبداللطيف عبدالله الشاهين الحرمي
- سعادة د. عبدالله حمد راشد الشامسي
- سعادة د. محمد مسلم سالم بن حم العامري
- سعادة د. منى جمعة عيسى جاسم السليطي



- سعادة د. يعقوب علي سعيد خلف النقبى
- سعادة راشد محمد خلفان الشريقي
- سعادة رشاد محمد محمد شريف بوخش
- سعادة سالم محمد حمد بالركاض العامري
- سعادة سالم محمد علي سعيد بني جتب

- سعادة مصبح سعيد علي حارب الكتبي
- سعادة نورة محمد هلال سرور الكعبي

خامساً: القضاء الاتحادي، خصص الفصل الخامس من الباب الرابع من الدستور للقضاء، وينص الدستور على استقلال القضاء، وقد نظم القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٨ المحاكم الابتدائية الاتحادية، من حيث الترتيب والشكل والاختصاص والإجراءات المتبعة أمامها، وغيرها من الشروط. وتختص هذه المحاكم بالمنازعات المدنية والتجارية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية. فيما تختص المحاكم الإستئنافية الاتحادية بالنظر في القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، والأحكام الصادرة في المواد المستعجلة، والأحكام الجزائية الصادرة عن المحاكم المدنية. أما المحكمة الاتحادية العليا، فتتشكل من رئيس وعدد من القضاة لا يتجاوزون خمسة، يتم تعيينهم بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه. وتختص بالفصل في أمور المنازعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد، أو بين إمارة أو أكثر وبين حكومة الاتحاد، وبحث دستورية القوانين الاتحادية، وبحث دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات،

وكذلك تفسير أحكام الدستور، إذا طلب منها ذلك، ومساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد المعينين بمرسوم، إضافة إلى تفسير المعاهدات والاتفاقيات الاتحادية، وأية اختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور، أو يمكن أن تحال إليه بموجب قانون اتحادي.

بدأ المجلس الوطني الاتحادي عمله في الثاني عشر من فبراير عام ١٩٧٢ بعد نحو شهرين على إعلان دولة الاتحاد، في ظل القناعة الراسخة بأهمية مبدأ الشورى الذي نصت عليه العقيدة الإسلامية السمحاء، إذ كان من الطبيعي أن يتم إنشاء المجلس الوطني الاتحادي ليكون السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس التي نص الدستور الاتحادي على تشكيلها، حيث كان مبدأ الشورى قد لازم حكام الإمارات وعاشه أهل الإمارات منذ القدم، وشكل نهجاً قوياً التزمت به القيادة في الإمارات وجعلته مرتكزاً لكل خطوات ومسارات المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية التي أولتها الدولة أهمية قصوى، حيث أكدت مقدمة الدستور على الرغبة في السير بالشعب «قدما نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق».

وكما يعود الفضل الأكبر في النقلة التي حدثت في الإمارات،

بعد الله، إلى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي تمكن من استنباط صيغة سياسية حيوية من النسيج المتشابك للسياسات القبلية والدبلوماسية المتقاطعة. ووازن في تأسيس الاتحاد بين الأصول التاريخية والتراثية، والنظريات الدستورية الحديثة، إذ لم تؤسس الإمارات العربية المتحدة طبقا للمعايير الغربية المتبعة في الانتخابات البرلمانية وسياسات الأحزاب، لكنها في جوهرها دولة خيرة حقا، وظلت أمانى الناس فيها ورغباتهم محل اهتمام السلطة العليا، وتجذرت في النظام السياسي للدولة.^(٣٠) فإن الفضل كله يعود أيضا إليه (طيب الله ثراه) في ما أتى به الدستور من مضامين تعكس هذا النهج الفريد في الحكم.

فقد كانت الأبعاد والآفاق التي تترجم إيمان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالشورى والمشاركة الشعبية وتعزيز دور المجلس، قد تم تضمينها مواد الدستور التي عكست فكر المغفور له ومنهجه ومبادئه التي أرساها في الدولة بشكل عام، وفي المجلس الوطني الاتحادي بشكل خاص، حيث نصت المادة (١٤) من الدستور على أن «المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعائم المجتمع، والتعاقد والتراحم صلة وثقى بينهم».

وكان الخطاب التاريخي للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان

آل نهيان في افتتاح أول فصل تشريعي في المسيرة البرلمانية في تاريخ الإمارات، قد حدد الرسالة السامية التي يضطلع بمسؤوليتها المجلس، كي يتمكن من تحقيق المشاركة الأساسية في عملية البناء، وفي تحقيق آمال شعب الإمارات نحو بناء مجتمع الكرامة والرفاهية، حيث خاطب (طيب الله ثراه) أعضاء المجلس بالقول: «إخواني الأعضاء المحترمين، في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة التي يجتمع فيها مجلسكم الموقر، فإن جماهير الشعب على هذه الأرض الطيبة المؤمنة بربها وبوطنها وبتراثها تتطلع إليكم واثقة من أنكم بعون الله ستشاركون في تحقيق آمالها في العزة والمنعة والتقدم والرفاهية».

كما حدد خطابه (طيب الله ثراه) يومها طبيعة الأدوار والمهام المنوطة بالمجلس، بقوله: «إن جماهير الشعب في كل موقع تشارك في صنع الحياة على تراب هذه الأرض الطيبة، وتتطلع إلى مجلسكم الموقر لتحقيق ما تصبو إليه من مشاركتكم في بناء مستقبل باهر ومشرق وزاهر لنا وللأجيال الصاعدة من أبنائنا وأحفادنا، وإن مجلسكم الموقر قادر على أن يؤدي دوراً مهماً في تحقيق آمال الشعب الكبرى نحو بناء مجتمع الكرامة والرفاهية».

لقد كان اضطلاع المجلس بتعزيز مبدأ الشورى وتحقيق المشاركة الواسعة موضع الثقة دوماً لدى المغفور له الشيخ زايد



رئيس المجلس الوطني الاتحادي

بن سلطان آل نهيان؛ فبينما كان (طيب الله ثراه) يسعى منذ قيام الدولة لإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، وتحمل مسؤولية دعم أركان الاتحاد، فإنه كان دوماً يثق بأن المجلس الوطني يضطلع باقتدار في تجسيد مفهوم المشاركة وتحقيق مبدأ الشورى، وعكس اهتمامه بحضور جلسات المجلس والمشاركة فيها، ثقته الأكيدة بالدور الإيجابي الذي يلعبه المجلس الوطني الاتحادي في المشاركة في التنمية وفي بناء دولة الاتحاد، وتمثيل الشعب، والأخذ بيده نحو الحياة

الأفضل. وهو ما أكده في خطابه في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي العاشر في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ إذ قال: «لقد توخينا منذ السنوات الأولى لقيام الاتحاد أن نتيح الفرصة للجميع للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، واضعين نصب أعيننا مساهمة المواطنين في تحمل مسؤولية دعم أركان الاتحاد والسهر على مصلحة أبنائه، وفي تلبية احتياجات الوطن والمواطن، ولاشك في أن مجلسكم الوطني يعد من أبرز مؤسساتنا الوطنية التي تجسد مفهوم المشاركة وتحقيق مبدأ الشورى المستمد من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وإن مجلسكم الموقر هو استمرار لمسيرة الشورى في دولتنا الفتية، ونحن نتطلع إلى اسهامكم ومشاركتم البناءة في جميع القضايا التي تحقق تقدم الوطن وازدهاره وإعلاء شأنه، وتستهدف خدمة المواطنين وإسعادهم وتحقيق تطلعات وآمال شعبنا العزيز».

ولا شك أن العلاقة التفاعلية بين فكر المغفور له (طيب الله ثراه) ومنهجه السياسي في الحكم المستند إلى الشورى، وجدت صداها في الثقة المتبادلة بقدرة القيادة على النهوض بأعباء مسيرة التطور والتنمية، وقدرة المجلس الوطني على أن يكون عوناً وسنداً للقيادة الحكيمة، وتجلت هذه العلاقة التفاعلية أكثر في مشاريع التنمية التي قادها المغفور له، والقيادة من

بعده، في كافة إمارات الدولة بتعزيز ومتابعة من المجلس، وانعكست على مسيرة المجلس التي ظلت منذ البداية تشهد سعياً حثيثاً لتحقيق ما عقد على المجلس من آمال، وما رسم له من أدوار في المساهمة في عملية التنمية المستدامة، وتأسيس علاقة متميزة بين السلطات الاتحادية من خلال مشاركته في مناقشة وإقرار التشريعات، ومناقشته لقضايا المواطنين واحتياجاتهم، وكذلك تعزيز فاعلية مختلف الأجهزة التنفيذية وتعزيز الاستثمار في مجالات التنمية البشرية والبنية التحتية، وتطوير آليات المشاركة السياسية وغيرها.

إن من الإنصاف القول بأن النجاح الكبير الذي حققه المجلس الوطني الاتحادي، على مختلف المستويات المحلية والعربية والإسلامية والدولية، يعزى إلى الإيمان الراسخ بالشورى وسياسة الباب المفتوح والتواصل المستمر مع أبناء الوطن لدى المغفور له الشيخ زايد وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، ومن بعدهم القيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه الله)، إذ بفضلهم شكلت المشاركة السياسية والانخراط في العمل الوطني ركناً هاماً من أركان مسيرة التطور الديمقراطي التي أوجدها نهج الشورى لدى القيادة الحكيمة، وباباً هاماً من الأبواب التي عبرتها بثقة وتأن مؤسسات الدولة، وعلى رأسها

المجلس الوطني. فلقد آمن المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بضرورة مشاركة أبناء الشعب في تحمل مسؤوليات العمل الوطني في جميع المواقع، ويؤكد هذا الإيمان قوله: «إن هدفنا في الحياة هو تحقيق العدالة والحق ومناصرة الضعيف، وليس هناك ما نتحوزه من مشاركة أبنائنا مسؤولية الحكم طالما أن أهدافنا هي هذه، ونحن نرى أن من واجبنا توزيع المسؤوليات على أبناء الوطن وقد عملنا هذا بالفعل.»^(٣١)

وانعكست الثقة الكبيرة لدى القيادة في المجلس، ونهج القيادة الشورى في أداء المجلس على مستوى العلاقات العربية والدولية، إذ أضافت التطورات التي شهدتها المجلس، والأدوار التي لعبها على مختلف المستويات العربية والإقليمية والدولية تطوراً آخر إلى سجل الدولة الحافل بالعطاء والإنجازات، لما جسده مسيرته من تجربة برلمانية لها خصوصيتها التي تجمع النهج الشورى مع الممارسة الديمقراطية وفق قيم وتقاليد مجتمع عربي مسلم متمسك بجذوره معتز بأصالته منفتح على الآخر بحرص وبعناية، بما يحقق الخير وينشر العدل والأمن والسلام، وكذلك لما تركه المجلس من آثار طيبة في مختلف المواقع والأحداث الخارجية التي أتت له أن يلعب دوراً فيها، حيث كان أداءه مكملاً للمبادرات الدبلوماسية التي اتخذتها الحكومة في النظام السياسي الدولي للإسهام في حل النزاعات واحتواء

الأحداث، وكان نشاطه مميّزاً في معظم المؤتمرات البرلمانية والمنتديات الديمقراطية، وشغل حيزاً كبيراً عبر نشاطه في مجال العلاقات الدولية، معززاً علاقات الدولة بالدول الأخرى وناشراً لرسالة الإمارات في المحبة والسلام ودعم الإنسانية.

وطبقاً للدستور فإن سلطة المجلس الوطني الاتحادي تنحصر في ممارسته لوظيفته التشريعية في مناقشة التعديلات الدستورية، ومشروعات القوانين وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها وإبداء ما يراه من ملاحظات على ما يُخطر به من معاهدات واتفاقيات دولية تبرمها الحكومة، وما يحيله إليه رئيس الدولة من اتفاقيات ومعاهدات، ومناقشة ميزانية الدولة وحسابها الختامي، والحسابات الختامية للوزارات والهيئات، وإبداء ملاحظاته عليها. كما يمارس المجلس الوطني صور الرقابة السياسية من خلال أدوات محددة وهي: طرح موضوعات عامة للمناقشة وإبداء التوصيات، وتوجيه أسئلة، والفصل في الشكاوى المقدمة من المواطنين ضد جهات حكومية اتحادية. وفي الاختصاص الرقابي منحت المادتان (٩٢) و (٩٣) من الدستور أعضاء المجلس الوطني بعض الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تمكنهم من مراقبة الأداء الحكومي، وهي توجيه الأسئلة ومناقشة الموضوعات العامة، وإبداء التوصيات.

يتشكل المجلس من أربعين عضواً تتوزع مقاعدهم على

الإمارات بواقع ثمانية مقاعد لكل من إمارتي أبوظبي ودبي وستة مقاعد لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وأربعة مقاعد لكل من إمارات عجمان وأم القيوين والفجيرة. ويشترط لعضوية المجلس أن يكون المرشح من مواطني إحدى إمارات الدولة ومقيماً بصورة دائمة في الإمارة التي يمثلها، وأن لا يقل العمر عن ٢٥ عاماً، وأن يتمتع بالأهلية المدنية والسيرة الحميدة والسمعة الحسنة، مع ضرورة الإلمام الكافي بالقراءة والكتابة. وعضو المجلس الوطني الاتحادي ممثل عن شعب الاتحاد جميعه وليس فقط عن الإمارة التي اختارته، كما نصت على ذلك المادة (٧٧) من الدستور.

ويتم اختيار نصف أعضاء المجلس عبر الانتخاب وتعيين النصف الآخر وفق مرسوم اتحادي يصدره صاحب السمو رئيس الدولة بتشكيل المجلس، ولم يحدد الدستور طريقة اختيار أعضاء المجلس الوطني، بل ترك لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس، فمنذ تأسيسه كان جميع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي يعينون من قبل حكام إماراتهم، ومع نهاية العام ٢٠٠٦م، و بداية تطبيق المرحلة الأولى من برنامج التمكين السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، تم إجراء أول انتخابات في الدولة صوت فيها عدد محدد من مواطني كل إمارة سُموا

بالهيئة الانتخابية، لمرشحين مثلوا نصف عدد حصص الإمارة من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي.

وقد نصت المادة (٦٩) من الدستور على أن يترك لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الاتحادي، إذ لم يحدد الدستور صراحة مبدأ التعيين، ولم يستبعد أيضاً أسلوب الانتخاب، وهو كذلك لم يشترطه، وهذه تجربة فريدة تستند إلى الواقع، وليس إلى النظريات الدستورية، حيث جاء النص مرناً، وترك تحديد الأسلوب وطريقة الاختيار مفتوحاً لكل إمارة في إتباع هذا الأسلوب أو ذاك، بغية إعطاء كل إمارة حق اختيار الأعضاء، بالشكل الذي يلائم مصلحة أبنائها، وقد نجحت هذه التجربة الرائدة بالقياس إلى التجربة دستورياً.

وتمتد عضوية المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، بدلاً من سنتين كما كانت سابقاً، وذلك بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة على المادة (٧٢) والمادة (٧٨)، ويطلق على هذه المدة الفصل التشريعي، بينما يطلق على كل سنة تقع ضمن السنوات الأربع دور انعقاد عادي، يبدأ في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر من كل عام ويستمر لمدة لا تقل عن سبعة أشهر.

وتتم دعوة المجلس للانعقاد وفض الدورة بموجب مرسوم يصدره رئيس الدولة، وإذا لم يدع المجلس للانعقاد لدورته السنوية قبل الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر انعقد من تلقاء نفسه في الحادي والعشرين من الشهر نفسه. ويعقد المجلس جلساته في أبوظبي (عاصمة الدولة)، ولا يعقد المجلس جلساته ولا تكون مداولاته صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه (٢١) عضواً على الأقل، وتكون جلسات المجلس علنية، ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو ثلث أعضائه على الأقل.

تتكون أجهزة المجلس من هيئة المكتب التي تنتخب في بداية كل فصل تشريعي وتتألف من رئيس المجلس ونائبين ومراقبين اثنين حيث ينتخبهما المجلس بالسرية وبالأغلبية المطلقة، حيث تتولى الهيئة اختصاصات متعددة منها الفصل فيما يحيله إليها المجلس من اعتراضات على مضمون مضابط جلسات المجلس، والنظر في مشروع ميزانية المجلس السنوية وحسابه الختامي، ومتابعة تنفيذ توصيات المجلس مع اقتراح النظم ذات الصلة بشؤون أعضاء المجلس. وتنتهي مدة المراقبين باختيار المجلس لمراقبين جديدين في مستهل كل دورة جديدة أو يستبقيهما. وأيضاً من اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية التي تتألف من رئيس المجلس بحكم منصبه وعضوية وكيل الشعبة وأمين السر وأربعة أعضاء



إحدى جلسات المجلس الوطني الاتحادي

آخرين يتم انتخابهم أو استبقاؤهم في كل دور انعقاد.

وللمجلس تسع لجان متخصصة تعاونه في أداء مهامه، إذ تقوم بدراسة وإعداد التقارير ومناقشة المواضيع الواقعة ضمن اختصاصها، وهذه اللجان هي: لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية، ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ولجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة، ولجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية، ولجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتروال والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية، ولجنة الشؤون

الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة، ولجنة فحص الطعون والشكاوى، ولجنة المسائل العاجلة التي يترأسها رئيس المجلس، إضافة إلى إمكانية أن يشكل المجلس لجاناً أخرى دائمة أو مؤقتة بحسب حاجة العمل.

كما أن للمجلس أمانة عامة تتكون من الأمين العام والأمناء العامين المساعدين ومديري الإدارات والموظفين، وهي جهاز دستوري رئيسي في المجلس، حيث أكد عليها الدستور في المادة (٨٥) بأن يكون للمجلس أمانة عامة يرأسها أمين عام، وتحدد اللائحة الداخلية اختصاصاته. والأمانة العامة تمثل الجهاز الفني والإداري للمجلس، وتقوم بدور حيوي وكبير في معاونة المجلس على أداء اختصاصاته، حيث تختص بتقديم الدعم الفني من الأوراق والدراسات والبحوث البرلمانية المتعلقة باختصاصات المجلس التشريعية والرقابية والسياسية، إضافة إلى الدعم الإداري والمالي والإعلامي وخدمات المعلومات الإلكترونية. ويعين أمين عام المجلس بقرار من رئيس الاتحاد بناءً على ترشيح من رئيس المجلس بعد موافقة هيئة المكتب، ويختص الأمين العام بالإشراف على شؤون الأمانة وموظفيها، وتكون له في هذا الشأن الصلاحيات التي تقررها القوانين واللوائح لوكيل الوزارة في شؤون وزارته.

شهدت رئاسة المجلس الوطني الاتحادي تعاقب ثمانية رؤساء

منذ تأسيس المجلس وحتى عام ٢٠١١، وكان أول هؤلاء الرؤساء المغفور له ثاني بن عبد الله بن حميد، حيث شغل المنصب خلال الفصلين التشريعيين الأول والثاني في الفترة من الثاني عشر من شهر فبراير عام ١٩٧٢ إلى الأول من شهر ديسمبر عام ١٩٧٦، وتولى المنصب من بعده المغفور له تريم عمران تريم خلال الفصلين التشريعيين الثالث والرابع في الفترة من الأول من شهر مارس عام ١٩٧٧ إلى الأول من شهر ديسمبر عام ١٩٨١، ثم تلاه هلال بن أحمد لوتاه من الفصل التشريعي الخامس حتى نهاية الفصل التشريعي الثامن في الفترة من الثامن والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٩٨١ إلى الأول من شهر ديسمبر عام ١٩٩١، وتولى المنصب من بعده الحاج بن عبد الله بن خليفة المحيربي في الفصلين التشريعيين التاسع والعاشر وذلك خلال الفترة من السادس من شهر فبراير عام ١٩٩٣ إلى الأول من شهر ديسمبر عام ١٩٩٦، وتلاه محمد خليفة بن حبتور في الفصل التشريعي الحادي عشر وحتى نهاية الفصل التشريعي الثاني عشر في الفترة من الرابع عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٩٧ وحتى التاسع والعشرين من شهر يناير عام ٢٠٠٢، وتولى سعيد محمد الكندي المنصب في الفصل التشريعي الثالث عشر في الفترة من الثامن عشر من شهر فبراير عام ٢٠٠٣ وحتى السابع عشر من شهر فبراير عام ٢٠٠٥، ثم تولى عبدالعزيز عبد الله الغرير رئاسة المجلس في

الفصل التشريعي الرابع عشر في الفترة من الثاني عشر من شهر فبراير عام ٢٠٠٧ وحتى الحادي عشر من شهر فبراير عام ٢٠١١، ويترأس المجلس للفصل التشريعي الخامس عشر محمد أحمد المر منذ بداية الفصل في الخامس عشر من شهر نوفمبر عام ٢٠١١.

ضمن اختصاصه السياسي، يقوم المجلس بالتعبير عن وجهة نظر الدولة ومصالح الدولة العليا في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية مثل الاتحادات البرلمانية والزيارات واللقاءات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية المتخصصة ولجان الصداقة، والرد على خطاب رئيس الدولة في افتتاح أذوار الانعقاد.

وتمثل الشعبة البرلمانية المجلس في مختلف أدواره السياسية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، فتشارك في الاجتماعات الدورية لرؤساء مجالس دول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد البرلماني الدولي، إضافة إلى الفعاليات البرلمانية الأخرى. وللشعبة البرلمانية التي تتكون من مجموع أعضاء المجلس لجنة تنفيذية، وتعد هذه اللجنة بمثابة هيئة المتابعة لأعمال الدبلوماسية البرلمانية. وتتوزع الشعبة البرلمانية على مجموعات عمل للمشاركة في مؤتمرات الاتحادات البرلمانية الإقليمية

والدولية وكذلك الحال في لجان الصداقة.

منذ إنشائه عام ١٩٧٢، شرع المجلس الوطني الاتحادي بدوره في ممارسة اختصاصه التشريعي، بإقرار التشريعات التي أصبحت دولة الإمارات بفضلها تمتلك بيئة تشريعية تواكب التقدم الذي تشهده جميع القطاعات فيها وتحميها، وتوفر لها المناخ الملائم لوضعها في مصاف الدول المتقدمة، حيث واكب دور المجلس في ذلك مختلف مشروعات القوانين التي مرت بالمجلس، وكان باكورة مشروعات القوانين التي عرضت على المجلس مشروع قانون بشأن (علم الدولة) و (خاتمها الرسمي). وتنازلت المشروعات ليتنامى دور المجلس التشريعي، لا سيما في السنوات الأولى من عمر الدولة التي طوى فيها المجلس فصوله التشريعية الثلاثة الأولى، حيث طغى خلالها دور المجلس التشريعي على غيره من الأدوار، إذ كانت الحاجة كبيرة إلى إقرار تشريعات تطل جميع مرافق الحياة، ومختلف مؤسسات الدولة.

وعكست مشروعات القوانين التي ناقشها المجلس آنذاك مدى أهمية مشاركة المجلس في التطورات الواسعة التي ظلت تشهدها الدولة في كافة مجالات التنمية، والتي تميزت ببناء الهياكل الأساسية اللازمة للتطور الاقتصادي والعمراني، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، وكان الطابع العمراني

والتنموي هو العنصر الغالب لهذه المشروعات وتمثل في إقامة الموانئ والجسور والخزانات والمساكن والمستشفيات، واستمرار مد شبكات الطرق الحديثة في ربوع الدولة. ومن أبرز التشريعات التي رافقت مسيرة التطور وناقشها المجلس وأقرها، تلك التي ساعدت على نشر التعليم في أرجاء البلاد، فتوسعت الحكومة في بناء المدارس والمنشآت التعليمية في جميع مناطق الدولة، وبعد أن تم توسيع قاعدة التعليم على أسس علمية تواكب حاجات العصر الحديث فقد بدأت عملية إنشاء الجامعات لاستكمال مقومات التقدم الحضاري والثقافي في الدولة، إضافة إلى افتتاح عدد من الكليات العالية خلال فترة قصيرة من الزمن.

وفي ممارسته لأدواره الأخرى غير التشريعية، شهد المجلس خلال العقود الماضية من عمره العديد من الإنجازات والأنشطة الداخلية، مثل مناقشة الموضوعات العامة، والأسئلة الموجهة إلى الوزراء، والجلسات التي عقدها، واجتماعات لجانه المختلفة، سواء الدائمة منها أو المؤقتة، حيث اشتركت الأنشطة جميعها في طرح ومناقشة هموم المواطنين وقضاياهم، ورصد الواقع الفعلي لاحتياجاتهم واهتماماتهم، والتصدي لأية إشكاليات بتحويلها إلى موضوعات عامة وأسئلة تُطرح وتناقش تحت قبة المجلس مع الجهات المختصة لمعالجتها، بما يواكب ويدعم التنمية في شتى المجالات، عبر تبادل الرأي والمشورة مع المواطنين ومختلف

المؤسسات الحكومية والأهلية. وكان من أبرز بدايات نشاط المجلس توصياته خلال فصله التشريعي الأول ببناء المساكن الشعبية، وتشجيع المواطنين على الانخراط بالعمل في أجهزة الأمن والدفاع، والتشجيع على الزواج وزيادة النسل.

ويعمل المجلس باستمرار على تطوير أدوات تواصله مع المواطنين في مواقعهم من خلال الزيارات الميدانية لأعضاء المجلس ولجانه، إذ حرصت لجان المجلس على مدى الفصول التشريعية المتتالية على القيام بالزيارات الميدانية للوقوف عن قرب على حقيقة القضايا، وتفحص المشكلات، والاستماع بعناية لكل آراء المواطنين ومقترحاتهم وأفكارهم، كما شملت الزيارات مقار بعض الوزارات والمؤسسات الاتحادية في مختلف أرجاء الدولة، وشكلت تلك الزيارات فرصة حقيقية أمام اللجان للتعرف على واقع المؤسسات الاتحادية بشكل مباشر، وتعزيز تقاريرها التي تناقش في جلسات المجلس بمقترحات وتوصيات تساهم في رفع جودة الخدمات في الدولة ضمن المحاور المحددة لكل لجنة.

وحرصت لجان المجلس على مدى الفصول التشريعية على عقد الحلقات النقاشية حول العديد من القضايا والموضوعات الهامة، وواصل أعضاء المجلس ولجانه عقد مثل هذه الحلقات النقاشية المتنوعة في أماكن مختلفة من الدولة ومع

مختلف الشرائح، ودعوة ممثلي مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمعية وجمعيات النفع العام وأصحاب الرأي وذوي الخبرة والاختصاص، وكل الجهات المعنية للاستشارة بأفكارهم وآرائهم ومقترحاتهم حول الموضوعات التي يتبناها ويناقشها للتوصل إلى القرارات المناسبة في شأنها، بالإضافة إلى تطوير وتعزيز كافة قنوات التواصل الأخرى المتاحة، كما فتح الآفاق لزيارة الوفود الطلابية والمؤسسية إلى مقر المجلس، فضلا عن مشاركاته الواسعة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية بهدف تحسس تطلعات المواطنين.

ويسجل للمجلس دوره، منذ إنشائه، في تأسيس علاقة متميزة بين السلطات الاتحادية والمحلية، وقد حقق خلال هذه الفترة من عمر الدولة الكثير من المنجزات التي ساهمت في تعزيز التجربة الاتحادية، ودعم الوزارات والمؤسسات الاتحادية، وتوسيع مجالات عملها، وتوفير الموارد اللازمة لها. كما عزز فاعلية عمل مختلف الأجهزة التنفيذية، وشجع الاستثمار في مجالات التنمية البشرية.

وساهم المجلس بدور كبير في الحياة العامة بوجوهها المختلفة، وعمل بفاعلية في كافة القضايا التي تصدى لها، وكان له الحضور الكبير فيها، وترجم ما يتوخاه المجتمع من أهداف وتطلعات، تركز على الاهتمام بالمواطن ورعاية مصالحه

وتوفير العيش الكريم الآمن له ودفع عجلة التنمية والبناء، وكان للمجلس كذلك دور في الإسهام في تطوير آليات المشاركة السياسية والعمل التطوعي، عبر العديد من الحلقات النقاشية التي عقدها لهذه الغايات.

وضمن حرصه على التواصل الدائم مع المواطنين عبر ما يوفره التطور التكنولوجي من وسائل اتصال وتواصل عصرية، فقد عمل المجلس على تطوير الموقع الإلكتروني بشكله ومضمونه ومحتوياته مع بدء الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس، من خلال نقل وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجالات التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات، وذلك ليكون المجلس أكثر التصاقاً بهموم الوطن والمواطنين، الذين صار بإمكانهم تقديم الشكاوى عبر الموقع، وتزويد المجلس بأفكارهم وآرائهم ومقترحاتهم، إذ يهدف المجلس إلى جعل الموقع حلقة وصل تفاعلية تجسد بوضوح منهج الشفافية والانفتاح الذي ينهجه المجلس، ويعكس رؤية القيادة السياسية لأهمية الارتقاء بالمجلس وتعزيز دوره، ومواكبة المرحلة الجديدة من مسيرة الدولة. كما أطلق المجلس حسابه على موقعي التواصل الاجتماعي (فيس بوك) و(تويتر) لإطلاع مختلف فعاليات وشرائح المجتمع على أعمال المجلس أولاً بأول، وإتاحة الفرصة لهم لإبداء آرائهم حيال مختلف الموضوعات والقضايا الوطنية التي تهمهم.

وعلى مدى مسيرة المجلس التي رافق فيها مسيرة البناء والنماء في الدولة، حقق المجلس إنجازات بارزة؛ فأقر المئات من مشروعات القوانين، وناقش المئات أيضا من الموضوعات العامة، ورفع بشأنها التوصيات المناسبة إلى مجلس الوزراء بروح المسؤولية التي تحقق منفعة المواطن، وتدعم المسيرة الاتحادية، وتعزز المصالح العليا للوطن، فخلال الفترة من الثاني عشر من شهر فبراير عام ١٩٧٢ وحتى السادس والعشرين من شهر يونيو عام ٢٠١٢، عقد المجلس (٣٩) دور انعقاد عادية، وأربعة أدوار انعقاد غير عادية، واشتملت هذه الأدوار مجتمعة على (٤٨٧) جلسة، ناقش المجلس فيها ووافق على ما مجموعة (٥٠٥) مشروعات قانون من مشروعات القوانين التي تتناول أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ناقش (٢٨٠) موضوعا عاما تتعلق بمصالح المواطنين ومشاكلهم، ووجه (٤٨٠) سؤالاً لممثلي الحكومة، كل حسب اختصاصه، وأصدر (٢٤٣) توصية في شأن موضوعات عامة ومشروعات قوانين وأسئلة، وأصدر كذلك (٦٣) بيانا في موضوعات مختلفة، واطلع على (٦٦٢) معاهدة واتفاقية دولية.^(٣٢)

وشهد المجلس تفاوتاً في أدوار الانعقاد التي عقدت في كل فصل تشريعي، وكذلك في عدد الأنشطة والإنجازات التي شهدها كل فصل، ومنذ تأسيسه و انعقاد الفصل التشريعي الأول في الثاني

عشر من شهر فبراير عام ١٩٧٢ وحتى نهاية انعقاد الفصل التشريعي الرابع عشر في الثامن من شهر فبراير عام ٢٠١١، عقد المجلس فيها (٤٧٣) جلسة، ناقش خلالها (٥١٣) مشروع قانون، وبحث في (٢٧٨) موضوعا، ووجه (٤٣٦) سؤالاً، وبلغ مجموع توصياته (٢٣٠) توصية.

وتصدر الفصل التشريعي الرابع عشر فصول المجلس بمجموع جلساته التي بلغت (٦٢) جلسة، وبمجموع الوظائف التي أداها وبلغت (٥٤١) وظيفة تشريعية ورقابية، كان جلها في عدد الأسئلة التي وجهها لممثلي الحكومة والتي بلغت (٢٢٥) سؤالاً، تلاها دوره في استعراض المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي بلغ مجموعها (١٧٣) معاهدة واتفاقية. ويعزى هذا التميز بمجموع الوظائف التي قام بها المجلس خلال هذا الفصل التشريعي إلى مدة الفصل التي امتدت إلى أربع سنوات بعد أن ظلت تمتد لسنتين اثنتين فقط طيلة فصول المجلس التي سبقت، إذ امتدت مدة هذا الفصل من الثاني عشر من شهر فبراير عام ٢٠٠٧ إلى الثامن من شهر فبراير عام ٢٠١١، عقد خلالها خمسة أدوار انعقادية.

ويأتي الفصل التشريعي الثالث عشر في المرتبة الثانية بعد الفصل السابق ذكره، قد تصدر بقية فصول المجلس بمجموع جلساته التي بلغت (٤٣) جلسة، وبمجموع الوظائف التي أداها

وبلغت (٢٠٨) وظيفة تشريعية ورقابية، غير أن مجموع وظائفه تقترب كثيراً من مجموع وظائف الفصل الثاني عشر الذي شكل طرحه للأسئلة الحصة الكبرى من مجموع وظائفه البالغة (٢٠٤) وظائف، فيما تميز الفصل الثالث عشر باستعراضه للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي بلغت (١٧٣) معاهدة واتفاقية.

كما أن الفصل التشريعي العاشر شهد أقل عدد من الوظائف التي شهدتها فصول المجلس التشريعية، إذ لم يتجاوز مجموعها (٤٦) وظيفة في المجالين التشريعي والرقابي، ضمت أقل عدد من الأسئلة التي توجه لممثلي الحكومة طيلة عمر المجلس، حيث لم يوجه المجلس طيلة هذا الفصل إلا سؤالاً واحداً، غير أن هذا الفصل كانت له خصوصيته التي ميزته عن غيره من الفصول التشريعية الأخرى، إذ لم يشهد من أدوار الانعقاد إلا دوراً انعقادياً واحداً تضمن إحدى عشرة جلسة، استغرقت عاماً ميلادياً واحداً امتد من الثاني من شهر فبراير عام ١٩٩٥ وحتى الأول من شهر ديسمبر عام ١٩٩٦.

تعرف الدبلوماسية، كما تمارس حالياً على صعيد العلاقات الدولية، بأنها علم وفن تمثيل الدول والتفاوض وإدارة العلاقات الدولية بالوسائل السلمية عبر السفراء والممثلين الدبلوماسيين، تستخدمها الدولة من أجل تنفيذ سياستها الخارجية في إطار

تعاملها مع الدول ذات السيادة والفاعلين الدوليين الآخرين ضمن قواعد القانون الدولي. كما تعتبر الدبلوماسية أيضا فنا لما تتطلبه من مواهب خاصة في شخصية الدبلوماسي أساسها الذكاء والفراسة ولباقة التعامل وقوة طرحه للمواضيع المتفاوض بشأنها.

والدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا الأمنية والاقتصادية، والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية.^(٣٣)

وقد عرفت الدبلوماسية منذ تشكلت المجتمعات البشرية، فهي قديمة قدم الإنسان، فلقد عرفت المجتمعات الإنسانية أشكالاً عديدة لكيفية رعاية مصالحها، فعرفها اليونانيون والرومان، وكذلك العرب منذ الجاهلية.^(٣٤) وتبادلت الدولة العربية الإسلامية، بمختلف مراحلها، العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى التي عاصرتها في مختلف المجالات، واستخدمت جميع الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية. واهتمت

بإرسال الرسل واستقبال المبعوثين الدبلوماسيين. وعلى الرغم من أن اللغة العربية لم تستخدم مصطلح العلاقات الدولية، ولا تعرف مصطلح الدبلوماسية لأنه مصطلح لاتيني، إلا أن مفهوم الدبلوماسية وقواعدها قد عرفها العرب بقيم وأخلاق إنسانية قبل أن تظهر في أوروبا بقرون عديدة.^(٣٥)

وتزداد أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية نظراً لتنوع أنماطها وتعدد صورها وأشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذت صوراً وأشكالاً وأنماطاً مختلفة، كان منها التعاون البرلماني الذي لم يرق تماماً إلى المستوى الدبلوماسي إلا بعد أن ازداد تعقيد وتشابك المصالح والتحرر الاقتصادي في عالمنا، بعدما نزع العولمة الصفة الإنسانية من طبيعة وواقع العلاقات الدولية فيه، فدفع ذلك إلى الانتقال الموضوعي والهادئ من مفهوم التعاون البرلماني إلى الدبلوماسية البرلمانية التي أصبحت وسيلة لترقية مجالات تبادل الآراء وتنسيق الأنشطة وأداة لدفع التعاون بين الأمم، حيث يقوم أعضاء البرلمان بها ومن خلالها وفي إطار رسمي وشرعي بتوضيح المواقف الرسمية لبلدانهم لأعضاء البرلمانات الأخرى، وذلك حيال مختلف القضايا، سواء ذات الطابع الوطني أو الإقليمي، أو ذات الطابع الدولي.

فالدبلوماسية البرلمانية هي نمط خاص للدبلوماسية الجماعية المفتوحة تتخذ من المنظمات الدولية والإقليمية مسرحاً لها، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد البرلماني الأوروبي، واتحاد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجمعية برلمانات آسيا للسلام، والاتحاد البرلماني العربي، وتشكل الدبلوماسية البرلمانية عنصراً هاماً مكملاً للمبادرات الدبلوماسية التي تأخذها الحكومة في النظام السياسي، ولذلك فهي تشغل حيزاً كبيراً في مجال العلاقات الدولية باعتبارها دبلوماسية مكملة ومرافقة للنشاط الدبلوماسي الحكومي، فهي تعمل بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهداف تساهم في حل النزاعات واحتواء الأحداث، كما تقوم بدور استكشافي أو استشاري في مكنها من أن تكون أداة فعالة داخل النظام الدستوري للدولة وفي علاقات الشعوب بعضها البعض بسبب ما يتاح لها من حرية أكبر ورقعة نشاط أوسع باعتبار أن القائمين بها ليسوا من أهل السلطة التنفيذية المقيدون بضوابط محددة وهوامش ضيقة لحركتهم، فهم متحررون نسبياً من قيود الصفة التنفيذية والتزاماتها.^(٣٦)

ومن سمات الدبلوماسية البرلمانية: العلنية، حيث تطرح القضايا عبرها بشكل علني، وأيضاً الديمقراطية، فأساليب مداولاتها من مظاهر الديمقراطية، وكذلك تعدد وامتداد مجالات نشاطها، فتناقش القضايا البيئية والاقتصادية

والاجتماعية وغيرها، كما تتعدد مستويات نشاط الدبلوماسية البرلمانية ابتداء من المستوى الثنائي مثل الزيارات واللقاءات، وانتهاءً بالمستوى متعدد الأطراف، كما في المؤتمرات التي تتنوع بدورها بين الإقليمي والدولي.^(٣٧)

وبرزت أهمية الدبلوماسية البرلمانية مع نمو العلاقات الدولية وتطورها في العقود الأخيرة من جهة، وما رافقه من تعقد للقضايا والأزمات والصراعات الدولية من جهة ثانية، مما خلق الحاجة إلى نوع من الانفتاح على فاعلين جدد غير رسميين، لهم أهميتهم في تمثيل دبلوماسية الدولة وتعزيزها، وربط القرارات الخارجية بشكل عام بتحقيق الأهداف والمصالح الحيوية المتوخاة، إذ تعد الدبلوماسية البرلمانية أداة هامة في توفير سبل الاتصال ونقل المعلومات وتليين المواقف بين الأطراف المتنازعة في أوقات الأزمات، حيث تكون مؤهلة للاضطلاع بدور نبيل في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة واحتواء المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، مما أكسبها دوراً حيوياً في منح المزيد من الفعالية للسياسة الخارجية.^(٣٨)

وعرفت الممارسة الدبلوماسية البرلمانية على مدى السنوات الأخيرة ازدهاراً كبيراً على مختلف الصعد، مما جعلها تتبوأ مكانة مرموقة تؤهلها للقيام بدور هام وامتنامي في وضع أسس راسخة ونسج قواعد ثابتة، ورسم أخلاقيات سامية للعلاقات



د. محمد بن حم العامري عضو المجلس الوطني خلال اجتماع البرلمان الدولي

الدولية، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز وتلطيف حدة المتغيرات غير الملائمة المؤثرة في حسابات القوى الدولية، وقد قاد ازدهار هذه الممارسة إلى ارتفاع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى ١٤٦ بلداً، وتشكيل ثلاثين مجلساً برلمانياً دولياً، وإقامة الجمعية العامة للأمم المتحدة جسراً مع البرلمانات الوطنية بدعوة وفد برلماني عن كل دولة عضو للمشاركة في كل جلسة علنية للجمعية، الأمر الذي لم يعد مستبعداً معه تعزيز هيئة الأمم المتحدة بجناح برلماني.^(٣٩)

تركزت اهتمامات المجلس الوطني الاتحادي في السنوات

الأولى لنشأته على الداخل، نظراً لحدثة التجربة، فلم تكن اهتماماته تتعدى نطاق الدولة، ولم تكن له تطلعات بعيدة لأي نشاط برلماني خارجي، على أي مستوى، نظراً لانشغال المجلس بالقضايا الداخلية المتعلقة بقوانين إنشاء البنى الهيكلية للدولة، وتطوير التشريعات الخاصة بالمؤسسات المختلفة في إطار عملية التنمية التي شهدتها البلاد آنذاك. فقد كانت الأعباء ثقيلة تشغل المجلس عن مثل هذه التطلعات، وكان يوجه طاقاته على محوريين؛ الأول تدبير شؤونه الخارجية مع الحكومة، والثاني ترتيب أموره الداخلية في الاجتماعات وفي الأمانة العامة، في الوقت الذي كانت فيه الآمال معقودة عليه لمواصلة العمل بكثافة وجدية، لملء الجو السياسي الذي أخذ ينشط بأنباء اجتماعاته، وجلسات لجانته، حيث شد هذا الحدث الجديد اهتمامات الرأي العام بالأمور العامة، وزاد من الوعي السياسي، وكانت أنباء المجلس محل التعليقات في المجالس الخاصة، وفي كل مكان.^(٤٠)

بدأت تطلعات المجلس للنشاط الخارجي عام ١٩٧٥، حين وصلت المجلس دعوة من مجلس الأمة الكويتي لزيارة دولة الكويت الشقيقة، ولبى المجلس الدعوة بزيارة وفد برئاسة ثاني بن عبدالله رئيس المجلس من الثامن عشر حتى الرابع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧٥، فكانت أول زيارة خارجية تسجل في سجل المجلس وضمن نشاطه الخارجي، وكانت

تمثل بداية امتداد المجلس للشأن العربي والدولي في إطار مفهوم الدبلوماسية البرلمانية، وقبل انقضاء عام على هذه الزيارة لبي مجلس الأمة الكويتي دعوة مماثلة لزيارة دولة الإمارات، بوفد برئاسة خالد صالح الغنيم رئيس المجلس خلال الفترة من السادس حتى الثالث عشر من شهر إبريل، لتمثل المرة الأولى التي يستضيف فيها المجلس الوطني الاتحادي وفداً برلمانياً على أرض بلاده.^(٤١)

انضم المجلس الوطني الاتحادي إلى عضوية الاتحاد البرلماني العربي عام ١٩٧٥ خلال عقد الاتحاد مؤتمره في الخرطوم في الفترة من الثاني عشر حتى السادس عشر من شهر مارس، وكانت أول مشاركة رسمية للمجلس في دورات الاتحاد حضوره دورة مجلس الاتحاد التي تم عقدها في القاهرة من السابع عشر حتى الثامن عشر من شهر يناير عام ١٩٧٦، حيث لم تتح للمجلس حتى حينها، فرصة كافية لإظهار نشاطه، الذي سجل فيه لاحقاً تميزاً وحضوراً فاعلاً في مختلف أوجه حركة الاتحاد.^(٤٢)

تابع المجلس بعد ذلك حضور جميع الاجتماعات التي كان يدعو إليها الاتحاد، سواء كان ذلك على مستوى مجلس الاتحاد، أو المؤتمر العام، أو الدورات الاستثنائية الطارئة، أو اجتماعات رؤساء المجالس. وكان للمجلس دوره البارز في مختلف أنشطة

الاتحاد، لا سيما وأنه كان يمثل جناح الاعتدال داخل الاتحاد الذي كان يضم في عضويته اتجاهات متباينة، جعلت المجلس الوطني الاتحادي يقف، بسياسته الحكيمة، موقفا وسطا بين الاتجاهات المتعارضة، إذ كان يضطلع بشكل رئيسي بتهدئة الخلافات والتقريب بين وجهات النظر المتباينة.^(٤٣)

شجع النشاط الذي تميز به المجلس في إطار الاتحاد البرلماني العربي على أن يتطلع المجلس للانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي، وكان من بين الوثائق التي يتطلبها الانضمام وجود نظام شعبة برلمانية، وعمل المجلس على استكمال وثائق الانضمام، وتمت الموافقة بإجماع الآراء على طلب الانضمام في العشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٧٧، خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بذلك التاريخ في صوفيا، وقد تابع المجلس نشاطه في الاتحاد، حيث وازب على حضور كل دوراته، واتخذ من منابرها فرصة لطرح مواقف وسياسات الدولة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية. وشارك في كل المواضيع التي تم طرحها في المؤتمرات العامة وفي مجلس الاتحاد ولجانه، وفي إصدار القرارات التي تهتم بمختلف القضايا والمشكلات الدولية التي تعرض عليه، واستفاد المجلس كثيرا من انضمامه للاتحاد، وتلقى فيه خبرات عميقة وعريضة، إذ مثل الاتحاد البرلماني الدولي تجربة غنية، عايشها المجلس، وأثرى بها توجيهه وإدارته

لنشاطه الداخلي.^(٤٤) وكان المجلس عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١١.

يعتبر المجلس الوطني الاتحادي عضواً مؤسساً في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ شارك المجلس في اجتماع اللجنة التنسيقية في طهران عام ١٩٩٨، حيث تم في ذلك الاجتماع صياغة مشروع النظام الأساسي للاتحاد، وكان للمجلس دور هام في إدخال بعض التعديلات عليه، وتولى المجلس رئاسة الاتحاد عام ٢٠١٠.

كما يشارك المجلس في عضوية البرلمان العربي الانتقالي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٥ وتحويله إلى برلمان دائم في ٢٠١٢، لتعزيز التمثيل النيابي لشعوب الدول الأعضاء، وتوسيع المشاركة السياسية في صنع القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية، وتولت الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة الاتحاد البرلماني العربي أكثر من مرة.

والمجلس الوطني الاتحادي كذلك عضو في الجمعية البرلمانية الآسيوية، وفي لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للبرلمانات الخليجية، ويشارك في الاجتماعات الدورية الخليجية، وفي مؤتمرات واجتماعات الحوار العربي الأوروبي، والحوار العربي الأفريقي، كما تشارك الشعبة البرلمانية أيضاً

في الاجتماعات البرلمانية الأخرى، مثل المؤتمرات والندوات البرلمانية التخصصية، والزيارات البرلمانية، ولجان الصداقة البرلمانية. ويرتبط المجلس بلجان صداقة مع البرلمانات الخليجية، والبرلمانات العربية، والبرلمانات الآسيوية، والبرلمانات الأوروبية، وبرلمانات الدول الأفريقية، وبرلمانات دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية.

تأسست الشعبة البرلمانية في المجلس الوطني الاتحادي في التاسع من شهر ديسمبر عام ١٩٧٥، خلال انعقاد الجلسة الثالثة في الدور العادي الثالث من الفصل التشريعي الثاني، وتم انتخاب أول لجنة تنفيذية للشعبة البرلمانية في جلسة المجلس الثانية في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثالث، التي عقدت في الثاني والعشرين من شهر مارس عام ١٩٧٧، حيث استدعى تشكيل الشعبة البرلمانية الإماراتية سعي المجلس للانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتبر ذلك شرطاً أساسياً للانضمام إليه، ويحكم نظام تمثيل الشعبة البرلمانية مشاركة الأعضاء في الاتحادين البرلمانيين؛ العربي، والإسلامي، إذ تتألف الاتحادات البرلمانية من شعب برلمانية قومية، تتكون كل شعبة من أعضاء البرلمان في الدولة، وتعمل وفقاً لنظام أساسي يرسم نشاطها ويحدد أجهزتها، وتعد الشعبة البرلمانية الجهاز المعني بالدور السياسي للبرلمانات،

هذا الدور الذي يتمثل أساساً في مجالات عمل الدبلوماسية البرلمانية. وتضم الشعبة البرلمانية الإماراتية جميع الأعضاء في المجلس، وتمثل الدولة في مجالس ومؤتمرات الاتحادات والهيئات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية وغيرها من المنظمات البرلمانية الدولية.

وتتميز الشعبة البرلمانية الإماراتية بالأفكار التي تتقدم بها للتعبير عن الدبلوماسية البرلمانية، ومصالح الدولة، ووجهات نظرها تجاه مختلف القضايا والموضوعات التي تطرح للمناقشة، إذ تعتمد الشعبة على نهج علمي معاصر في الدبلوماسية البرلمانية، يستند إلى التحليل السياسي البرلماني، وتقديم المشروعات الفنية، والإصرار على أن يكون لكل فعالية برلمانية أغراض وأهداف محددة، يتم تحقيقها من خلال بناء خطط عمل ومجموعات تنفيذية قادرة على تنفيذ هذه الخطط، وقد أكسب ذلك الشعبة البرلمانية الإماراتية السمعة البرلمانية الدولية والإقليمية الجيدة.^(٤٥)

وحرص المجلس كل الحرص، على أن يجسد رؤية القيادة الناضجة لدوره كنصير للحكومة في توجهاتها العربية والدولية، وكمنفذ إضافي للنهوض بتلك التوجهات بكل الأشكال والوسائل، خدمة للوطن وقضايا الأمة، وتحمل كامل مسؤولياته وتفعيل مشاركته في المؤتمرات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية

بهدف نقل الصورة الحقيقية لمواقف الدولة إلى ممثلي شعوب العالم، وإطلاعهم على المبادئ السامية والمرتكزات الأصيلة التي تستند إليها سياسة الإمارات الخارجية في دعم قضايا التحرر والعدالة والمساواة، ورفض الظلم والتعسف، ونبذ الإرهاب، وحماية السلم والاستقرار العالمي، وتحقيق التنمية المستدامة، واحترام حقوق الدول السيادية وخصوصياتها الثقافية والمحافظة على البيئة من التلوث والتدمير، وتقديم المساعدات الإنسانية لمحتاجيها في كل مكان.^(٤٦)

وكان المجلس شديد التفاعل مع اتجاهات العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فلم يكن نشاطه محصوراً في ردود أعضائه على خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في مناسبات افتتاح أديوار الانعقاد، أو في المناقشات التي يبادر بها أعضاء المجلس من خلال تبنينهم للموضوعات العامة، بل كان المجلس يؤدي دوره الخارجي عبر دبلوماسيته البرلمانية، في التواصل مع ممثلي المؤسسات البرلمانية العربية والدولية والمسؤولين الحكوميين في الدول الأخرى بشكل يتكامل مع الجهود التي تقوم بها الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية. ومن خلال هذه الجهود عمل المجلس على حمل رؤية القيادة حول مختلف التطورات والقضايا العربية والإسلامية والدولية، إلى مختلف المنتقيات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والعالمية، وتقديمها

للعالم كنتاج لرؤية سديدة تستند إلى الحكمة والواقعية والوفاء للمبادئ العربية والإسلامية والإنسانية الأصيلة.^(٤٧)

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها لأن تشكل أنموذجاً للدولة بكل ما تملك من إمكانيات لتحقيق مكانة متميزة في المشهد الإقليمي والدولي عبر إرساء أسس الدولة الحديثة، ومن خلال مسيرة تنمية شاملة على كافة المجالات والأصعدة، تجسد من خلالها أفضل سبل العيش الكريم لأبناء شعبها والمقيمين على أراضيها، تتبعها سياسة خارجية متزنة ومعتدلة.

وتسلك الإمارات على الصعيد الدولي سياسة مرنة تجمع بين التوازن الداخلي والخارجي لضمان المصالح القومية الإماراتية، ومد جسور التواصل مع الأسرة الدولية وإدارة علاقات واسعة ومتعددة المستويات، والتفاعل مع القضايا الإنسانية المستجدة على خارطة الاهتمامات الدولية. وبالرغم من العقبات والتحديات التي تواجه السياسة الإماراتية، فالإمارات تتحمل مسؤوليتها بأخذ المبادرات الذاتية وتحقيق أكبر قدر من الفاعلية مع مختلف دول العالم.

فدولة الإمارات تتبع سياسة خارجية نشطة ومنفتحة، تمزج بين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات الخارجية، فترتبط بالعالم الخارجي بعلاقات واسعة وتتفاعل

مع دول العالم على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة، وأصبح لها حضورها السياسي والدبلوماسي الواسع على كافة الأصعدة. وقد حافظت على بقائها من أكثر الدول في المنطقة الخليجية والعربية انفتاحاً على الثقافات المعاصرة، ومن أكثرها اندماجاً في الاقتصاد العالمي، رغم ما تعطيه من تركيز على البيئتين الخليجية والعربية، إذ تستمد السياسة الخارجية الإماراتية حيويتها من اقتناعات رئيس الدولة، التي في مقدمتها ضرورة الإقدام على أخذ المبادرات وعدم الاكتفاء بمجرد الاستجابة لمختلف التطورات التي تحدث على المستويات الخليجية والعربية والعالمية، حيث شكل ذلك القاعدة الحاكمة للسلوك السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها. ^(٤٨)

واقتناعات رئيس الدولة في هذه السياسة المنفتحة الطموحة راسخة لا تتبدل، وهي موضع التزام ومصدر فخر واعتزاز لكل الذين تبوؤوا موقع القيادة، فمنذ أن كان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولياً لعهد أبوظبي كان يحرص على الالتزام بهذا النهج ويعمل على ترسيخه بشرحه وتوضيح خصوصيته، كما في قول سموه: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة وهي تحقق عمليات تنمية وتحديث متعددة الجوانب.. لم تغفل في نفس الوقت ان تبني لنفسها مكانة متميزة على صعيد الأسرة

الدولية، فقد اتسعت دائرة اهتمامات دولة الإمارات إلى الآفاق الرحبة لتشمل العالم كله تطبيقاً لسياستها الأصيلة بالانفتاح على المجتمع الدولي الذي تشابكت مصالحه وتضاربت أهدافه، إذ لم يعد في وسع دولة ما أن تغلق الأبواب على نفسها، ولم تحتل دولة الإمارات هذه المكانة المرموقة خليجياً وعربياً ودولياً بمساحتها أو عدد سكانها أو ثروتها النفطية، فهناك دول تفوقها في المساحة وعدد السكان والثروة. بل كان ذلك نتاجاً طبيعياً للتحرك الدؤوب والنشاط الذي يقوده صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الذي اتسعت دائرة اهتمامه إلى الآفاق الرحبة لتشمل العالم كله شرقاً وغرباً تطبيقاً لسياسته الأصيلة بالانفتاح على المجتمع الدولي.. وانطلاقاً من وعيه بمتغيرات العصر.. ولم يبخل سموه بأي جهد أو مساهمة إيجابية في سبيل القيام بدوره الفعال في مناصرة قضايا الحق والعدل والسلام وإقامة جسور التعاون والصداقة مع كل الدول على أساس من المصالح المتبادلة واحترام السيادة ومبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين»^(٤٩)

ويشرح سموه (حفظه الله) نجاح هذه السياسة الإنسانية ومدى تجذر مرتكزاتها في عمق ثقافتنا العربية، وتأصلها في مبادئ ديننا الحنيف، حين يقول: «إن نجاح سياستنا الخارجية، هو أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولتنا، ذلك أنها

سياسة إنسانية العمق قائمة على الحكمة والاعتدال تستمد مبادئها من ثقافتنا العربية الإسلامية الأصيلة ومن ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي الداعية إلى التعايش السلمي وبناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات والخلافات.»^(٥٠)

لقد احتكمت دولة الإمارات في سياستها الخارجية إلى عدة مرتكزات ومبادئ موجهة، في مقدمتها الأخذ بمبدأ التوازن في العلاقات مع مختلف القوى في العالم، والتمسك بمبدأ التعايش بين الحضارات الإنسانية، وانفتاح الدول والمجتمعات على بعضها البعض، والعمل على نشر مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إضافة إلى تعزيز مبدأ التضامن الإنساني ضمن منظومة القوى الخيرة في العالم لتفعيل جهود المواجهة الدولية للتحديات الإنسانية، وتنمية الشعوب وتحسين حياتهم وتخفيف معاناتهم.

فقد حرصت دولة الإمارات على تحقيق التوازن في العلاقات، فاتجهت نحو إقامة روابط مع مختلف القوى في العالم، ووسعت خياراتها ومجالات حركتها السياسية والدبلوماسية، وهو ما أثمر علاقات إماراتية قوية وفاعلة مع معظم دول العالم، ومنحها هامشا لحركتها واستقلالية لقراراتها، وساعد على

حفظ وزنها السياسي في ظل عالم تزداد اقتصادياته اندماجاً، ومجتمعاته تقارباً، وثقافته تداخلاً وتطوراً بمفهوم المصالح الدولية.

ويؤكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) أن نجاح السياسة الخارجية شكّل أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولة الإمارات مشيراً إلى أن هذا النجاح قام على مجموعة من الثوابت التي أرسى دعائمها القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، إذ يقول سموه: « إن السياسة المتوازنة والمعتدلة التي انتهجتها دولة الإمارات منذ قيامها إزاء القضايا الإقليمية والدولية أكسبت بلادنا الاحترام والتقدير وجعلت لها كلمة مسموعة في مختلف المحافل العالمية».^(٥١)

وكما يحرص سموه على التأكيد على التزام دولة الإمارات الدائم بهذا النهج، فإنه يحرص كذلك على التوجيه الموصول لمختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها المعنية بتنفيذ هذه السياسة بمسؤولية وأمانة واقتدار، ويدعو سفراء الدولة وممثليها في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية أن يظلوا النموذج المشرف، والمرآة العاكسة للإنجازات التي حققتها الدولة في مختلف المجالات، ويشدد سموه على أن انفتاح الدولة سياسياً واقتصادياً واستثمارياً على العالم الخارجي

يرتب مسؤوليات وأعباء إضافية عليهم، حيث يقول سموه: «إن هذا التطور النوعي في علاقاتنا مع دول العالم يليق على عاتق سفرائنا وممثلينا في الخارج أعباء إضافية ويزيد من مسؤولياتهم في متابعة هذه التوجهات لتعميق الصلات القائمة وفتح المزيد من قنوات التواصل من أجل بناء فرص جديدة للتعاون المشترك.»^(٥٢)

كما تمسكت الدولة في سياستها الخارجية بمبدأ التعايش بين الحضارات الإنسانية، وانفتاح الدول والمجتمعات على بعضها البعض من خلال إقامة علاقات واسعة، والتواصل مع دول العالم في الإقليم الجغرافية، وتأسيس المفاهيم الإنسانية النبيلة لدى الشعوب، ما من شأنه أن يدعم أجواء السلام والتفاهم والحوار على المستوى العالمي، وذلك بعد أن جعلت نفسها مثلاً حياً للتسامح والتعايش في الداخل مع الفئات الثقافية المتنوعة بما يعزز قوة النسيج الاجتماعي الإماراتي.

وقد ظل هذا المبدأ في الانفتاح والتعايش ملازماً للدولة في سياستها طيلة مسيرتها، وفي كل مراحل تطورها، والتزم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، بعد تسلمه دفة القيادة، في الإبقاء على هذا المبدأ موجهاً أساسياً لسياسة الدولة حيال الآخرين، دولا كانوا أم أفراداً، خارج الدولة أقاموا أم في داخلها، وتميزت الدولة بهذا السلوك، وحظيت بتقدير

دولي كبير.

وفي ندوة متخصصة حول عطاء القائد وإنجازاته، جمعت نخبة واسعة من السفراء العرب والأجانب الممثلين لدى الدولة، اجتمعت آراؤهم في مختلف الكلمات والأوراق المشاركة على الإشادة بالدور الإماراتي، الذي يواصل تعزيزه بتميز واقتدار، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، الذي جعل من الإمارات نموذجاً عالمياً يحتذى؛ فبينما وصف السفير الإسباني سموه بالقول: «إن سموه يؤمن كما كان يؤمن والده، بأن الإنسانية يجب أن تتعالى على كل السياسات»،^(٥٣) فيما قال عنه الممثل الروسي الاتحادي: «إنه قائد يتحلى بالقيم الإنسانية العامة، ومبادئ الحوار والتسامح بين الحضارات، وأن النتائج الإيجابية لنهجه السياسي القائم على الود تجاه ممثلي الشعوب والديانات والثقافات الأخرى تنعكس على جميع الجاليات الأجنبية التي تعيش في الإمارات العربية المتحدة، وهو يولي باستمرار عنايته للجاليات الأجنبية في الإمارات، ويتفهم حاجاتها، ويحيطها بدعمه ورعايته التامة».^(٥٤) واعتبر السفير اللبناني ما ميز مسيرة الإنماء والإعمار في دولة الإمارات خلال سنوات حكم سموه هو «نشره لثقافة الاعتدال والتسامح والانفتاح عملاً بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، بعيداً عن التطرف والتزمت والانعزال، بل سعيه الدائم لتعميم مبدأ

الحوار بين الأديان والثقافات، واحترام حرية ورأي الآخرين، وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، وحرصه على الإسهام الكامل في الحفاظ على السلام والعدل بين مختلف الشعوب، واعتماد ثقافة الاعتدال والوسطية».^(٥٥)

فدولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر اليوم نموذجاً يحتذى به في حسن إدارة التنوع الثقافي، وهي مثال لتسامح الأديان وحوار الحضارات، فعلى أراضيها تقيم مئات الجنسيات في تعايش أخوي، وبين أحضانها يعيش، بأمن وسلام، العديد من الجاليات من مختلف القوميات والطوائف والملل والأديان، لا تفرق في ذلك بين مسلم وغير مسلم، وممارسة الشعائر الدينية فيها متاحة لكل فرد، وكذلك احترام الأعياد والمناسبات الدينية، فيشعر في أرجائها الجميع بالراحة والطمأنينة والمساواة في ظل العيش المشترك والاحترام التام للتنوع والاختلاف.

وكما مثل هذا النهج جزءاً هاماً من سياسة الدولة، ومحوراً من محاور الاهتمام التي تلقى لدى القيادة الحكيمة الحرص الأكيد على الالتزام بسلامة تنفيذها، فقد استجابت مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها المعنية للالتزام بتطبيق ذلك، لا سيما الأجهزة الفاعلة في المجال التربوي، والمؤثرة في توجيهه، مثل التعليم والإعلام، فقد غدا التعليم في دولة الإمارات رافداً آخر من روافد تعزيز الاحترام المتبادل للأديان، فالمنهج



د. محمد بن حم العامري في إحدى جلسات المجلس الوطني الاتحادي

التربوية في الدولة تسعى في مجملها إلى تعزيز مفاهيم الحرية المسؤولة، وروح التسامح، وإرساء قيم الحوار والتفاهم، والاعتراف بالآخر، وترسيخ مبدأ العيش المشترك من دون تعصب، واحترام العقائد والأديان التي من شأنها أن تثري سبل الفهم والتفاهم، وترفد الثقافة والحضارة الإنسانية بمقومات المحبة والسلام. والشأن ذاته بالنسبة لوسائل الإعلام في الإمارات، والتي تعمل بمختلف أنواعها على تعزيز هذه المبادئ السامية والقيم الإنسانية.

وظل تحقيق السلم والأمن لمختلف شعوب الأرض يشكلها جاساً للإمارات ومحركاً قويا لكثير من مساعيها وجهودها الدولية في هذا الاتجاه، فمنذ بدايات قيامها، ودولة الإمارات ترى نفسها جزءاً لا يتجزأ من منظومة المجتمع الدولي، تسعى دائماً بحكمة قيادتها إلى ترسيخ مبادئ القانون الدولي المستندة إلى قيم الحق والعدالة والمساواة واحترام خصوصيات الشعوب، والمحافظة على السلم في العالم، وتأكيد دور الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في تحقيق حلول سلمية للمشكلات بعيداً عن الصراعات الدموية، بغية المحافظة على السلم والأمن إقليمياً ودولياً، وانطلقت الإمارات في سياستها تتشر مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية، بعد أن نجحت بتطبيقه في قضاياها مع دول الجوار، وهي دعوة إلى السلم العالمي والعمل من أجله، وفقاً لأسلوب الحوار الجدي والعقلاني بالتصدي لمختلف المشكلات.

وكان المغفور له بإذن الله الشيخ زايد قد حدد معالم السياسة الخارجية لدولة الإمارات في هذا الشأن منذ انطلاق مسيرة الدولة، حين قال في خطاب افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الأول للمجلس يوم العشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٧٢: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اهتمت بالمحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الخليج،

وحرصت على إقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة إيماناً منها بأن صيانة السلام والاستقرار في المنطقة تعتمد كلياً على تعاون دولها واحترام كل منها لاستقلال الدول الأخرى وسيادتها الإقليمية، ووحدة أراضيها وضرورة حل الخلافات القائمة والتي قد تنشأ في المستقبل بالطرق السلمية والوسائل التي تكفل الحقوق المشروعة والمصالح القومية للأطراف المعنية.»

واستمر هذا النهج السياسي الحكيم يحكم سياسة الدولة الخارجية، ويسجل للدولة تقدير المجتمع الدولي لسلامته وحسن الالتزام به، وقد أوضح صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) في كلمته في اليوم الوطني الاربعين سلامة هذه السياسة وأكد الالتزام بها، حيث قال: «لقد أكدت التحولات التي تشهدها المنطقة العربية سلامة الأسس والثوابت التي قامت عليها دولتنا منذ تأسيسها والمرتكزة على الإعلاء من شأن الإنسان وصور كرامته وضمن حقوقه باعتباره أساس استقرار المجتمعات وجوهر أمن الدول، وتأسيساً على هذا كانت سياستنا الخارجية القائمة في مبادئها وممارساتها على الوسطية والاعتدال وصيانة الأمن والاستقرار، واعتماد الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية والخارجية والاحتكام للشرعية الدولية واحترام سيادة الدول وتطلعات الشعوب وإقامة علاقات التعاون مع كل دول العالم التي أصبحت

تنظر إلى دولة الإمارات بكل تقدير واحترام وتحرص على مد جسور الصداقة معها بكل أبعادها وصورها».

وانسجماً مع هذه السياسة الواضحة، وتعزيزاً لأثرها، فقد سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة في التاسع من شهر ديسمبر عام ١٩٧١، وتتالي انضمامها إلى الوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة، وكذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد البريدي العالمي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهيئة الصليب الأحمر الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيرها من المنظمات، إذ يمكن القول أن الإمارات انضمت إلى معظم المنظمات الإقليمية والدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتربطها اليوم علاقات دبلوماسية مع معظم دول العالم. وحرصت على دعم أنشطة هذه المنظمات انطلاقاً من إيمانها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية وقناعتها بأن المنظمة الدولية تمثل الضمير الإنساني في تعزيز العلاقات الدولية ومواجهة المشاكل العالمية وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتواصل التأكيد الإماراتي على أهمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين في مختلف المناسبات وعلى كافة المستويات، فما هو الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يقول في اليوم الوطني الحادي والأربعين: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة أولت مسألة الأمن والسلم الدوليين أولوية قصوى تمثلت في دعم دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في حل الأزمات، وتكثيف جهودنا واستثمار لقاءاتنا الخارجية للتحاور بعمق وموضوعية مع دول العالم كافة، للتوصل إلى حلول وآليات للتعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي لصالح شعوبنا، والدعوة إلى احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ العنف وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الأزمات والنزاعات، واحترام إرادة الشعوب.»

وفي تعزيز مبدأ التضامن الإنساني لمواجهة التحديات الإنسانية، تقدم الإمارات تجربة رائدة بتفاعلها مع كل جهد من شأنه تنمية الشعوب، وتحسين حياتهم، وتخفيف معاناتهم جراء الحروب والصراعات والكوارث، وهي تحظى بالتقدير المتزايد والثناء الموصول من جانب المجتمع الدولي ومنظماته المختلفة العاملة في المجال الخيري والإنساني للدور الإنساني

الكبير الذي تقوم به الدولة، وما يتميز به هذا الدور من سرعة المبادرة وصدق الإحساس بعمق المسؤولية في تخفيف معاناة ملايين البشر من الفقراء والمشردين واللاجئين والمحتاجين حول العالم، وقد غدا الدور الإماراتي نموذجاً للعطاء الإنساني لعراقته وتراكم الخبرات في أدائه.

فالدولة تلتزم بتقديمه منذ نشأتها، كجانب قيمي أصيل، مستمداً مبادئه من رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان التي تعلي قيمة التضامن الإنساني وتحت عليه، ومتسماً بالفاعلية والإنجاز التي تنطلق من الرؤية الشاملة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) في العمل الإنساني التي تعتبره عملاً أخلاقياً مجرداً من أية مصالح أو أهداف سياسية، ولا يفرق بين الشعوب، أياً كان دينها أو جنسها أو لونها، ومتسماً بالشمول والتنوع، فهو لا يقف عند المساعدة أو المعونة فحسب، بل يرمي دوماً إلى غايات تنموية طويلة الأجل تخدم المناطق التي توجه إليها على الأمد البعيدة، ويلخص صاحب السمو الشيخ خليفة فلسفة هذا الجانب المتأصل في سياسة الدولة بالقول: «البعد الإنساني هو جانب هام وأصيل في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية أرسى قواعده المغفور له الوالد الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي من أقواله المأثورة في هذا الجانب: «إن

اللّٰه العليّ القدير منحنا هذه الثروة لتطوير بلادنا وفي الوقت نفسه للمساهمة في تطوير الدول الأخرى»^(٥٦)

وعلى مدار السنوات الماضية، استطاعت دولة الإمارات أن تقوم بدور رائد في تعزيز التضامن الإنساني، وتميزت الإمارات بمستويات متقدمة ضمن منظومة القوى الخيرة في العالم، وأصبحت من الفاعلين الأساسيين في جهود المواجهة الدولية للتحديات الإنسانية، وباتت حاضرة بفاعلية في مجالات المساعدات الإنسانية ومساعدات الإغاثة الطارئة وطويلة الأمد في مناطق العالم كافة، وأسهمت بدور متميز في تعزيز التضامن الإنساني الدولي، وأرست نهجاً متفرداً يقوم على تقديم العون والإغاثة إلى مستحقيهما دون تمييز، وأصبح الهمّ الإنسانيّ هما لدى قيادتها الرشيدة، ومسؤولية إنسانية دولية، تؤكد القيادة التزام الدولة المستمر فيها.

فقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) في أكثر من مناسبة، التزام دولة الإمارات بمسؤولياتها الدولية في هذا المجال، فقد قال سموه في مناسبة اليوم الوطني الأربعين: «في سياق مسؤولياتها الدولية تسعى دولتنا بشكل دؤوب لتعزيز وتنسيق برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية والإنمائية للدول النامية، فضلاً عن مساهماتها في الجهود الدولية لحفظ السلام وإعادة الإعمار ومواجهة الأزمات

والكوارث وتلبية نداءات الاستغاثة وهو ما يؤكد شراكتها المتميزة في ضمان صيانة السلم والأمن الدوليين وإسهامها الفاعل في مختلف أنشطة الأمم المتحدة وبرامج وكالاتها المتخصصة مقدمة مساعدات بلغت قيمتها مليارات الدولارات». وعاد سموه يؤكد هذا الدور المسؤول في كلمة سموه بمناسبة اليوم الوطني الحادي والأربعين، حين قال: «تحت دولتنا المجتمع الدولي على ترسيخ احترام الأديان وحمايتها من التجريح والازدراء وستستمر في سعيها الدؤوب لتعزيز برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية والإنمائية والمساهمة في الجهود الدولية لحفظ السلام وإعادة الإعمار ومواجهة الأزمات والكوارث وتلبية نداءات الاستغاثة بما يؤكد الحس الإنساني لدولتنا وشراكتها المتميزة في ضمان صيانة السلم والأمن الدوليين».^(٥٧)

لقد ارتبطت السياسة الخارجية المتزنة والحكيمة التي تنتهجها الدولة، بالدور الإنساني، وصار من أهم ما يميز هذه السياسة هو طابعها الإنساني الذي أكسبها احترام العالم وتقديره، باعتبارها من رواد العمل الإنساني العالمي، فغدت الأنظار تتجه إليها عند أي تحدٍّ إنساني، وهذا ما دفع تاداتورو كونواي، رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، إلى التأكيد على أن دولة الإمارات تعتبر ركيزة أساسية لمجابهة التحديات الإنسانية على الساحة الدولية، وقال: «إن مبادرات

الدولة في المجال الإنساني تعزز أوجه التضامن مع القضايا العاجلة والملحة وتحشد الدعم والتأييد لضحايا الكوارث والأزمات حول العالم، وتحدث فرقاً في مستوى الرعاية التي يحتاج إليها المشردون والمهمشون.. وإن الإمارات ظلت سندا قويا وداعماً أساسياً لبرامج الاتحاد الدولي للهلال الأحمر والصليب الأحمر وأنشطته الموجهة لتنمية المجتمعات الهشة والساحات الملتهبة».^(٥٨)

وتلعب الإمارات دوراً بارزاً داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتميز دورها كثيراً في إطار انتمائها العربي، سواء على صعيد علاقاتها الثنائية مع الدول العربية، أو من خلال جامعة الدول العربية وكافة المنظمات والهيئات والاتحادات التابعة لها، أو عبر وقوفها الداعم للقضايا العربية المصيرية، والرامي إلى تكثيف مجالات التضامن والتعاون بين الدول العربية على النطاق الفعلي، ودعم ومساندة الدول العربية على مستوى التحرر أو على صعيد التنمية والتطور. وليس من الغريب أن تحظى الإمارات بقدر كبير من الإعجاب الذي ارتبط بنجاح تجربتها ببناء دولة اتحادية معاصرة ومستقرة، وبشفافية سياساتها تجاه أمتها العربية، إذ استطاعت تجاوز مظاهر التوتر التي تتسم بها العلاقات العربية - العربية في علاقاتها وارتباطها بالعالم العربي، واتبعت في سبيلها سياسة خارجية

معتدلة ومتوازنة وغير منحازة، فتبنت سياسة المساعدات والمعونات التنموية لدعم الخطط المحلية.

وفي إطارها الإسلامي، ترجمت الإمارات الانتماء الحقيقي بالعمل لتنمية الأقطار الإسلامية، والسعي لحل مشكلاتها المختلفة، وهي تدرك أن تقوية العلاقات بين شعوب وأقطار الأمة الإسلامية وفق ما تمليه العقيدة الإسلامية والتاريخ والمنافع والمصالح المشتركة، هي من الركائز الأساسية التي من شأنها أن تفتح آفاق التعاون والتضامن، لتعزيز إمكانات التقدم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من جوانب التطور، وتشدد على أهمية العمل لإبراز مشروع إسلامي معتدل يمكن الإسلام من الظهور بصيغته المعتدلة المنفتحة على كافة الحضارات الأخرى.

يعد مفهوم التمكين واحداً من المفاهيم المستحدثة التي ظهرت في العقود الأخيرة من القرن الفائت، وقد تم تداوله وتوظيفه بكثرة في عدد من المجالات والحقول المعرفية، انطلق كمفهوم إداري معاصر، وتم استخدامه في نماذج الإدارة الحديثة، بما يعني استثمار قدرات ومواهب الآخرين ومشاركتهم في ملكية الوظيفة وإشعارهم بأهميتهم لإثراء العمل الوظيفي. وتم تعريفه بأنه عملية إتاحة الفرصة للآخرين في زيادة قدراتهم الفردية والجماعية وتقديم أفضل ما لديهم في مجال المشاركة

بالمعلومات والقرارات والمهام الإدارية وإشعارهم بالملكية للوظيفة للنمو والتطور والإبداع.

وقد شكل هذا المفهوم الاختيار الأهم لدى الأمم المتحدة لتعتمده ركناً أساسياً في منظومتها التنموية التي تبنتها في الربع الأخير من القرن الماضي، حين استهدفت دمج الفئات المهمشة في عملية التنمية. ومنذ ذلك الحين بدأت المحاولات لتطوير تطبيقات المفهوم وتحويله إيجابياً إلى عدد من البرامج التنموية، الأمر الذي ساعد في انتشار المفهوم عالمياً على صعيد واسع. ومنذ مطلع التسعينيات أخذ مفهوم التمكين يكتسب أهمية متزايدة، وكثر استخدامه في سياسات وبرامج المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

ويوصف التمكين بأنه «فعل اجتماعي يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فردياً وجماعياً، وتحقيق الفاعلية السياسية وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية»، وتم تعريفه بأنه «عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد البشر في أن يتحكموا في حياتهم الخاصة، وهو عملية تعزيز القوة التي يستخدمها البشر في حياتهم الخاصة وفي مجتمعاتهم...»، كما يعنى التمكين المستدام تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمي نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها.»

يمثل يوم الثاني من ديسمبر من عام ٢٠٠٥ يوماً مشهوداً، حيث شهد انعطافاً تاريخياً عندما أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) في خطابه التاريخي بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين عن برنامج سياسي من ثلاث مراحل لتفعيل دور المجلس لتحقيق طموحات أبناء الدولة وليواكب التطورات السياسية والتنمية في المنطقة والعالم. حيث تتصف هذه المراحل الثلاث بالتدرج وعدم التسرع مسايرة للظروف المحلية وعدم القفز على الواقع، ولقد حصرت السلطات الإماراتية حق الانتخاب في المرحلة الأولى بشريحة من الناخبين، وحددت عددهم بأقل من ١٪ من عدد المواطنين، فاشتملت على اختيار ما يقرب من (٦٦٨٠) شخصاً على مستوى الدولة يشكلون جميعهم الهيئات الانتخابية لإمارات الدولة السبع، ويقومون بانتخاب عشرين عضواً من بينهم، ليشكلوا نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، على أن يقوم أصحاب السمو حكام الإمارات بتعيين بقية أعضاء المجلس.

وقد بدأ الإعداد لهذه المرحلة الجديدة من عمل المجلس الوطني الاتحادي منذ تاريخ الإعلان نفسه، وتم بعناية فائقة اختيار الهيئة الناخبة، التي منها انبثق الناخبون والمرشحون، وقد روعي وجود خبراء واختصاصيين فيها، اختارهم حكام الإمارات بحسب النسبة التمثيلية لكل إمارة في المجلس الوطني،

انسجاماً مع الطابع الفدرالي للدولة. ولم تعتمد الانتخابات مبدأ الإقتراع المفتوح، إذ لم يضر هذا الأمر بالعملية الانتخابية التي أريد لها الاستمرار بهدوء، دون قفز على الواقع، وبخطوات تدريجية مدروسة تضمن الحفاظ على استقرار الإمارات، أمام موجة التقلبات السياسية التي تشهدها المنطقة، وتحول الانتخابات في العديد من دولها إلى سبب للانقسام. وقد أكد هذه الحكمة وهذا الحرص على أهمية مبدأ التدرج في تعزيز الحياة البرلمانية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) عقب إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وذلك بقوله: «إن هذا التدرج في الممارسة البرلمانية سيسهم في بناء تجربة برلمانية ناجحة، تتوافر لها المقومات التي تمكنها من القيام بدورها الدستوري على الصعيدين التشريعي والرقابي».

وأصدر صاحب السمو رئيس الدولة مرسوماً اتحادياً رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧م في الرابع من شهر فبراير من عام ٢٠٠٧، يقضي بتشكيل المجلس الوطني الاتحادي في دور انعقاد الفصل التشريعي الرابع عشر، وكان مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، قد أقر التشكيل الجديد للمجلس الوطني الاتحادي.

واعتباراً من السادس عشر من ديسمبر ٢٠٠٦ دخل المجلس

الوطني الاتحادي مرحلة جديدة ومنعطفاً مهماً في العمل البرلماني في الدولة، وبدأ فصله التشريعي الرابع عشر في الثاني عشر من شهر فبراير من العام التالي، متكئاً على نخبة جديدة من ممثلي الشعب بعد أول تجربة انتخابية، نقلت العمل البرلماني في الدولة إلى محطات متقدمة من الشورى والديمقراطية التي عاشها أبناء الوطن ناخبين ومرشحين ومتابعين، متحملين جميعاً مسؤولية الأمانة التي منحتها لهم قيادة الإمارات، ومنحها شعب الإمارات لممثليهم الجدد. وهذا ما هدفت إليه القيادة من تنظيم أول انتخابات لأعضاء في المجلس الوطني الاتحادي، وقد جسد هذا المبتغى خطاب صاحب السمو رئيس الدولة (حفظه الله) في افتتاح الدور الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر، إذ قال سموه: «إن قمة ما نسعى له من المشروع النهضوي الذي نأمله لدولتنا، هو تحويل الرؤية التطويرية بما تتضمنه من معانٍ ومبادئ ومفاهيم إلى استراتيجيات عمل، وقيم سلوكية يمارسها المواطن في حياته اليومية، وينتصر لها، ويدافع عنها، ويصون مكتسباتها، وهذه غاية التمكين، وهي قمة المسؤولية والولاء».

لقد جعلت الانتخابات للمجلس الوطني دوراً متميزاً خلال المرحلة التالية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الخارجي، لا سيما وأن المجلس كان قد نجح خلال الفترة

التي سبقت الانتخابات في أن يكون منبرا للشورى، ووضع أسساً راسخة لطبيعة العمل التي تتطلب أكثر تفاعلاً وتلمساً لاهتمام المواطنين. فقد دفعت الانتخابات المجلس الوطني الاتحادي إلى التركيز على التعامل بشكل أعمق مع مختلف القضايا والاهتمام التي ظلت مطروحة على الساحة المحلية، مثل الهوية الوطنية للمجتمع، والتوطين، والتركيبة السكانية، والتعليم ومحو الأمية التقنية، والصحة، وتوفير فرص العمل، والخدمات الاجتماعية، وغير ذلك من القضايا الأخرى الهامة مثل أدوار المرأة الاجتماعية والسياسية. وقد واصل المجلس تجسيده للرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة في تعزيز التجربة الانتخابية كنقطة انطلاق إلى آفاق أرحب، وممارسة أشمل، على طريق صياغة القرار، وتحمل المسؤولية، من خلال أعضاء تم انتخابهم بشكل مباشر من قبل هيئات انتخابية تمثل أوسع شريحة، وهذا يعد بمثابة ثقة تتطلب المزيد من العمل والمسؤولية التي تؤكد القيادة أن الوفاء بها وتحمل أعبائها يتطلب تفاعلاً مستمراً مع مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطنين، وعرض هذه القضايا ونقلها بالشكل الذي يسهل على القيادة والحكومة اتخاذ القرار المناسب الصائب تجاهها في الوقت المناسب.

وقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) في خطابه التاريخي في

الذكرى الرابعة والثلاثين للعيد الوطني على دقة المرحلة، وما تشهده المنطقة من تحولات تملي على المجلس الوطني الاتحادي تمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية، حيث قال: «إن المرحلة المقبلة من مسيرتنا وما تشهده المنطقة من تحولات وإصلاحات تتطلب تفعيلاً أكبر لدور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية». ^(٥٩) كما أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على أهمية الأدوار التي باتت تنتظر المجلس الوطني الاتحادي عندما قال: «نحن لنا خصوصيتنا ودولتنا فتية وقد قطعنا أشواطاً طويلة في التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية، والآن دخلنا في مرحلة التنمية السياسية المؤسسية بتوسيع وتعميق المشاركة عبر المجلس الوطني الاتحادي». ^(٦٠)

لقد كانت تجربة الانتخابات ناجحة دون شك، وحققت الكثير مما هدفت إليه الحكومة من تنظيمها، فقد أتت مفيدة وضرورية، وتحقق فيها كثير من الأهداف، إذ عاش المجتمع فترة من الزمن في بيئة مميزة، وجوعام جديد لم يكن مألوفاً، وكانت التجربة فرصة لتعلم ممارسات وتطبيقات جديدة، وثقافة ديمقراطية، كانت لها تعبيراتها، وصدائها في المزاج

الشعبي الذي تحمّس للتجربة وتفاعل معها، وأوجدت الحملات الانتخابية، على تنوعها وتباين مستوياتها، فترة من التواصل الاجتماعي بين المرشحين والقواعد الانتخابية، وأبرزت أساليب تسويق، وتقاهمات، وزيارات متبادلة، وصوراً وشعارات ولوحات إعلانية، كانت جميعها تظهر للمرة الأولى، وكان من الواضح جداً أن هناك استمتاعاً من المرشحين بدخول غمار التجربة، من أجل الخبرة والمعرفة.^(٦١)

كما مثلت الانتخابات في بعض جوانبها مكسباً للبروز الاجتماعي لبعض الأفراد وتحقيق علاقات عامة، والتدريب، فضلاً عن حالة التوعية العامة وإثارة الاهتمام بالشؤون العامة التي أوجدتها هذه الانتخابات.^(٦٢)

وكما سارت العملية الانتخابية برمتها بنجاح وتميز، فقد كان الدعمان التقني والفني لافتين ومتميزين كذلك، وحققت العملية الانتخابية معهما نجاحاً إجرائياً، تفوّق على كثير من الدول ذات السبق في التجربة. وأكسب التصويت الإلكتروني للناخبين الانتخابات بعض الميزات، مثل الشفافية والسرعة، وخاصة فيما يتعلق بإعلان نتائج الانتخابات بعد ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، حيث ساهمت التكنولوجيا بشكل بارز في القضاء على الطوابير والتأخير في نشر النتائج النهائية.^(٦٣)

لم تكن تجربة الانتخابات الأولى بعيدة عما يشهده العالم، وبخاصة دول المنطقة منه، من تطورات متسارعة، بل أتت هذه التجربة معاصرة للتطورات في المنطقة، ومواكبة لحراك اجتماعي وثقافي واقتصادي. وقد رغبت في تحقيق أكثر من هدف؛ أهمها إيجاد مجلس وطني اتحادي فاعل يؤازر الحكومة، وكذلك تنظيم انتخابات عامة تعزز المشاركة الشعبية في صنع القرار. فحين صدر قرار إجراء الانتخابات، الذي اتخذه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) في ديسمبر من عام ٢٠٠٥، جاء متطابقاً مع رؤية واقعية لما تشهده المنطقة، ومثلت انتخابات المجلس الوطني الإماراتي، محاولة جدية لتعزيز المشاركة وخطوة على الطريق الصحيح، فهي نوع من الحراك الاجتماعي، وتغيير في الأسلوب الذي يهدف إلى وجود نوع من الممارسة الانتخابية السياسية، ووعده بتطويرها، إذ وُضع في الاعتبار حينها أن الانتخابات هي مرحلة أولى، ستتم دراسة سلبياتها وإيجابياتها من واقع نتائجها، وسيكون هناك اهتمام بتطوير صلاحيات المجلس مستقبلاً^(٦٤).

لقد شكلت خطوة الانتخابات لنصف أعضاء المجلس الوطني بداية لخطوات أخرى في مرحلة التمكين التي أشار إليها صاحب السمو رئيس الدولة (حفظه الله)، والتي تهدف إلى أن تجعل من تنمية مشاركة المواطن في الشأن العام أولوية أساسية لها، بعد أن نجحت مسيرة الاتحاد في البلاد، وحققت مرحلة

التأسيس أهدافها التي وضعها المؤسسون الأوائل.

شكلت الدورة الثانية في تجربة انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات التي أجريت في الرابع والعشرين من سبتمبر عام ٢٠١١، خطوة بالغة الأهمية في عملية تفعيل المشاركة الشعبية في إطار مرحلة التمكين التي يقودها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، وإنجازاً له عميق الدلالات على رغبة القيادة في تعزيز المشاركة السياسية، وفقاً لتدرج يضمن الحفاظ على المكتسبات، ويطور العمل السياسي، ويجسد المشاركة الشعبية وفقاً لآليات سادت الشفافية تطبيقها في تجربة أولى، في مختلف مراحلها وحتى إعلان النتائج، وكان قد تم استباق تنفيذ هذه الجولة من الانتخابات بتوسيع القاعدة الانتخابية بأكثر من عشرين ضعفاً عن الانتخابات السابقة، وتشجيع مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات، من خلال رفع نسبة تمثيلهم في الهيئات الانتخابية، في تأكيد واضح على حرص القيادة الرشيدة على تفعيل دور المواطنين في الشأن الوطني.

ودخلت دولة الإمارات بفضل دعم القيادة الرشيدة وحكمتها مع بدء أعمال الفصل التشريعي الخامس عشر مرحلة جديدة في مسيرة العمل الوطني، بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات التشريعية، لاختيار نصف أعضاء المجلس،

حيث شهدت نقلة في زيادة عدد أعضاء الهيئة الانتخابية ليصبح ثلاثمائة ضعف عدد المقاعد المخصصة لكل إمارة في المجلس كحد أدنى، بعد أن كان هذا العدد مائة ضعف في أول تجربة انتخابية عام ٢٠٠٦. وعبرت الانتخابات عن أن التجربة الديمقراطية في الإمارات قد اجتازت شوطاً جديداً وفق استراتيجيتها الرامية إلى التمكين السياسي الذي بدأت مسيرته الموقّعة منذ عام ٢٠٠٥، حين أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، إطلاق برنامج التطوير الواعي للمشاركة السياسية في الدولة من خلال دعم دور المجلس الوطني في التمكين.

وفي كلمة لصاحب السمو رئيس الدولة (حفظه الله)، عشية انتخابات المجلس الوطني الثانية وجهها في العشرين من سبتمبر عام ٢٠١١، أكد العزم على المضي قدماً في تطوير المشاركة السياسية، وتمكين المجلس الوطني الذي أشاد بدوره وبتأثيره وبدعمه في صنع القرار، مؤكداً دور المواطن في تقدم الدولة وتطورها، حيث قال سموه: «منذ إنشاء المجلس الوطني الاتحادي عام ١٩٧٢ عمل المجلس على تجسيد العلاقة السليمة بين الحكومة والشعب في دولة الإمارات العربية المتحدة، فكان وما زال منصة قوية للمشاركة السياسية والتأثير الإيجابي في عملية صنع القرار في البلاد.. من هنا كان الاهتمام الكبير

بتمكين المجلس وتفعيل دوره ليكون سلطة داعمة ومرشدة للسلطة التنفيذية في الدولة، وقد بدأنا منذ العام ٢٠٠٦ بتجربة جديدة بانتخاب نصف أعضاء المجلس إيماناً منا بأن المشاركة السياسية جزء لا يتجزأ من تقدم الدولة والتنمية الشاملة التي نعيشها. المواطن هو العنصر الرئيس في تقدم الدولة وتطورها ويجب أن يكون شريكاً في صياغة مستقبل الأمة ورسم سياستها لينعم أبناؤنا بغد مشرق..وعلينا أن نسير برؤية واضحة تجاه تمكين المجلس الوطني الاتحادي.إننا ننظر الى الانتخابات المقبلة في الرابع والعشرين من سبتمبر باعتبارها فرصة مثالية وخطوة كبيرة للتقدم نحو هذا الهدف الذي سيتحقق بإذن الله بعطائكم وجهودكم».

وحظيت انتخابات المجلس الوطني، في تجربتها الثانية بقدر كبير من الحماس والاهتمام والتنافس والمشاركة والحضور من المواطنين، ما أكد فعلياً زيادة الوعي الانتخابي، وزيادة الثقافة الانتخابية، وتجاوب الناخبين مع رسالة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد (حفظه الله)، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد (رعاه الله)، لإنجاح تجربة الإمارات الديمقراطية في مرحلتها الثانية. وعُدَّت الانتخابات خطوة في ديمقراطية الإمارات التي تناسب عمر الدولة ومراحل التنمية المختلفة فيها، وتناسب تفاصيل المجتمع وطبيعته التي لا يعرفها إلا أهل

هذا المجتمع، فكان خيار التدرج في الانتخابات بخطوات واثقة ومدروسة، ولذلك جاءت النتيجة فاعلة وناجحة، وتتناسب تماماً مع معطيات المجتمع الإماراتي وواقعه، مما بشر بمشاركة أوسع وأشمل في المستقبل، كما بشر بمجلس وطني فاعل بصلاحيات أكثر بكثير من الممنوحة.^(٦٥)

لقد مثلت الانتخابات تجربة غنية وفريدة، لا سيما لأولئك الذين خاضوا هذه التجربة وهي الأولى بالنسبة لهم، ومنهم شريحة من الشباب الواعد والقادر على العطاء، المتحمس للعمل الوطني، والراغب في الإصلاح والتنمية. وقد أكسبتهم التجربة دراية بمتطلبات المواطنين، وبقضايا الحياة اليومية والهموم العامة، فزادتهم ثقة وعزيمة على المضي في تشخيص الواقع، وعلى مختلف الصعد، وفي مختلف المسارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما يفتح لهم المجال في دعم الدولة في كل ما تواجهه من تحديات داخلية، ومتغيرات خارجية، والإسهام في تمكينها من القيام بدورها لبناء مستقبل الوطن، والذود عن مكتسباته، وصيانة نسيجه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والمحافظة على هويته الوطنية، وترجمة قطاعات قيادته وآمالها المرتقبة في مواطنيها.^(٦٦)

وعلى الرغم من كل ما أحاط بالانتخابات من ملاحظات، إلا أن ذلك لا ينقص من غاياتها البعيدة، ودلالاتها العميقة

والمتنوعة؛ فهي استمرار لبرنامج وطني هادف إلى تمكين المواطن، وتطوير مؤسسات الوطن، ولا شك أن توسيع المشاركة في الانتخابات يصب في هذا التوجه، غير أنه كان لا بد من الوقوف عند عدد من الملاحظات التي تم طرحها وتسجيلها، سواء المتعلق منها بتشكيل الهيئات الانتخابية، أو تلك المتعلقة بالحملات الانتخابية للمرشحين الذين لم تكن ندواتهم ومؤتمراتهم الصحافية قادرة على جذب اهتمام الرأي العام بشكل يتناسب مع مستوى الحدث، ربما بسبب الفترة الزمنية القصيرة الممنوحة للحملات الانتخابية، وربما بسبب قلة خبرة بعض المرشحين في العمل الانتخابي نظراً لحدثة التجربة الانتخابية ومحدوديتها في الدولة.^(٦٧)

ومما يقلل من أهمية تدني نسبة المشاركة في انتخابات الإمارات المعرفة بأن نسبة المشاركة في الانتخابات تقل بشكل عام في دول الرفاه والرخاء، وذلك لتوافر معظم احتياجات الشعب الرئيسة، إذ تعد دولة الإمارات من فئة دول الرخاء، وبالتالي فإن تدني نسبة المشاركة في مراحل تمكينية فيها أمر طبيعي مقارنة مع الدول التي لها عراقتها الانتخابية، فالإمارات في هذه التجربة التمكينية استقطبت ٢٨٪ من العدد الكلي للناخبين، في حين أن الانتخابات الأميركية، تشهد مستويات مشاركة متدنية للغاية تراوح حول ٥٠٪ من عدد

الناخبين، ما جعلها تحتل المرتبة ١٣٨ بين ١٧٠ من دول العالم، بحسب تقرير معهد الديمقراطية والدعم الانتخابي! كما أن نسبة الامتناع في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت في بريطانيا بلغت ٤٠٪، وفي فرنسا تراجمت نسبة المشاركة في عشرين سنة ما بين ٥٪ و ١٠٪، ووصلت أعلى نسبة مشاركة في أيرلندا إلى ٦٨,٥٪، وفي الدنمارك وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة ٤٤,٠٩٪، وفي سويسرا، يشارك أربعة مواطنين من كل عشرة في الانتخابات الفيدرالية، وقد راوحت نسبة المشاركة منذ عام ١٩٩٠ بين ٤٢٪ و ٤٦٪^(٦٨).

ومع ذلك، لا ينبغي مقارنة التجربة في الإمارات بتجارب دول أخرى، بل لا بد من أن تتعزز الثقة في الخطوات التدريجية، التي تسير بها الإمارات في سبيل تطوير تجربة برلمانية ديمقراطية تناسب الوضع القائم والمجتمع الإماراتي، والمضي قدماً في توسيع المشاركة السياسية، وتطوير عمل المجلس الوطني الاتحادي، ليمارس دوره بفاعلية وتميز، إذ مع هذا التطور لا بد أن يشهد المستقبل تطوراً أكبر في الحضور وتفاعلاً أكثر في المشاركة والتصويت. ومن الصعب الحكم على نجاح الممارسة الديمقراطية أو فشلها من تجربتين، تم وضعهما في الأساس لتمرين الناس وتهيئتهم تدريجياً لأمر جديد لم يعتادوه، ويجب ألا تتم مقارنة تجربة غضة بدول لها السبق بمئات

أو حتى عشرات السنين، بل الأجدر مقارنة التجربة الثانية بالتجربة الأولى، ورصد التطورات التي طرأت، والسلبيات التي تكررت، لوضع خطة عامة لتطوير العملية الانتخابية مستقبلاً، لأن مجال تطوير التجربة الانتخابية وتوسيعها يظل مفتوحاً وقابلاً للتطوير خلال السنوات المقبلة.^(٦٩)

لقد أتت التجربة كخطوة جديدة في ديمقراطية متأصلة في نفوس الإماراتيين، بخصوصية قد لا يعرفها مجتمع غير مجتمع الإمارات، عندما يجلس حاكم مع مواطنيه في أماكن تواجدهم وانتشارهم، بعيداً عن أي رسميات، ولا معوقات، ولا حراسات أو تفتيش ذاتي، يسمع منهم مباشرة، ويسألهم مباشرة، ويوجههم بشكل مباشر، يحمسهم، ويطلب منهم المشاركة من أجل الوطن، لا من أجل المجاملات أو المصالح والعلاقات الأهلية والقبلية؛ فقد زار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» المركز الانتخابي، وحث المواطنين على المشاركة، ليس ذلك فحسب، بل شاركهم الجلوس في مكان شعبي، والتف الجميع حوله، في مشهد غير مسبق، ضم حاكماً ومواطنين في جلسة واحدة، استمرت أكثر من نصف ساعة، ضربت مثلاً لن تبلغه ديمقراطيات العالم ولو بعد سنوات طويلة!^(٧٠)

و حين نعرف أن انتخاب أعضاء المجلس الوطني كافة هي خطوة مقبلة لا ريب فيها، تبرز الحاجة إلى وقت كاف لإعطاء الفرصة لمشاركة أكبر قدر من المواطنين، بعد أن يستوعبوا هذه التجربة التي تعتبر جديدة على المجتمع، ولا شك في أن نضوج التجربة عامل مهم لنجاحها، كما لا شك أيضاً أن التجربتين الأولى والثانية في الانتخابات مثلتا تدريباً عملياً، كان في الثانية أكبر وأشمل، وهذا ما يعطي التجربتين أهمية كبيرة كانت تدركها القيادة الحكيمة حين اتخذت قرارها بذلك، حيث أملت أن تشكل التجربتان خطوة مفيدة وتمريناً فاعلاً قبل فتح المجال كاملاً أمام الشعب كله لانتخاب ممثليه في المجلس.

يعد الالتزام بالشورى عاملاً من أهم عوامل النجاح، وسراً من أسرار التميز؛ حيث شكلت الشورى عنواناً للحكم في هذا البلد، وركيزة لازمت مجتمع الإمارات منذ بداياته لتتطور في آلياتها ومضامينها، تجاوباً مع المتغيرات التي صاحبت هذا المجتمع، فقد عرف أهل الإمارات الشورى منذ القدم، وحافظوا عليها إرثاً حضارياً عربياً إسلامياً، وطبقوا مبادئها بأشكال ناسبة بنية مجتمعاتهم القبلية، ومارسوها نهجاً أصيلاً في العلاقة بين الحاكم وشعبه، إذ يسجل التاريخ أن أهل الإمارات عاشوا طوال حياتهم، في حوار مفتوح بين

الشورى في الإمارات

الجميع، ويشهد على ذلك مجالس الشيوخ والحكام التي لم
توصد أبوابها يوماً، بل حافظ أصحابها عليها مفتوحة لكل
أبناء الشعب ولكافة أطيافه، للاستماع إلى مختلف همومهم،
والتعرف على قضاياهم وتطلعاتهم، وتلمس حاجاتهم، توخياً
للعدل والمساواة، وكل ما فيه خير المجتمع.

الشورى في الامارات





سنة
١٤٤١
هـ





خاتمة

الشورى في الامارات



يقوم النظام السياسي في الإمارات على مبدأ الشرعية التقليدية التي تحافظ على رسوخها ومتانتها باضطراد، وتحظى باحترام المواطنين وولائهم لقيادتهم ولاء مطلقا، وهي تتزاج مع شرعية الإنجازات التي سجلت تميزا في مختلف مجالات الحياة، وجعلت مستويات التنمية التي ينعم بها المواطن تضاهي ما يحظى بها المواطنون في أكثر المجتمعات تقدما ونماء، وهذا يشكل داعما قويا لتفاعل المواطنين مع خطوات التطور السياسي الذي تنفذه الدولة، وإنجاح برامجه ومراحله التي تعتمد اعتمادا كبيرا على مدى تفهم المواطنين لأهدافها، واستعدادهم للتكيف لشروطها واستحقاقاتها، وانخراطهم في تنفيذها، لا سيما وأن مثل هذه البرامج التي تقود تدريجيا إلى مستويات خاصة من الديمقراطية لها متطلباتها التي تستدعي من المجتمع التهيؤ لها، وتملي على كل فرد أن يعي مكوناتها، ويتثقف في مدلولاتها ومفرداتها، ويتدرب على كل السبل التي تقود إلى تحقيقها.

وتسير الإمارات وفقاً لأولويات نحو التقدم والتميز بخطى حثيثة، وضمن استراتيجيات أثبتت نجاحها طيلة مسيرة الدولة، بل استطاعت حكمة القيادة وبعد بصيرتها أن تنأى بالإمارات عن مراحل انتكاس وركود وأزمات لم تستثن حينها دولة مهما كانت عراققتها وقوتها، وأيا كان موقعها الدولي، وزاد

ذلك من ثقة المواطنين بقيادتهم، وبسلامة نهجها، وحسن تدبيرها، وحكمتها في استباق الأزمات، كما متت العلاقة القائمة أصلاً على المحبة والود بين الطرفين، وعمق من صور الولاء التي جعلت المواطنين مؤازرين لمختلف سياسات القيادة، ومهيأين لمساندة كل ما تطرحه الحكومة من برامج ومشاريع تخدم مسيرة التنمية والنهوض، حيث ترسخت لديهم القناعة التامة بأن عائدات التنمية في مختلف المجالات هي لهم في واقعهم ومستقبلهم، وفي مستقبل الأجيال القادمة من أبنائهم، وأن تحقيقها لن يتم إلا بإرادة القيادة وسعيها الدؤوب، وبجهودهم المخلصة ومساندتهم وانخراطهم الصادق في مختلف حيثياتها.

ولما وهب الله شعب الإمارات قيادة تتمتع برؤية ثاقبة وبصيرة نيرة، إلى جانب كل المزايا الإنسانية التي حباها بها، فقد تمكن نظام الحكم في الإمارات أن يخلق لنفسه نموذجاً خاصاً يستمد خصوصيته من الواقع التاريخي والديني والبشري والاجتماعي الذي يتشكل منه المجتمع، ويرتكز على فهم القيادة الصحيح للدين، ولدور الحاكم في تحمل أمانة المسؤولية العظمى، وعلى إدراك القيادة أن الحكم شراكة إنسانية؛ غايتها الأسمى إرضاء الخالق، وهدفها إسعاد المواطن بتحقيق كل ما يوفر له الحياة الكريمة والعيش الرغيد، ورفعته الوطن وعزته ومجده.

والمتتبع لتاريخ الإمارات، المتمعن لمسيرة الدولة الاتحادية،

يدرك أن النجاح الذي تحقق في زمن قياسي لم يأت من فراغ، فقد التقت عوامل عدة هيأت لهذا النجاح، وساعدت على بلوغ التميز فيه، بحيث صار للإمارات تجربتها التي تستحق الدرس بما تمثله من نموذج يحتذى، وغدالها خصوصيتها التي عززتها القيادة الرشيدة بحكمتها وجرأتها، وبجدها وصبرها، وبصدق عطائها.

وبرأينا، فإن من أهم هذه العوامل، وليس العوامل كلها، النجاح في مشروع الموازنة بين الأصالة والمعاصرة؛ فالانفتاح على المجتمعات الأخرى ضرورة تملئها الحياة، والانفتاح الواعي على المجتمعات المتقدمة بات ضرورة تملئها الظروف المعاصرة، وقد شكل هذا الانفتاح ركيزة مهمة في النهج التنموي لدى المغفور له الشيخ زايد، فأدرك (طيب الله ثراه) أن الجمع بين الأصالة والمعاصرة أمر يحتاج إلى الحكمة، فأيجاد توازن بينهما أمر في غاية الدقة تماما كما هو في غاية الأهمية، بحيث لا يطفئ الجانب المادي الذي أفرزته الحضارة الحديثة على الجانب الروحي والقيمي، فلا تذوب شخصية الأمة وتتطمس معالمها، ولا يطفئ التمسك بالعادات والتقاليد والإرث الحضاري فيستحيل إلى جمود يعوق حركة التقدم والأخذ بأسباب النهضة، ومثل هذا التوازن ظاهرة فريدة في فكر المغفور له الشيخ زايد، فبنظرته الشاملة يرى أن الإنجاز العملي المادي

بدون مثل عليا وقيم إنسانية روحية، ليس سوى جسم أو كيان ميت لا معنى لوجوده، وأن المثل العليا بدون إنجاز عملي مادي يحققها ويجسدها ليست سوى أضغاث أحلام، ومجرد أوهام، والمزج بين المثل العليا والإنجازات العملية هو الحل للمعادلة الصعبة للجمع بين الأصالة والمعاصرة.⁽¹⁾

ولم يحد من حملوا الراية من بعده (طيب الله ثراه) عن هذا النموذج الفريد، بل ترسخ هذا النموذج في (مرحلة التمكين) التي دشنها صاحب السمو رئيس الدولة منذ توليه دفة القيادة، وجعله أساس المشروع الحضاري الذي تسيير الدولة نحو بلوغه، وأكد سموه على ذلك في أكثر من مناسبة، ووضعه في صلب الكثير من المشاريع والمبادرات التي أطلقها، فها هو يقول حين أطلق عام ٢٠٠٨ عاما للهوية الوطنية: «إننا نتطلع إلى مشروع حضاري شامل يستوعب الحديث دون إخلال بالأصيل، بما يحفظ للوطن وجوده، وللمواطن هويته، وللمجتمع تماسكه، فلا تساهل ولا تهاون مع كل ما يهدد قيمنا وعاداتنا وتقاليدينا ولغتنا الوطنية، التي هي قلب الهوية الوطنية ودرعها وروح الأمة وعنصر أصالتها ووعاء فكرها وتراثها».

ومن العوامل الهامة في النجاح، الوعي والإرادة القوية والرؤية الثاقبة لدى القيادة؛ فقد حبا الله الإمارات قيادة وهبها الإرادة القوية والرؤية الثاقبة، وألهمها الجلد على المصاعب والتحديات،

والحكمة في مواجهتها باقتدار، وبأمن وسلام، مما مكنها من صياغة نموذجا الخاص في الحكم، وهو سياق انطلق منذ ما قبل قيام الدولة، وتراكت فيه الخبرات، وما زال يلازم المسيرة، ولعب دورا كبيرا في نجاح النموذج الوطني الإماراتي وتميزه، كما بينه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، بمناسبة اليوم الوطني الحادي والأربعين، حيث قال: «إن الدرس الأهم بل السر في مسيرتنا الزاخرة، يكمن في مفهوم الحكم الذي ورثناه عن آباءنا ومارسناه وعملنا على ترسيخه منهجا في العمل ومعياراً للجدارة.. لقد تعلمنا من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأخيه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم (طيب الله ثراهما) أن الحكم ليس سلطة ولا وظيفة، ولا استحقاقاً تلقائياً، إنما هو رسالة إيمانية ومسؤولية ثقيلة موضوعها تأمين مصالح الوطن، وتحقيق سعادة المواطنين.. وتعلمنا من معاشتنا عن قرب لعمل الشيخين الجليلين في تأسيس دولتنا ورعايتها وتوطيد أركانها، أن القائد الناجح طموح ومتفائل، ويقود من الأمام، ولا يخشى الصعاب، ويبادر، ويواجه التحديات، ويتطلع دائماً إلى الأمام، ويتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ويتحمل مسؤوليته».

ومن العوامل الأخرى التي هيأت للنجاح والتميز، التلاحم الوطني والمجتمعي؛ فقد اعتمدت القيادة على العلاقة التعاونية

بين الحاكم والشعب كأساس للتنمية، فعملت على تلبية مطالب المواطنين واحتياجاتهم، وإرساء ثقافة السلام كأساس للوحدة والتماسك الاجتماعي، فكانت تلك السياسات أساساً للأمن والاستقرار الذي يعد شرطاً أساسياً لإحداث التنمية وحماية منجزاتها، وأرضية صلبة لتحقيق التلاحم الوطني والمجتمعي الذي يشكل أحد أهم الأهداف التي تحرص القيادة الرشيدة على تحقيقها، إدراكاً منها بأن التلاحم الوطني هو الأساس لبناء مجتمع قوي مستقر على المستويات كافة، وإيماناً منها بأهمية تعزيز قيم هذا التلاحم لتصبح ثقافة عامة تنعكس بشكل إيجابي في العلاقات والتفاعلات المختلفة بين فئات المجتمع كافة، بما يرسخ قيم التماسك الأسري والتكافل الاجتماعي، ويعمق أواصر الوحدة بين أبناء الوطن جميعاً.

وتترجم القيادة الرشيدة هذه القناعة في سياساتها وتوجيهاتها ومبادراتها المختلفة كلها، فقد خلق الدور الشخصي للمغفور له الشيخ زايد (طيب الله ثراه) ومساهماته الكبيرة حالة خاصة من التلاحم، ووثقت عرى الولاء والتكافل الدائمة بين الحاكم والشعب، ولطالما أكد (طيب الله ثراه) أن «القيادة والشعب كيان واحد متكامل وغير قابل للتجزئة، وأنه لا حواجز البتة بين الحاكم وشعبه» (١٥). وها هو من بعده صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)

يطلق في الذكرى الثامنة والثلاثين لليوم الوطني مبادرته بشأن تعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي بهدف تنمية المجتمع، وبناء الإنسان، وتوفير مقومات العيش الكريم له في المجالات كلها، وتحقيق التكافل والتكامل الاجتماعي في مجتمع الإمارات، الأمر الذي أنتج حالة من الولاء المطلق للقيادة، والالتفاف التام حولها، وتأييد قراراتها كلها، لثقة الجميع المطلقة بأن مثل هذه القيادة لن يكون الوطن والمواطن عندها إلا في مقدمة أولوياتها، وما هذا التقدير المتبادل بين القيادة والشعب إلا صورة ناصعة لما تتمتع به دولة الإمارات من تلاحم وطني ومجتمعي يترسخ يوماً بعد الآخر.

لقد نمت الإمارات بسلام وتآلف، يستشعر معه الحاكم حاجة مواطنه قبل البوح بها، ويعكس المواطن في سلوكه وانتمائه آمال القائد في وطنه، ويتشاركاً معاً في صياغة مستقبل قلت عثرات دربه، وتسارعت خطواته نحو المنشود، فكان الأمن والسلام، وكان العدل والمساواة، وكان الخير الذي عم البلاد. فلم يكن للوفرة النفطية أن تحقق في الإمارات القسط الكبير من النجاح في مجالات التنمية المختلفة، في فترة قياسية، لولا وجود قيادة سياسية واعية لظروف العصر وتحولاته، مالكة للإرادة والرؤية، وعارفة بمدى ما عاناه المواطن في ظروف ما قبل قيام الاتحاد، متميزة بحسن تدبير التنوع والاختلاف، تتسم بتواضعها مع

نفسها ومع غيرها، وبوجود شعور عام شعبي بالرضا على رئيس الدولة، أقوى منه في أي بلد عربي آخر.^(٢)

وكما فهمت القيادة في الإمارات بوعي عميق ما في الإسلام من سماحة ويسر ومواءمة لحياة البشر في كل عصر، استفادت مما ضمنه الله الشورى من مرونة وتسهيل يناسب الخلق في كل زمان ومكان، فاخترت لنفسها آليات، واتبعت وسائل زادت من مقومات نجاحها في النهج العملي للشورى، فحافظت على الشورى نهجاً موصولاً للحكم في تاريخها، وسارت بنموذجها الخاص في الحكم متدرجة في آلياتها بما يستجيب لتنامي مصالح مواطنيها ولتطور احتياجات مجتمعها وظروف عصرها؛ فأنشأت، إلى جانب ما حافظت عليه مجالس الحكام لديها من شورى دائمة، المجالس الاستشارية التي تضم نخبة من أهل الرأي والمشورة، وتتخذ بانتظام لتعين الحكام في أداء مهامهم ومسؤولياتهم، ثم أتى المجلس الوطني الاتحادي ليمثل الوطن كله، ويجسد بشكل أكبر رؤى القيادة ومساعدتها نحو توطيد أركان نهج الشورى في المجتمع الإماراتي، وتأسيسها في نفوس الإماراتيين ووعيهم وسلوكهم.

وللبعد الإنساني دوره ضمن العوامل التي هيأت للنجاح والتميز؛ إذ برز البعد الإنساني في النهج الشوري الإماراتي بشكل لافت وقوي، وشكل ثمرة من ثمار الشورى، وميزة من

مميزات الحكم في الإمارات، حيث التقت المضامين الإنسانية السامية التي يحملها تطبيق الشورى بالأفكار والدوافع الإنسانية الواسعة لحكام الإمارات، ولازم هذا البعد الحكام منذ القدم، وقد وصل الخير الذي حملته إنسانية الإماراتيين خارج الحدود إلى كل محتاج أينما كان، بصرف النظر عن العرق أو المعتقد أو الدين، ودون التوقف عند أي من حدود الجغرافيا. لقد ترعرعت بذار الخير في نفوس الإماراتيين وفي المجتمع الإماراتي، فتما التطوع والعمل الخيري، وتعمق الإماراتيون في ذلك وتخصصوا، ليشملوا كل مجالات التطوع؛ القديمة، والحديثة التي توجد لها حاجات العصر وتطورات الحياة فيه، وتحتاجها آثار الكوارث الطبيعية وويلات النزاعات والحروب.

ولما شكل المنطلق الديني أهم الركائز التي قام عليها مجتمع الإمارات، وكان الإسلام أساس الحكم فيه، فقد كان من الطبيعي أن يخرج هذا الالتزام الديني إلى العالم نموذجاً إنسانياً يمثل هذا الدين، ويعكس أخلاق المجتمع المسلم، وقد تحدث المغفور له الشيخ زايد عن ذلك بالقول: «إن دور الإسلام يبرز واضحاً في مجتمع يشعر بانتمائه إلى الأصالة العربية، إذ يتكون منها نبراس يضيء المسار للأمة، ويحدد سماتها ومعالمها في تقرير مبدأ الأخوة بين الناس جميعاً، ونبذ جميع أشكال التعصب والتمييز بين الأمم والشعوب، وبناء المجتمعات والدول

على أساس الالتزام الكامل بالمبادئ الإنسانية المثلى والأخلاق
الفاضلة».^(٣)

ويمثل إيمان القيادة بأن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها أهم
العوامل التي ميزت المسيرة بالنجاح، حيث شكّل المواطن محور
الرؤية التنموية للدولة منذ قيامها، باعتبار أن الإنسان هو صانع
التنمية وهدفها، إذ لا يكتمل بناء الأوطان إلا ببناء المواطن،
الذي هو الثروة البشرية الدائمة والعطاء المأمول. فالإنسان هو
أساس التنمية الناجحة وغايتها، وقد جعلت القيادة مواطنها
نصب عينيها، ومحور خططها، وغاية إنجازاتها، ولخص كل
ذلك قول المغفور له الشيخ زايد (طيب الله ثراه) منذ بدايات
عمر الدولة: «إن الإنسان هو أساس أي عملية حضارية..
اهتمامنا بالإنسان ضروري لأنه محور كل تقدم حقيقي مستمر
مهما أقمنا من مبان ومنشآت ومدارس ومستشفيات.. ومهما
مددنا من جسور وأقمنا من زينات فإن ذلك كله يظل كياناً
مادياً لا روح فيه.. وغير قادر على الاستمرار، إن روح كل ذلك
الإنسان، الإنسان القادر بفكره القادر بفنه وإمكانياته على
صيانة كل هذه المنشآت والتقدم بها والنمو معها».^(٤)

لقد ظل هذا الالتزام بالإنسان وبقيمه الإنسانية، وبتنشئته
مواطناً صالحاً متميزاً، قادراً على الفكر الراقى والعطاء
الحضاري ركيزة هامة تحكم سياسات الدولة طيلة المسيرة،

وظل الإنسان يمثل توجها رئيسيا حَكَمَ، ولا يزال يحكَم، كل خطط التنمية في الإمارات، وحققت الدولة بذلك العديد من الإنجازات المهمة في كافة المجالات، وأصبحت صاحبة تجربة تنموية وحضارية يشار إليها بالبنان على المستويين الإقليمي والدولي، فشهدت دولة الإمارات منذ قيامها نمواً اقتصادياً واجتماعياً سريعاً ونادر التحقق في كثير من المجتمعات النامية، بل والمتقدمة أيضاً، حيث أطلقت الدولة المشاريع التنموية الرئيسية اللازمة لتأسيس دولة نموذجية قادرة على الانتقال إلى مراحل جديدة في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي خدمة لإنسانها، إذ جعلت المواطن هو محور الاهتمام وأساس التنمية، والمستهدف الأول في برامج الدولة ومشاريعها، وسعت جادة في التركيز عليه وتمكينه من أعمال حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

لقد حظيت المشاركة السياسية باهتمام كبير لدى صاحب السمو رئيس الدولة (حفظه الله) منذ توليه قيادة البلاد عام ٢٠٠٥، وشكّل خطاب سموه بمناسبة اليوم الوطني الرابع والثلاثين علامة فارقة في مسيرة ترسيخ أسس المشاركة السياسية وتعزيزها في عملية صنع القرار الوطني، إذ عكس الخطاب اهتمام سموه في إرساء أسس البرنامج السياسي، بما هدف إليه من تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي، ووضع أسس

منظومة التحديث السياسي، واعتبر خطاب سموه بمثابة وثيقة عمل وطنية، بما مثله من مرتكز أساسي لكثير من التطورات الإيجابية في مسيرة المشاركة السياسية، وإعادة بناء المؤسسات الاتحادية لتواكب التطورات والتغيرات التي تشهدها الدولة، وعلى رأس هذه المؤسسات المجلس الوطني الاتحادي الذي يؤمل منه أن يكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية.

وما المشاركة التي تعزز من دور المواطن في صنع مستقبل وطنه إلا رافداً يصب في مجال التنمية السياسية، هذه التنمية التي تعد مكملاً، مع مجالي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لمسار التنمية الشاملة التي هي غاية كل المجتمعات، وقد حدد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) نموذج هذه التنمية، ووضع لها البرامج والمسارات. ولأهميتها البالغة، واصل سموه التأكيد عليها في مختلف المناسبات، ففي اليوم الوطني الحادي والأربعين، أعاد تأكيدها، وحدد للجميع المسؤوليات الوطنية في رعايتها وإنجاحها، حيث قال: «إن التنمية السياسية الحقّة هي التي تستلهم قيم الشعب وتعبر عن بيئته وتقاليده، ولذا فإننا ننطلق من نموذج سياسي وطني يصون هويتنا ويحمي ثوابتنا يتشارك في صنعه كل أفراد المجتمع ومؤسساته ولاسيما نخبنا الوطنية،

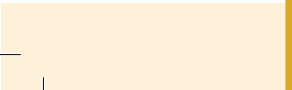
فالمثقف والمبدع والعالم والمعلم والأديب والمهندس والطبيب وغيرهم هم ضمير هذا الوطن النابض بهم، وقادة الرأي فيه بما يمتلكون من قدرة على التأثير وتعبئة للطاقات، وهو ما نتوقعه أيضاً من مؤسساتنا الدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والتعليمية الملتزمة بالمسؤولية الوطنية، والتي عليها جميعاً واجب العمل لنشر ثقافة الحوار وتعميق قيم المواطنة وتنمية الوعي العام بالمصالح العليا للدولة وبمواقفها وسياساتها وبجهودها الإنسانية والتنموية والعمل التطوعي وإعلاء قيمة العمل وبخاصة المهني والفني منه، فالتمكن السياسي كل متكامل يتشارك الجميع في مسؤولية تطويره للوصول بهذا الوطن نحو آفاق العزة والمجد والرقي.»

الشورى في الامارات





هوامش



الشورى في الامارات



||| هوامش الفصل الأول:

- (١) سورة الشورى: الآية ٣٨.
- (٢) ابن منظور، لسان العرب (٤/٤٣٧)، والرازي، مختار الصحاح (١/١٤٧).
- (٣) ابن منظور، لسان العرب (٢/٤٣٤، ٤٣٥).
- (٤) ابن منظور، لسان العرب (٤/٤٣٤).
- (٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (٣/١٣٢).
- (٦) ابن العربي، أحكام القرآن (١/٢٩٧).
- (٧) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٥/١١٢).
- (٨) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (مادة شَوْر ص ٢٧٣).
- (٩) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت) ص ٤.
- (١٠) المرجع السابق، ص ٤.
- (١١) حسين بن محمد المهدي، «الشورى في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-eman.com/index.htm>
- (١٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.
- (١٣) سورة الشورى: الآية ٣٨.
- (١٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٢.
- (١٥) الترمذي، السنن (كتاب الأدب، باب إن المستشار مؤتمن

- ١٢٥/٥ ح (٢٨٢٢) .
- (١٦) انظر: حمد محمد آل فريان، آراء ابن تيمية في الحكم والإدارة، (٦٨٦/٢) دار الألباب، الرياض، ٢٠٠٠.
- (١٧) الترمذي، السنن (كتاب الفتن، باب ٤/٥٢٩ ح ٢٢٦٦) .
- (١٨) محمد بن صالح العلي، «الشورى والديمقراطية.. وفاق أم خلاف؟»، موقع الإسلام اليوم، الرابط: <http://islamtoday.net/bohoot/artshow.htm> .
- (١٩) سورة آل عمران: الآية ١٥٩ .
- (٢٠) انظر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الشورى في الإسلام، بحث (خصائص الشورى ومقوماتها) للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (٢/٥٨٩)، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨٩.
- (٢١) سيرة ابن هشام (٢/٢٢٣) .
- (٢٢) الإمام أحمد، المسند (٤/٣٣١.٣٢٨) . والإمام البخاري، الصحيح (٢٧٣١) .
- (٢٣) محمد بن حبيب، تحقيق: خورشيد أحمد فاروق، المنمق، حيدر آباد، ١٩٦٤، ص ٥٤.
- (٢٤) محمد شحرور، الدولة والمجتمع، الرابط: http://www.shahrour.org/?page_id=114
- (٢٥) أنظر: أخبار مكة للأزرقي (١/٦٥) ، تحقيق: ويستنفيلد، لايدن، ١٨٥٨.
- (٢٦) محمد بن صالح العلي، مرجع سابق.
- (٢٧) سيرة ابن هشام (٢/٤٤٣) .
- (٢٨) انظر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الشورى في

- الإسلام، بحث (ملاح من الشورى في العصر الأموي) للدكتور حسين عطوان (١/١٨٠-١٨٩)، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨٩.
- (٢٩) انظر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الشورى في الإسلام، بحث (الشورى في العصور العباسية فكراً وممارسة) للدكتور وهبة الزحيلي (٢/٤٣٩-٤٤٠)، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨٩.
- (٣٠) انظر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الشورى في الإسلام، بحث (الشورى في العالم الإسلامي بين سقوط بغداد وقيام الخلافة العثمانية) للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور (٢/٤٦٧)، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨٩.
- (٣١) انظر: المرجع السابق، (٢/٤٦٣-٤٦٧).
- (٣٢) توفيق محمد شاوي، الشورى أعلى مراتب الديمقراطية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٥٣.
- (٣٣) محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٧٨.
- (٣٤) أنظر: محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص ص ٧٣٤-٧٣٥.
- (٣٥) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: الشورى وأثرها في الديمقراطية « دراسة مقارنة »، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٣٥.
- (٣٦) محمد بن صالح العلي، مرجع سابق.
- (٣٧) أنظر: خالد محمد صايف وأيمن طلال يوسف، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة

- جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، العدد الأول، المجلد الثالث عشر، يناير ٢٠٠٩، ص ٩٥ - ١٣٠.
- (٣٨) توفيق محمد شاوي، مرجع سابق، ص ١٢٨.
- (٣٩) دولة الإمارات العربية المتحدة: تاريخ دولة الإمارات: حكم الشورى، الرابط:
- <http://www.alamuae.com/uae/showtopics-45.html>
- (٤٠) عبد الغني عبد العزيز إبراهيم، أبوظبي: توحيد الإمارة وقيام الاتحاد، الطبعة الأولى، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٤، ص ٢٦٤.
- (٤١) جوينتي مايترا، زايد من التحدي إلى الاتحاد، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٧، ص ٤٥.
- (٤٢) عبد الغني عبد العزيز إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣١٤.
- (٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٥٦.
- (٤٤) جوينتي مايترا، مرجع سابق، ص ٤١٤.
- (٤٥) الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، زايد والمجلس الوطني الاتحادي، الطبعة الأولى، الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، أبوظبي، ٢٠٠٥، ص ٦٥.
- (٤٦) عوض العرشاني، حياة زايد: الفارس الذي قهر الصحراء، الموقع الإلكتروني:
- www.biznaseducation.com/archawy/
www.zayeswhoovercomdesert.htm
- (٤٧) عوض العرشاني، الموقع الإلكتروني، مرجع سابق.
- (٤٨) عوض العرشاني، حياة زايد: الفارس الذي قهر الصحراء،

- الطبعة الأولى، دار الفجر، أبوظبي، ١٩٨٠، ص ٨٤.
- (٤٩) جوينتي مايترا، مرجع سابق، ص ٢٩١.
- (٥٠) عوض العرشاني، الموقع الإلكتروني، مرجع سابق.
- (٥١) كلود موريس، صقر الصحراء: قصة حياة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، أبوظبي، ١٩٧٥، ص ١٤.
- (٥٢) جوينتي مايترا، مرجع سابق، ص ١٢٩.
- (٥٣) عوض العرشاني، الموقع الإلكتروني، مرجع سابق.
- (٥٤) المرجع نفسه.
- (٥٥) عوض العرشاني، مرجع سابق، ص ٨٤.
- (٥٦) انظر كذلك: محمد بن حم العامري العامري، قصائد من الماضي: من أشعار بن حم التراثية، جمع مسلم سالم بن محمد بن حم العامري، الطبعة الأولى، شركة كونكورد للدعاية والإعلان، أبوظبي، ١٩٩٨، ص ٥.
- (٥٧) عوض العرشاني، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠٩.
- (٥٨) المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٥٩) سورة القلم: الآية ٤.
- (٦٠) عوض العرشاني، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- (٦١) المرجع السابق، ص ١٠٤.
- (٦٢) جوينتي مايترا، مرجع سابق، ص ٤.
- (٦٣) حمدي تمام، زايد بن سلطان: القائد والمسيرة، ديوان الرئاسة، أبوظبي، ١٩٩٦، ص ٥٢.
- (٦٤) الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، مرجع سابق، ص

ص ٦٢ - ٦٤.

(٦٥) كلود موريس، صقر الصحراء: قصة حياة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٧٥، ص ٤٠.

(٦٦) عوض العرشاني، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٦٧) الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٤.

(٦٨) عبد الغني عبد العزيز إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٦٩) كلود موريس، مرجع سابق، ص ١٦.

(٧٠) جوينتي مايترا، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٧١) المرجع نفسه، ص ٢٧١.

(٧٢) المرجع نفسه، ص ٢٧٤-٢٧٦.

(٧٣) المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

(٧٤) كلود موريس، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٧٥) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٧٦) عوض العرشاني، الموقع الإلكتروني، مرجع سابق.

(٧٧) المرجع السابق.

(٧٨) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بقوة

الاتحاد: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: القائد

والدولة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

(٧٩) جوينتي مايترا، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٨٠) المرجع نفسه، ص ١٣٠.

الشورى في الإمارات

(٨١) المرجع نفسه، ص ٤١٤.

(٨٢) الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، مرجع سابق، ص

٦٥.

(٨٣) كلود موريس، مرجع سابق، ص ٧٩.

||| هوامش الفصل الثاني:

- (١) زايد القائد والمؤسس: ومضات من حياته: نهج الشورى، الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية، الرابط الإلكتروني: <http://www.mofa.gov.ae/mofa/portal/eade2edc-bceb-03fc3bc4b32d.aspx-43b5-a473>
- (٢) من حديث سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) مع ممثلي الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية في ٢١ أكتوبر ١٩٧٥.
- (٣) جوينتي مايترا، زايد من التحدي إلى الاتحاد، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٧، ص ٩٥.
- (٤) من حديث سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) إلى صحيفة العمل التونسية، في ٦ يونيو ١٩٧٢.

||| هوامش الفصل الثالث:

- (١) أنظر: إيهاب الزلافي وآخرون، تقديم وتحرير سامح فوزي، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٧.
- والكتاب في الاصل نتاج مؤتمر عقده المركز في القاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيار ٢٠٠٧، وشارك فيه ستون مشاركاً من الحقوقيين والفاعلين السياسيين والقضاة والأكاديميين والكتاب والمفكرين والصحفيين والمدونيين، من ثمان دول عربية، هي: مصر، سوريا،

- تونس، المغرب، السودان، البحرين، السعودية، والعراق، وأربع دول اوربية، هي: فرنسا، اوكرانيا، صربيا، وسلوفاكيا.
- (٢) من حديث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لجريدة الشرق الأوسط، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- (٣) من كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، بمناسبة اليوم الوطني الحادي والأربعين.
- (٤) من حديث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لجريدة الشرق الأوسط، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- (٥) المرجع السابق.
- (٦) فاطمة المنصوري، المراحل التاريخية لتطور دستور دولة الإمارات ١٩٦٨-١٩٩٦، مجلة تراث، العدد ١٢٧، مارس ٢٠١٠، ص ٢٤.
- (٧) عمرو أحمد حسبو، النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية: دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء النظم الاتحادية المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤٨-٥٠.
- (٨) ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في السياسة والحكم، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٨٧، ص ١٤٧.
- (٩) فاطمة المنصوري، مرجع سابق، ص ٢٤.
- (١٠) ماجد راغب الحلو، أنظمة الحكم ودستور الإمارات، مكتبة العين الوطنية، العين، ١٩٨٩، ص ١٥١.
- (١١) عمرو أحمد حسبو، مرجع سابق، ص ٥٦.

- (١٢) فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠٠، ص ٢٨٧.
- (١٣) فاطمة المنصوري، مرجع سابق، ص ٢٩.
- (١٤) وحيد رأفت، دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٧١، ص ٩٨.
- (١٥) عمرو أحمد حسبو، مرجع سابق، ص ٧٦.
- (١٦) المرجع نفسه، ص ٧٦-٧٧.
- (١٧) السيد محمد إبراهيم، مع مسيرة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-١٩٨٦)، مطابع جريدة السفير، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧.
- (١٨) فاطمة المنصوري، المراحل التاريخية لتطور دستور دولة الإمارات ١٩٦٨-١٩٩٦، مجلة تراث، العدد ١٢٨، إبريل ٢٠١٠، ص ٢٥.
- (١٩) عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين، نظام الحكم والإدارة في الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، مطبعة جلفار، رأس الخيمة، ١٩٩٧، ص ٧٦.
- (٢٠) السيد محمد إبراهيم، مع مسيرة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-١٩٨٦)، مرجع سابق، ص ٢٣٧.
- (٢١) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.
- (٢٢) المرجع نفسه، ص ٢١٩-٢٢٠.
- (٢٣) محسن خليل، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية

- المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٩٧، ص ١٤٩.
- (٢٤) يحيى الجمل، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات، ندوة التجارب الوجدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٥٧٧-٥٧٨.
- (٢٥) السيد محمد إبراهيم، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي، ١٩٧٥، ص ١٣٨.
- (٢٦) محسن خليل، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٥٤. ويحيى الجمل، مرجع سابق، ص ص ٥٧٧-٥٧٨.
- (٢٧) فاطمة المنصوري، المراحل التاريخية لتطور دستور دولة الإمارات ١٩٦٨-١٩٩٦، مجلة تراث، العدد ١٢٨، مرجع سابق، ص ٢٥.
- (٢٨) السيد محمد إبراهيم، مع مسيرة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-١٩٨٦)، مرجع سابق، ص ص ٣١٣-٣١٤.
- (٢٩) من حديث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لجريدة الشرق الأوسط، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- (٣٠) جوينتي مايترا، زايد من التحدي إلى الاتحاد، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٧، ص ٤١٣.
- (٣١) وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ٥٠.
- (٣٢) جريدة الاتحاد، ١١ فبراير ٢٠١٣.

- (٣٣) سعيد محمد أبو عبا، الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، الطبعة الأولى، دار الشيماء للنشر والتوزيع، رام الله، ٢٠٠٩، ص ١٠.
- (٣٤) محمد سالم المزروعى، المجلس الوطني الاتحادي: تجربة الماضي وآفاق المستقبل، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ٢٠٠٧، ص ٣٠٤.
- (٣٥) أنظر: سعيد محمد أبو عبا، مرجع سابق.
- (٣٦) صبحه بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، صحيفة المثقف، العدد ٢٠٨٥ الإثنين ٩ إبريل ٢٠١٢، <http://almothaqaf.com>.
- (٣٧) محمد سالم المزروعى، مرجع سابق، ص ٣٠٤.
- (٣٨) صبحه بغورة، مرجع سابق.
- (٣٩) المرجع السابق.
- (٤٠) السيد محمد إبراهيم، مع مسيرة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-١٩٨٦)، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- (٤١) المرجع نفسه، ص ١٠٤-١٠٥.
- (٤٢) المرجع نفسه، ص ١١٣.
- (٤٣) المرجع نفسه، ص ١٨٤.
- (٤٤) المرجع نفسه، ص ١٨٧-١٩٧.
- (٤٥) جريدة الاتحاد، الإثنين ١١ فبراير ٢٠١٣.
- (٤٦) العلاقات الإقليمية والعربية والدولية، شبكة الإمارات، الرابط الإلكتروني:

<http://www.alamuae.com/zayed/print-169.html>

- (٤٧) كتاب (القائد والمسيرة).
- (٤٨) أنظر: عبد الخالق عبد الله عبد الرحمن، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١.
- (٤٩) من حديث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لصحيفة السياسة الكويتية في ٢٦ فبراير ١٩٩٠.
- (٥٠) من كلمة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بمناسبة اليوم الوطني الحادي والأربعين.
- (٥١) من حديث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في لقائه في ٩ سبتمبر ٢٠٠٨ سفراء الدولة وممثليها في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية في الخارج.
- (٥٢) المرجع السابق.
- (٥٣) مانويل بانبيرو - سفير المملكة الإسبانية، ندوة القائد .. عطاء وإنجازات، مركز شؤون الإعلام، أبوظبي، ٢٠٠٨، ص ١٣٣.
- (٥٤) بافل ميركولوف - نائب رئيس البعثة لدى سفارة جمهورية روسيا الاتحادية، المرجع السابق، ص ٤١.
- (٥٥) فوزي يوسف فواز - سفير جمهورية لبنان، المرجع السابق، ص ٩٣.
- (٥٦) من حديث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لجريدة الشرق الأوسط، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- (٥٧) من كلمة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس

الدولة بمناسبة اليوم الوطني الحادي والأربعين.

(٥٨) جريدة الاتحاد، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠١٢.

(٥٩) من خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل

نهيان رئيس الدولة بمناسبة اليوم الوطني الرابع والثلاثين.

(٦٠) جريدة البيان، ١١ / ٢ / ٢٠١٣.

(٦١) من حديث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب

رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مع صحيفة إيلاف

الإلكترونية، الخميس ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦، www.elaph.com.

(٦٢) سامي الريامي، مسؤولية دواوين الحكام، جريدة الإمارات

اليوم، ٣ مايو ٢٠١١.

(٦٣) نجاح محمد علي، انتخابات الإمارات.. خطوة انتقالية نحو

مشاركة سياسية أوسع، الحوار المتمدن، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦، الموقع

الإلكتروني

<http://www.ahewar.org>

(٦٤) جريدة الرياض، الأحد، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦، العدد ١٤٠٥٥.

(٦٥) نجاح محمد علي، مرجع سابق.

(٦٦) سامي الريامي، ديمقراطية الإمارات، جريدة الإمارات اليوم،

٢٥ سبتمبر ٢٠١١.

(٦٧) نجيب الشامسي، جريدة الإمارات اليوم، انتهى عرس

(المجلس) ولم ينته الوطن، ١١ أكتوبر ٢٠١١.

(٦٨) سامي الريامي، يجب ألا ترعبنا الأرقام، جريدة الإمارات

اليوم، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

(٦٩) المرجع السابق.

(٧٠) المرجع السابق.

III هوامش الخاتمة:

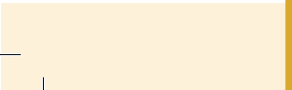
- (١) سامي الريامي، ديمقراطية الإمارات، مرجع سابق.
- (٢) من كلمة الدكتور يوسف الحسن، منسق المجتمع المدني بوزارة الخارجية الإماراتية، في الجلسة الافتتاحية في اجتماع منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل الذي عقد في دبي من ١٥-١٧ أكتوبر عام ٢٠١٢، ويعتبر المنتدى واحداً من أهم المبادرات الدولية الرامية إلى دفع عجلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- (٣) شمس الدين الضعيفي، محمد خليل السكاك، زايد والبناء الوطني: خمسة وعشرون عاماً من العطاء، الطبعة الأولى، ديوان رئيس الدولة، أبوظبي، ١٩٩١، ص ٣٢.
- (٤) من حديث سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) إلى صحيفة الأضواء البحرينية في ٢٤ يونيو ١٩٧٣.

الشورى في الامارات





قائمة المصادر
والمراجع



الشورى في الامارات



المصادر:

(١) القرآن الكريم.

(٢) السنة النبوية.

كتب التفاسير والحديث والمعاجم

(٣) البخاري، الصحيح.

(٤) ابن منظور، لسان العرب.

(٥) ابن هشام، السيرة النبوية.

(٦) أبو بكر بن العربي: أحكام القرآن.

(٧) الترمذي، الجامع.

(٨) أحمد بن حنبل، المسند.

(٩) أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين: معجم مقاييس اللغة.

(١٠) الأزرقى، أخبار مكة، تحقيق: ويستنفيلد، لايدن، ١٨٥٨.

(١١) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن.

(١٢) القضاعي، مسند الشهاب.

(١٣) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح.

(١٤) محمد الطاهر ابن عاشور: التحرير والتنوير.

الكتب

(١٥) إبراهيم السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي.

(١٦) إبراهيم السيد محمد، مع مسيرة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧٢ - ١٩٨٦، بيروت، ١٩٨٦.

(١٧) أحمد علي السخني، الشيخ زايد : فلسفة حكم وانبعث أمة، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان، ١٩٩٨.

(١٨) الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، زايد والمجلس الوطني الاتحادي، الطبعة الأولى، الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، أبوظبي، ٢٠٠٥.

(١٩) أودو شتاينباخ ، ورقة عمل بعنوان «الآفاق الدولية لأبوظبي في عالم متغير»، ندوة خليفة قائد الوطن، مركز شؤون الإعلام، أبوظبي ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦.

(٢٠) إيهاب الزلافي وآخرون، تقديم وتحرير سامح فوزي، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٧.

- (٢١) توفيق محمد شاوي، الشورى أعلى مراتب الديمقراطية،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٤.
- (٢٢) جوينتي مايترا، زايد من التحدي إلى الاتحاد، مركز الوثائق
والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٧.
- (٢٣) جوينتي مايترا وعفراء الحجى، قصر الحصن: تاريخ حكام
أبوظبي (١٧٩٣-١٩٦٦)، الطبعة الثالثة، مركز الوثائق والبحوث،
أبوظبي، ٢٠٠٤.
- (٢٤) حسين غباش، الإمارات والمستقبل وقضايا راهنة، الطبعة
الأولى، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.
- (٢٥) حسين غباش، الإمارات والمستقبل: نحو رؤية وطنية جديدة،
مركز الخليج للدراسات، الشارقة ١٩٩٩.
- (٢٦) حمد محمد آل فريان، آراء ابن تيمية في الحكم والإدارة، دار
الألباب، الرياض، ٢٠٠٠.
- (٢٧) حمدي تمام، زايد بن سلطان: القائد والمسيرة، ديوان الرئاسة،
أبوظبي، ١٩٩٦.
- (٢٨) خليل، محسن، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية
المتحدة، جامعة الإمارات، ١٩٩٧.
- (٢٩) راشد عبدالله النعيمي، زايد من مدينة العين إلى رئاسة
الاتحاد، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبي، ٢٠٠١.
- (٣٠) زهير الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية

للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٣١) سعيد محمد أبو عبا، الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، الطبعة الأولى، دار الشيماء للنشر والتوزيع، رام الله، ٢٠٠٩.

(٣٢) السيد محمد إبراهيم، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي، ١٩٧٥.

(٣٣) السيد محمد إبراهيم، الديمقراطية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة الدراسات الإعلامية الصادرة عن وزارة الإعلام والثقافة لدولة الإمارات العربية المتحدة، (د.ت).

(٣٤) السيد محمد إبراهيم، مع مسيرة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-١٩٨٦)، مطابع جريدة السفير، بيروت، ١٩٨٦.

(٣٥) شمس الدين الضعيفي، محمد خليل السكاك، زايد والبناء الوطني: خمسة وعشرون عاما من العطاء، الطبعة الأولى، ديوان رئيس الدولة، أبوظبي، ١٩٩١.

(٣٦) شمس الدين الضعيفي، زايد والسياسة الخارجية (١٩٦٦-١٩٩١)، الطبعة الأولى، ديوان الرئاسة، أبوظبي، ١٩٩١.

(٣٧) شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكسك، زايد والسياسة الخارجية، الطبعة الأولى، ديوان رئيس الدولة، أبوظبي، ١٩٩١.

(٣٨) صالح محمد الغفيلي، من الحقيبة الدبلوماسية: مواقف

ومشاهدات، الطبعة الأولى، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع،
بيروت، ١٩٩٨.

(٣٩) عادل السنهوري، الانتخابات في الإمارات: توثيق وقراءة في
التجربة الديمقراطية، الطبعة الأولى، مؤسسة الإمارات للبريد،
دبي، ٢٠٠٧.

(٤٠) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: الشورى وأثرها في
الديمقراطية « دراسة مقارنة »، دار الفكر العربي، القاهرة،
١٩٩٦.

(٤١) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الشورى وأثرها في
الديمقراطية، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

(٤٢) عبد الخالق عبد الله عبدالرحمن، المبادرات والاستجابات في
السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة
دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١.

(٤٣) عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة
الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،
١٩٩٩.

(٤٤) عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين، نظام الحكم والإدارة في
الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، مطبعة جلفار، رأس
الخيمة، ١٩٩٧.

(٤٥) عبد الغني عبد العزيز إبراهيم، أبوظبي: توحيد الإمارة وقيام

- الاتحاد، الطبعة الأولى، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٤.
- (٤٦) عبد الله العوضي، الخليج: رؤى مستقبلية، الطبعة الأولى، مركز المعلومات للدراسات والبحوث (البيان)، دبي، ١٩٩٨.
- (٤٧) عمرو أحمد حسبو، النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية: دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء النظم الاتحادية المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- (٤٨) عوض العرشاني، حياة زايد: الفارس الذي قهر الصحراء، الطبعة الأولى، دار الفجر، أبوظبي، ١٩٨٠.
- (٤٩) فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠٠.
- (٥٠) كلود موريس، صقر الصحراء: قصة حياة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، أبوظبي، ١٩٧٥.
- (٥١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الشراكة في الأسرة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.
- (٥٢) اللجنة الوطنية للانتخابات ٢٠١١، تقرير انتخابات المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١١، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- (٥٣) ماجد راغب الحلو، أنظمة الحكم ودستور الإمارات، مكتبة العين الوطنية، العين، ١٩٨٩.
- (٥٤) المجمع الثقافى، دار الكتب الوطنية، كشاف الجريد الرسمية

الإمارة أبوظبي ١٩٧١ - ١٩٧٦.

(٥٥) مؤسسة بيرتلسمان، مؤشر بيرتلسمان للتحول الديمقراطي، ٢٠٠٨، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة العربية الأولى، دبي، ٢٠٠٩.

(٥٦) المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الشورى في الإسلام، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨٩.

(٥٧) محسن خليل، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٩٧.

(٥٨) محمد الأمين الخضري، التوازن بين الأصالة والمعاصرة في فكر الشيخ زايد، بحث مقدم لندوة «زايد المواقف والإنجازات»، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ٢٠٠١.

(٥٩) محمد بن حبيب، تحقيق: خورشيد أحمد فاروق، المنمق، حيدر آباد، ١٩٦٤.

(٦٠) محمد بن حم العامري، قصائد من الماضي: من أشعار بن حم التراثية، جمع مسلم سالم بن محمد بن حم، الطبعة الأولى، شركة كونكورد للدعاية والإعلان، أبوظبي، ١٩٩٨.

(٦١) محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة: من الاستعمار إلى الاستقلال، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٩.

(٦٢) محمد الحمادي، ديمقراطية الإمارات، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع واتحاد كتاب وأدباء الإمارات،

أبوظبي، ٢٠٠٩.

(٦٣) محمد سالم المزروعى، المجلس الوطنى الاتحادي: تجربة الماضى وأفاق المستقبل، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ٢٠٠٧.

(٦٤) محمد عبد الله المطوع، التنمية والتغير الاجتماعى فى الإمارات، الطبعة الأولى، دار الفارابى، بيروت، ١٩٩١.

(٦٥) محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣.

(٦٦) محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩.

(٦٧) محمد الواصل عبد الحميد محمد إبراهيم، وسطية الإسلام فى السياسة الخارجية الإماراتية، الطبعة الأولى، مركز سلطان بن زايد للثقافة والإعلام، أبوظبى، ٢٠١١.

(٦٨) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: القائد والدولة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبى، ٢٠٠٤.

(٦٩) صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان: الإرادة والقوة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبى، ٢٠٠٢.

(٧٠) خليفة بن زايد آل نهيان: منهجية التأسيس والبناء، الجزء الأول، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبى، ٢٠٠١.

- (٧١) خليفة بن زايد آل نهيان: منهجية التأسيس والبناء، الجزء الثاني، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبي، ٢٠٠٢.
- (٧٢) خليفة بن زايد آل نهيان: منهجية التأسيس والبناء، الجزء الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبي، ٢٠٠٣.
- (٧٣) ندوة القائد خليفة بن زايد: مسيرة وطن، مركز شؤون الإعلام، أبوظبي ٢٠٠٨.
- (٧٤) ندوة القائد: عطاء وإنجازات، مركز شؤون الإعلام، أبوظبي ٢٠٠٨.
- (٧٥) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لدولة الإمارات العربية المتحدة التقرير الثالث ٢٠١١، المركز الوطني للإحصاء، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.
- (٧٦) خليفة بن زايد: بناء وتنمية، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، أبوظبي، ٢٠٠٦.
- (٧٧) المجتمع المدني: دراسة في تطور المفهوم وإشكالياته في الخطاب العربي المعاصر، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، أبوظبي، ٢٠٠٥.
- (٧٨) ندوة خليفة: الرائد والقائد، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، أبوظبي ٢٠٠٦.
- (٧٩) ندوة خليفة القائد، أبوظبي، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، ٢٠٠٥.

- (٨٠) ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في السياسة والحكم، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٨٧.
- (٨١) نواف كنعان، النظام الدستوري والسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، مكتبة الجامعة، الشارقة، ٢٠٠٦.
- (٨٢) وحيد رأفت، دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٧١.
- (٨٣) وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥.
- (٨٤) وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ملامح المشاركة السياسية في الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠.
- (٨٥) يحيى الجمل، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات، ندوة التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- (٨٦) يحيى سليم ملحم، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩.
- (٨٧) يوسف الحسن، شجرة الذاكرة، تأملات في الثقافة والحوار، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٠.

المجلات والدوريات

(٨٨) أمانى صالح، حالة المرأة في العالم الإسلامي، أمتى في العالم،
حولية قضايا العالم الإسلامي، العدد الثاني، القاهرة، مركز
الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩.

(٨٩) خالد محمد صايف وأيمن طلال يوسف، إشكالية العلاقة بين
الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة جامعة
الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، العدد الأول، المجلد الثالث
عشر، يناير ٢٠٠٩.

(٩٠) سمات الحكم والقيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دورية
دراسات وبحوث، تصدر عن مجلة درع الوطن، العدد ١، أبوظبي
٢٠١٢.

(٩١) سيف البدواوي، مجلس حكام الإمارات المتصالحة: دراسة
وتحليل لاجتماعات المجلس في الشارقة (١٩٥٢-١٩٥٣)، مجلة
ليوا، العدد الأول، السنة الأولى، يونيو ٢٠٠٩، المركز الوطني
للوثائق والبحوث.

(٩٢) عمار علي حسن، الخصوصية الثقافية في الخطاب الفكري
الإسلامي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٠، السنة
الثلاثون، يونيو ٢٠٠٧.

(٩٣) فاطمة المنصوري، المراحل التاريخية لتطور دستور دولة
الإمارات ١٩٦٨-١٩٩٦، مجلة تراث، العددان ١٢٧، ١٢٨، مارس
٢٠١٠.

(٩٤) فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي،
العدد ١٦٦، السنة ١٥، ديسمبر ١٩٩٢.

(٩٥) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي
منذ الخمسينيات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٦، السنة
الثلاثون، ديسمبر ٢٠٠٧.

الصحف

- (٩٦) جريدة الاتحاد الإماراتية.
(٩٧) جريدة الأضواء البحرينية.
(٩٨) جريدة الإمارات اليوم الإماراتية.
(٩٩) جريدة البيان الإماراتية.
(١٠٠) جريدة الخليج الإماراتية.
(١٠١) جريدة الرياض السعودية.
(١٠٢) جريدة السياسة الكويتية.
(١٠٣) جريدة الشرق الأوسط اللندنية.
(١٠٤) جريدة العمل التونسية.
(١٠٥) جريدة الوطن الكويتية.
(١٠٦) صحيفة إيلاف الإلكترونية، www.elaph.com.

المجلات الإلكترونية ومصادر الإنترنت (الشبكة العنكبوتية)

المجلات الإلكترونية

(١٠٧) إدريس لكريني، دور الإمارات العربية المتحدة بقيادة الشيخ زايد في إرساء الحوار بين الشعوب والحضارات، مجلة «التاريخ العربي»

www.attarikh-alarabi.ma/Html/ADAD33partie5.htm

(١٠٨) صبحة بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، صحيفة المثقف، العدد ٢٠٨٥ الأثنين ٩ إبريل ٢٠١٢،

<http://almothaqaf.com>

(١٠٩) عوض العرشاني، حياة زايد: الفارس الذي قهر الصحراء، الموقع الإلكتروني:

www.biznaseducation.com/archawy/zayeswhoovercomdesert.htm

(١١٠) نجاح محمد علي، انتخابات الإمارات.. خطوة انتقالية نحو مشاركة سياسية أوسع، الحوار المتمدن، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦، الموقع الإلكتروني

<http://www.ahewar.org>

مصادر الإنترنت (الشبكة العنكبوتية)

(١١١) بوابة حكومة أبوظبي

www.abudhabi.ae/egovPoolPortal_WAR/.../Citizen

(١١٢) حسين بن محمد المهدي، «الشورى في الشريعة الإسلامية:

دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية»، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.al-eman.com/index.htm>.

(١١٣) شبكة الإمارات، www.alamuae.com.

(١١٤) شعلة شكيب، التمكين السياسي للمرأة العربية ودور المؤسسات الأهلية، الرابط الإلكتروني:

www.awapp.org/wmview.php?ArtID=1043

(١١٥) فاطمة حافظ، مفهوم التمكين ومجالاته التداولية، الرابط الإلكتروني:

www.arabwomenconnect.org/docs/ASRO_Gov_AKit.doc

(١١٦) محمد بن صالح العلي، «الشورى والديمقراطية.. وفاق أم خلاف؟» موقع الإسلام اليوم، الرابط:

<http://islamtoday.net/bohooth/artshow-86162015-.htm>.

(١١٧) محمد شحرور، الدولة والمجتمع، الرابط:

http://www.shahrour.org/?page_id=114.

(١١٨) وزارة الخارجية،

<http://www.mofa.gov.ae>.

(١١٩) وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي:

www.mfnca.gov.ae.



ISBN978 - 9948 - 20 - 296 - 7
طبع في الإمارات العربية المتحدة 1436هـ - 2015م

الشورى في الامارات

الفهرس

5	تمهيد
	الفصل الاول:
15	الشورى اِرت ثقايف
	الفصل الثاني:
71	المجالس الاستشارية في الامارات
	الفصل الثالث:
93	التمكين والمشاركة السياسية
205	خاتمة
221	هوامش
239	المصادر